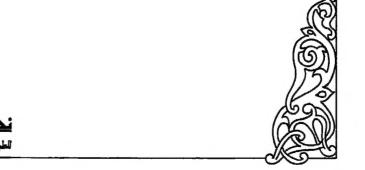


عباس محمود العفاد





لِسُمِ اللَّهِ الزَّهُ إِن الزَّكِيلِكِ

مقدمة

تدور مسألة المرأة فى جميع العصور على جوانب ثلاثة ، تنطوى فيها جميع المسائل الفرعية التى تعرض لها فى حياتها الخاصة أو حياتها الاجتماعية ، وهذه الجوانب الثلاثة الكبرى هى :

(أولا) صفتها الطبيعية ، وتشمل الكلام على قدرتها وكفايتها لخدمة نوعها ٠٠

و (ثانيـــا) حقوقها وواجباتها فى الأسرة والمجتمع ٠

و (ثالث) المعاملات التي تفرضها لها الآداب والأخلاق ومعظمها في شؤون العرف والسلوك •

* * *

وقد بحثنا هذه المسائل جمعيا فى رسائل مختلفة ولكنا نتناولها فى هذه الرسالة لبيان موضعها من أهكام القرآن الكريم ، وخلاصة ذلك البيان فى هذه المقدمة الوجيزة أن آيات الكتاب قد فصلت القول فى هذه المجوانب جميعا ، وكانت فى كل جانب منها فصل الخطاب الذى لا معقب عليه إلا من قبيل الشرح والاستدلال بالشواهد المتكررة التى تتجدد فى كل زمن على حسب أحواله ومدارك أبنائه

فالصفة التى وصفت بها المرأة فى القرآن المكريم هى الصفة التى خلقت عليها ، أو هى صفتها على طبيعتها التى تحيا بها مع نفسها ، ومع ذويها ٠٠

* * *

والحقوق والواجبات التى قررها كتاب الإسلام للمرأة قد أصلحت أخطاء العصور الغابرة فى كل أمة من أمم الحضارات القديمة ، وأكسبت المرأة منزلة لم تكسبها قط من حضارة سابقة ، ولم تأت بعد ظهور

الإسلام حضارة تغنى عنها ، بل جاءت آداب الحضارات المستحدثة على نقص ملموس فى أحكامها ووصاياها ، لأنها أخرجت من حسابها حالات لا تهمل ولا يذكر لمشكلاتها حل أفضل من حلها فى القرآن الكريم ، إذا انتقل بها البحث من الإهمال إلى الدراسة والتدبير

* * *

أما المعاملة التي حمدها القرآن وبدب لها المؤمنين والمؤمنات ، فهي المعاملة « الإنسانية » التي تقوم على المعدل والإحسان ، لأنها تقوم على تقدير الاستطاعة والاكراه على تقدير الاستطاعة والاكراه

وفى الصفحات التالية تفصيل لهذا الإيجاز ، مداره على جلاء وجوه المطابقة التامة بين أحكام الكتاب الكريم وأحكام الواقع والمنطق والمصالح الإنسانية ٠٠

عبساس محمود العقاد

الفصل الأول للرجال عليهن درجة

الانسان جنسان : هما جنس الرجال وجنس النساء .

والجنسان سواء ، ولكن للرجال على النساء درجة :

قال تعالى : « ولهن مثل الدى عليهن بالمعروف ، وللرجال عليهن درجة ، والله عزيز حكيم »

مسورة البقرة ٢٢٨»

وقال عـز من قائل: « ولا تتمنوا ما فضك اللـه به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مماً اكتسبوا ، وللنساء نصيب مماً اكتسبن واسألوا اللـه من فضله إن اللـه كان بكل شيء عليما »

«سورة النساء ٢٢»

ويلى ذلك من السورة نفسها:

« الرجال قوامون على النساء بما فضكل الله بعضهم على بعض ويما أنفقوا من أموالهم »

والقوامة هنا مستحقة بتفضيل الفطرة ، ثم بما فرض على الرجال من واجب الإنفاق على المرأة ، وهو واجب مرجعه إلى واجب الأفضل لن هو دونه فضلا ، وليس مرجعه إلى مجرد إنفاق المال ، وإلا لامتنع الفضل إذا ملكت المرأة مالاً يغنيها عن نفقة الرجل أو يمكنها من الإنفاق عليه ،

وحكم القرآن المسكريم بتفضيل الرجل على المسرأة همو الحكم البين من تاريخ بنى آدم ، مند كانوا قبل نشوء الحضارات والشرائسع العامة وبعد نشوئها ٠٠

ففى كل أمة ، وفى كل عصر ، تختلف المرأة والرجل فى المكفاية والقدرة على جملة الأعمال الإنسانية ، ومنها أعمال قامت بها المرأة طويلا ، أو انفردت بالقيام بها دون الرجال

ومن قصور الفكر عند الداعين إلى قيام المرأة بجميع أعمال الرجل فى الحياة العامة والخاصة ، أن يقال : إن المرأة إنما تخلفت فى الكفاية والقدرة بفعل الرجل ونتيجة الأثرته واستبداده وتسخيره المرأة فى خدمة مطالبه وأهوائه ٠٠

فإن هـذا القـول يثبت رجحان الرجـل ولا ينفيه ، فما كان للرجال ، جملة ، أن يسخروا النساء جملة فى جميع العصور وجميع الأمم لو لا رجحانهم عليهن ، وزيادتهم بالمـزية التى يستطاع بهـا التسخير ، ولو كانت مزية القوة البدنية دون غيرها .

* * *

ومما يلاحظ أن أكثر القائلين بدعوة المرأة إلى القيام بعمل الرجل ، جماعة الماديين الذين يردون كل قوة في الإنسان إلى قوة البنية المادية ، فإذا قيل إن قوة الجسد هي مزية الرجل على المرأة ، فليست هناك قدوة أخرى تحسب في باب المفاضلة بين الجنسين

على أن الواقع أن الكفاية ائتى تمكن الإنسان من الغلبة على سائر النساس لم تكن قط من قبيل القوة الجسدية دون سائر القوى الإنسانية ، وكثيرا ما كان المتغلبون المتسلطون على من دونهم ، أضعف جسدا من المخاضعين لهم ، العاملين في خدمتهم ، وكثيرا ما كانت قوة الحكم بمعزل عن قوة الأعضاء ، وصلابة ائتركيب ، وأيا كان القول في هذا فإن الجنس لا يمتاز في جملته بقوة الجسد ، دون أن يرجع ذلك إلى فضل في التكوين يوجب الاعتياز والرجحان

وإذا نظرنا إلى سوابق التسخير في تاريخ الإنسان ، تبين لتا أنه كان نصيبا علما لجميع الضعفاء الخاضعين للأقوياء المسلطين عليهم ، وكان نصيبا علما على الأقل لطوائف العبيد الذين خضعوا للأقدوياء والضعفاء ، ممن كانوا يسمون بالأحرار تمييزا لهم عن الأرقاء المستعبدين ، وقد نبغ من هؤلاء الأرقاء المستعبدين ومرة من الأدباء وأصحاب الفنون ، كما نبغ منهم «سادة » يزاحمون الأحرار على أعمال الرئاسة والقيادة وينتزعون الحكم وهم غرباء عن البلاد الذي يحكمونها ، وهم في عددهم قلة ضئيلة ، بالقياس

إلى عدد النساء من الحرائر والإماء ، وهن نصف الجنس الإنساني أو يزدن قلل على حسب الإحصاء •

* * *

وفضل الرجال على النساء ظاهر فى الأعمال التى انفردت بها المرآة ، وكان نصيبها منها أوفى وأقدم من نصيب الرجال ، وليس هو بالفضل المقصور على الأعمال التى يمكن أن يقال إنها قد حجبت عنها ، وحيل بينها وبين المرانة عليها ، ومنها الطهى والتطريز والزينة وبكاء الموتى وملكة اللهو والفكاهة التى اقترنت فيها السخرية بالتسخير ، عند كثير من المضطهدين أفرادا وجماعات

فالمرأة تشتغل بإعداد الطعام منذ طبخ الناس طعاما قبل فجر التاريخ ، وتتعلمه منذ طفولتها في مساكن الأسرة والقبيلة ، وتحب الطعام وتشتهيه ، وتتطلب مشهياته وتوابله في أشهر الحمل خاصة ، كما تتطلب المزيد منه في أيام الرضاع ، ولكنها – بعد توارث هذه الصناعة آلاف السنين – لا تبلغ فيها مبلغ الرجل الذي يتفرغ لها بضع سنوات ، ولا تجاريه في إجادة الأصناف المعروفة ، ولا في ابتداع الأصناف والافتتان في تنويعها وتحسينها ، ولا تقدر على إدارة مطبخ يتعدد العاملون فيه من بنات جنسها أو من الرجال

وصناعة التطريز وعمل الملابس _ كصناعة الطهى _ من صناعات النساء القديمة فى البيوت ، ولكنها تعول على الرجال فى أزيائها ، ولا تعول فيها على نفسها ، وتفضل معاهد « التفصيل » التى يتولاها الرجال على المعاهد التى يتولاها بنات جنسها ، وكذلك تفضل معاهدهم على معاهد النساء فى أعمال التجميل والزينة عامة ٥٠ ومنها تصفيف الشعر وتسريحه واختيار الأشكال المستحبة لتضفيره وتجميعه ، وقد عنيت المرأة بألوان الطلاء منذ عرفت الزينة والتحلية الصناعية ، ولكنها لم تحسن من هذه الصناعة ما أحسنه الرجل فى سنوات قصار ، حين اشتغل بتغيير الملامح لتمثيل الأدوار على المسرح ، أو حين اشتغل بتغيير الملامح للتمثيل الأدوار على المسرح ، أو حين اشتغل بتغيير الملامح للتملاع ، وقد كان

هـذا التفوق في صناعة « التنكر » أولى بالمرأة لطول عهدها بفنون المداراة والحجاب

* * *

وتنوح المرأة على موتاها ، وتتخذ النواح على الموتى صناعة لها في غير مآتمها ، ولم تتُؤثر عن النساء قط فى لغة من اللغات مرثاة تضارع المراثى التى نظمها الرجال ، ولا تظهر فى « مراثيهن » مسحة شخصية تترجم عن النفس وراء المحكمات والمرددات المتواترة التى تقال فى كل مأتم ، وفى كل وفاة وتنقل محفوظة كما تنقل مرتجلة من نظم قائلتها فى غجيعتها التى تعنيها ولا تعنى غيرها ، كأنها الأصوات التى تترجم عن غرائز الأحياء على نحو واحد فى الحزن والألم أو فى الشوق والحنين ،

والملاهى - ولا سيما ملاهى الرقص والغناء - من ضروب التسملية التى يتسمع لها وقت المرأة فى الخدور ، وفى البيوت التى لا تحسب من المخدور ، وقد شجعها الرجال عليها وجعلوها من فنون التربية النسوية التى تروقهم منها ولكن الأستاذية فى الرقص المفرد وفى رقص الجنسين ، لم تكن من حظ المرأة فى العصر الحديث ولا فى العصور القديمة ، ولم يزل عمل المرأة فى الرقص أقرب إلى التنفيذ منه إلى الابتكار والابتداء

ومن اللهو الذي كان خليقا بالمرأة أن تحذقه وتتفوق فيه على الرجال ، لههو الفكاهة والنكتة المضحكة ، لأنها تحب أن تمرح وتلعب ، ولأنها تشعر بالضغط وبالحاجة إلى التنفيس عن الشعور المحبوح ، وقد عرف من طبائع النفس البشرية أن ضحايا الضغط والاسستبداد يلجأون إلى السخر لرد غوائل الظلم التي لا يقدرون على ردها بالقوة ، وإن المتعرضين لفرورات الخضوع والإذعان يقضون حق « التمرد » بالمزاح حيث لا يتاح لهم أن يقضوه بالجد والمقاومة ، ولكن المعهود في المرأة أنها قليلة الفطنة للنكتة ، إلا في الندرة التي تحسب من الفلتات العارضة ، وأنها لا تحسن أن تقابل نكات الرجال بمثلها مع كثرة النكات التي تصبيها في أنوثتها ، فضلا عن سبقها لهم وامتيازها في هذا الباب عليهم ، لأنها خليقة أن تحس من ضغط الاستبداد ما لا يحسه جمهرة الرجال ،

وليس بالمجهول أن النساء قسد نبغن من قبل ، وينبغن الآن فى طائفة من الأعمال التى يضطلع بها الرجال ، وقسد اشتهر منهن الماسكات وقائدات العسكر ، واشتهر منهن الباهثات والفطيبات كما اشتهر منهن الصالحات المتازات فى شعون الدين والدنيا ، وشمائل الفضائل والأخلاق ، وقسد تكون منهن من تفوق جمهرة الرجال فى بعض هذه الأعمال ، ولكن فضائل الأجناس لا تقاس بالنصيب المشترك ، بل تقاس بالغاية التى لا تدرك ، ولا تؤخذ بالاستثناء الذى يأتى من حين إلى حين ، بل بالقاعدة التى تعمم وتشيع بين جملة الآحاد ، وقسد يوجد بين الصبيان من هو أقسدر على أعمال الرجال ، بل قسد توجد فى أثناء الليل ساعة أضوا من بعض ساعات النهار ، وإنما تجرى الموازنة على الغايات القصوى ، وعلى الأغلب ساعة أضوا من بعض الأعم فى جميع الأحوال ، وما عسدا ذلك فهسو الاستثناء الذى لا بسد منه فى كل تعميم

وعلى هـذا يمكن أن يقال إن « الاستثناء » يحمل فى أطوائه دلائل القاعدة التى يخالفها ، ولا يخلو من ناحية تعزز القاعدة الغالبة ولا تنفيها إن اسم السيدة « مارى كورى » أول الأسماء التى يذكرها القائلون بالمساواة التامة بين الجنسين ، ولو صبح ان هـذه السيدة تضارع علماء الطبقة الأولى من الرجال لما كان فى هـذا الاستثناء النادر ما ينفى أنه استثناء نادر ، وان القاعدة العامة باقية لم تنقض ولا ينقفها تـكرار مثله من حين الى حين

إلا أن الواقع أن حالة هذه السيدة خاصة بعيدة من أن تصب بين حالات الاستثناء في مباحث العلم أو في المساحث العقلية على الإجمال ولانها لم تعمل مستقلة عن زوجها ، ولم يكن عملها من قبيل الاختراع والابتداع ، وإنما كان كله من قبيل الكشف والتنقيب و قالت بنتها « ايف » في ترجمتها : « إن نصيحة بيب كان لها في هذه المرحلة الدقيقة شأن لا يغضي عنه ، فإنما كانت الفتاة تنظر إلى زوجها نظرة التلميذ إلى معلمه ، إذ كان أقدم منها دراسة للعلوم الطبيعية ، وأطول منها خبرة ودراية ، وقد كان عدا ذلك رئيسها بل مستخدمها و غير أنها بمزاجها

وطبيعتها قد كان لها ولا شك غضلها في هذا الاختيار ، فإن البنت البولونية قد انطوت منذ طفولتها على ملكة التطلع والجرأة التي ينطبع عليها المستكشف ، وكانت هذه الملكة هي التي حفزتها إلى الشخوص من وارسو إلى باريس والسوربون ،

* * *

والواضح أن ملكة المستكشف على أرقاها وأتمها لا ترتقى فى القدرة العقلية إلى منزلة الاختراع والافتتاح . غانما هى امتداد لعمث الدس والبحث بالعنيين ، ينتهى بطول المراقبة إلى رؤية الشيء الذى لا يسرى بالعين لأول وهلة ، وقصاراه أنه صبر على النظر ، ثم إدمان النظر ، إلى أن ينكشف الشيء الذى لا بعد أن ينظر بعد طول المراقبة فى وقت من الأوقات ، وقد كان العالم بيكرل Bequerel يبحث فى إشعاع عنصر « الأورانوم » قبل أن تبحث فيه السيدة كورى مع زوجها وأستاذها ، وبنى كلاهما بحث على تقرير بيكريل ، فوصلا إلى الوجهة التى اتجه إليها من قبل فأحسنا الاتجاه ، وإن لم يكن لهما فضل التوجيه ،

والحق أنه لما يؤسف له من آفات العصر الحديث زين التفكير الاجتماعى فى مسائل الإنسان الجلى كهذه المسألة الضالدة: مسألة التفرقة بين الجنسين فى الكفاية والوظيفة ، وعلاماتها البينة أشد البيان فى الحاضر وفى سوابق التاريخ • فإن هذه المسألة الخالدة لتجمع بين الشمول المستفيض وبين العمق المتأصل ، بحيث لا تقبل اللبس ، ولا تدع للناظر أن يطيل التردد حول مقطع الرأى فيها ، لولا فتنة العصر بمخالفة القديم على هدى) وعلى غير هدى فى كثير من جلائل الأمور •

* * *

فليست شواهد التاريخ وشواهد الحاضر المستفيضة ، بالظاهرة الوحيدة التى تقيم الفارق الحاسم بين الجنسين: إذ لا شك أن طبيعة تكوين الجنس أدل من الشواهد التاريخية والشواهد الحاضرة على القوامة الطبيعية التى اختص بها الذكور من نوع الإنسان ، إن لم تقل من جميع الأنواع التى تحتاج إلى هذه القوامة ، فكل ما في طبيعة الجنس

« الفزيولوجية » فى أصل التركيب يدل على أنه علاقة بين جنس يريد ، وجنس يتقبل ، وبين رغبة داعية ورغبة مستجيبة ، تتمثلان على هذا النحو في جميع أنواع الحيوان التى تملك الإرادة وترتبط بالعلامة الجنسية وقتا من الأوقات ٠٠

وعلى وجود الرغبة الجنسية عند الذكور والإناث لا تبدأ الأنثى بالإرادة والدعوة ، ولا بالعراك للغلبة على الجنس الآخر ، وليس هذا مما يرجع فى أصوله إلى الحياء الذى تفرضه المجتمعات الدينية ، ويزكيه واجب الدين والأخلاق ، بل يشاهد ذلك بين ذكور الحيوان وإناثها ؛ حيث لا يعرف حياء الأدب والدين ، فلا تقدم الإناث على طلب الذكور بل تتعرض لها لتراها وتتبعها وتسيطر عليها باختيارها ، ولا تزال الأنثى بموقف المنتظر لنتيجة العراك عليها بين الذكور ، ليظفر بها أقدرهم على انتزاعها

وأدل من ذلك على طبيعة السيطرة الجنسية أن الاغتصاب إذا حصل ، إنما يحصل من الذكر للأنثى ولا يتأتى أن يكون هناك اغتصاب جسدى من أنثى لذكر ، وإن غلبة الشهوة الجنسية تنتهى بالرجل إلى الضراوة والسطوة : وتنتهى بالمرأة إلى الاستسلام والغشية ، وأعمق من ذلك فى الإبانة عن طبيعة الجنس ، أن عوارض الأنوثة تكاد تكون سلبية متلقية فى العلمات التى يسمونها بالعلامات الثانوية ، فإذا ضعفت هرمومات الذكورة وقلت إفرازاتها بقيت بعدها صفات الأنوثة غالبة على الكائن الحى كائنا ما كان جنسه ، ولكن صفات الذكورة لا تأتى وهدها إذا ضعفت هرمونات الأنوثة : وإنما يظهر ما كان يعوقه عائق عن الظهور ،

* * *

ومن الاختلافات الجسدية التى لها صلة باختلاف الاستعداد بين الجنسين أن بنية المرأة يعتريها الفصد كل شهر ، ويشغلها الحمل تسعة أشهر ، وإدرار لبن الرضاع حولين قد تتصل بما بعدهما في حمل آخر ، ومن الطبيعي أن تشغل هذه الوظائف جانبا من قدوى البنية ، فلا تساوى الرجل في أعماله التى يوجيّه إليها بنية غير مشغولة بهذه الوظائف الأتثوية ، وينبغي أن تظهر هذه الحقيقة بغير مشقة عند الموازنة بين استعداد

البنيتين ، وأحرى أن تكون ظاهرة مفهومة عند الذين يدينون بالآراء المسادية ، ويربطون بين قسوى الجسسد وكل قوة باطنة أو ظاهرة فى الإنسان وسائر الأحياء ، وليس من اللازم أن يتعلق الاختلاف بالحالة التي تشتغل فيها بنية المرأة بتلك الوظائف والأعمال فعلا ، لأن الاستعداد لها مركب فى الطباع ، معقود بتكوين الخلايا الدقيقة ، فضلا عن الجوارح والأعضاء ، بل من الطبيعي أن يكون للمرأة تكوين عاطفي خاص لا يشبه تكوين الرجل لأن ملازمة الطفل الوليد ، لا تنتهى بمناولته الثدى وإرضاعه ، ولا بد معها من تعهد دائم ومجاوبة شعورية تستدعى شيئا كثيرا من النتاسب بين مزاجها ومزاجه ، وبين فهمها وفهمه ، وبين مدارج حسها وعطفها ومدارج حسب وعطفه ، وهده حالة من حالات الأنوثة شوهدت كثميرا في أطوار حياتها مند صباها الباكر إلى شيخوختها العالية ، فلا تخلو من مشابهة للطفيل في الرضى والغضب ، وفي التدليل والمجافاة ، وفي حب الولاية والحدب ممن يعاملها ولو كان في مثل سنها أو سن أبنائها ٠ وليس هــذا الخلق مما تصطنعه المــرأة وتتركه بالهتيارها ، إذ كانت حضانة الأطفال تتمة للرضاع ، تقترن فيها أدواته النفسية بأدواته الجسدية ، ولا تنفصل إحداهما عن الأخرى • ولا شك أن الخلائق الضرورية للحضانة وتعهد الأطفال الصغار أصل من أصول اللين الأنشوى ، الذي جعل المرأة سريعة الانقياد للحس ، والاستجابة للعاطفة ، يصعب عليها ما يسهل على الرجل من تحكيم العقل ، وتغليب الرأى ، وصلابة العزيمة . فهما ولا شك مختلفان في هــذا المــزاج اختلافا لا سبيل إلى المماراة فيـــه

* * *

وبعض هذه الفروق فى استعداد الجنسين كاف لشرح معنى « الدرجة » التى تميز الرجل على المرأة فى حكم القرآن الكريم ، فهو معنى أقرب إلى الوصف المشاهد منه إلى الرأى الذى تتعدد فيه المذاهب ، فلا يعدو تقرير الواقع من يرى أن الجنسين سواء فيما لهما وما عليهما ، إلا درجة يمتاز بها الجنس الذى يملك زمام الحياة الجنسية بحكم الطبيعة والتكوين ، و

الفصل الثاني

من الأخلاق

جاء وصف النساء بالكيد فى ثلاثة مواضع من القسرآن الكريم ، مرتين على لسان يوسف عليه السلام ، ومرة على لسان العنزيز « فى سورة يوسف »

« قال رب السبّجن أحب إلى مما يدعوننى إليه ، وإلا تصرف عنتى كيدهن أصب إليهن وأكن من الجاهلين » وآية ٣٣،

« وقال الملك ائتونى به ، فلماً جاءه الرسول قال ارجع إلى ربك فاسأله ما بال النسوة اللاتى قطعًا أيديهن إن ربتى بكيدهن عليم»،آية ٥٠،

« فلما رأى قميصه قد ً من دبرُ قال إنه من كيدكن إن كيدكن ً عظيم » «آية ٢٨»

والكيد صفة مذكورة فى مواضع كثيرة من القسرآن ، بعضها منسوب إلى الإنسان وبعضها منسوب إلى الشيطان ، ومن الرجال الذين نسبت اليهم صالحون مؤمنون ، ومنهم كفرة مفسدون ، بل وردت وصف الله سبحانه وتعالى مع القابلة بين الكيد الإلهى وكيد المخلوقات ، وبغير مقابلة فى آيات ٠٠

ويدخل فى الكيد صفات كثيرة تمدح وتذم ، وتطلب وتمنع ، تشترك كلها فى معانى التدبير والمعالجة والحيلة ، وقد يجمع الحميد والذميم منها قولهم : « الحرب مكيدة » لأنها تدبير ومعالجة وحيلة تتطلبها مواقف القتال ، وقد تذم أحيانا فى هذه المواقف ، كما تذم فى سواها

وقد جاء وصف الكيد في سورة يوسف نفسها منسوبا إلى إخوة يوسف إذ جاء فيها على لسان يعقوب عليه السلام :

« قال يا بنى لا تقصص رؤياك على إضوتك فيكيدوا لك كيدا ، إن الشيطان الإنسان عدو" مبين » «آية ٥».

وجاء منسوبا إلى الله تعالى بمعنى التدبير:

« فبكراً براوعيتهم قبل وعاء آخيه شم استخرجها من وعاء أخيه » كذلك كردنا ليرستف ما كان ليأخذ أخاه في دين المكرك إلا أن يشاء الله » «آية ٢٦»

أما السكيد الذى وصفت به امرأة العزيز وصاحباتها ، فهو كيد يعهد في المسرأة ولا ينسب إلى غيرها ، أو هو كيدهن الذى يتكسمن به ويصدر عن خلائقهن وطبائعهن ، كما يفهم من الإضافة المتكررة في الآيات الشالات ، ويسدل عليه عمل امرأة العزيز فيما غشكت به زوجها ، واحتالت له من مراودة غلامها عن نفسه ، ثم من اتهامه بمراودتها وتنصلها من فعلها .

وكلها أعمال تتلخص في « الرياء » أو في إظهار غير ما تبطف واحتيالها للدس والإخفاء ٠

* * *

والرياء صفة عامة تشاهد فى كثب من المستضعفين من الرجال والنساء ، وأسبابه الاجتماعية تحدث لكل ضعيف يقهره غيره ، فلا يخص المرأة دون الرجل ، ولا ينحصر بين فئة من الناس دون فئة ، وقد يحدث للحيوان الضعيف ويلجئه إلى المراوغة والملق ، وهو لا يتكلف اذلك كما يتكلف الإنسان الذي يفكر فيما يعمل وفيما يقصد إليه

وينسب رياء المسرأة إلى الضرورات التى فرضها عليها الضعف فى حياتها الاجتماعية أو حياتها البيتية ، وقد يظهر فيها على نحو يناسبها حتى يتلبس بالبواعث الأنشوية المقصورة عليها ، فلا تختص به فى أصوله إذ كانت أصوله من الضعف الذى يشاركها فيه جميع الضعفاء ، وإنما تختص به لأن بواعثها الأنشوية مقصورة على جنسها

إلا أن « الرياء » الأنشوى الذى يصح أن يقال فيه إنه رياء المرأة خاصة ، إنما يرجع إلى طبيعة فى الأنوثة تلزمها فى كل مجتمع ، ولا تفرضه عليها الآداب والشرائع ، ولا يفارقها باختيارها أو بغير اختيارها ، بل لعلها هى تأبى أن يفارقها لو وكّل إليها الاختيار فيه .

فمن أصول هذا الرياء على التناقض الأنثى أنها مجسولة على التناقض

بين شعورها بغسريزة حب البقاء ، وشسعورها بغسريزتها النوعية ، فهى تتسعرض للخطر على الحياة وتفسرح بوفاء أنوثتها فى وقت واحد ، وهى إذ تضم حملها تتألم أشد الألم وتعانى جزع الخشية على حياتها حين تخمام ها وتسرى فى كيانها غبطة الأم التى أتمت وجودها وتوجت حياتها الجنسية بأعز ما تصبو إليه وتتمناه ، ويستوى كيانها كله على أن تفسرح وهى تتألم وتتألم وهى تفسرح ، فلا يستقيم شمورها خالصا من النقيضين فى أعمق وظائفها التى خلقت لها ، ومشل هذا التناقض يلازم عواطفها جميعا فيما هو دون ذلك من نزعتها وأهوائها ،

* * *

ومن أصنول هذا الرياء فى تكوينها ، أنها مجبولة كذلك على التناقض بين شحورها بالشخصية الفردية ، وشعورها بالحب والعلاقة الزوجية ، فهى كجميع المخلوقات الحية ذات « وجود شخصى » مستقل تحرص عليه ، وتأبى أن تنعيه أو تتخلى عن ملامحه ومعالم كيانه ، وهى فى حرزتها « الشخصية » مدفوعة إلى صد كل المتيات ينذرها بالمناء فى شخصية أخرى ، ولكنها فى أشد حالات الوحدة لا تتوق إلى شىء كما تتوق إلى الظفر بالرجل الذى يعلبها بقويته ويستحق منها أن تأوى إليه ، وتلحق وجودها بوجوده ، وأسعد ما تكون فى حبها أو فى علاقتها الزوجية إذ يملكها الرجل الذى يفوقها بالقدرة المطاعة والعزيمة النافذة ، ونتيجة المقاومة عندها أن تجمع بين الانتصار والخذلان فى لحظة واحدة ، فهى منتصرة حين تظفر بالرجل الذى يعلبها ويستولى عليها ،

وشبيه بهذا التناقض مع اختلاف أسبابه ، أن الرغبة الجنسية عندها تنفصل عن الغريزة النوعية في معظم أيامها • فليست الرغبة الجنسية بحكم الطبيعة بعبثا في وقت من الأوقات عند الرجل ، ولكنها عبث عند المرأة في أوقات حملها وفي غير أوقات الحمل من أيام دوراتها الشهرية • وقد عوفيت أنثى الحيوان من هذا العبث لأنها إذا حملت صدت عن الذكر وصد الذكر عنها ، ولكن المرأة التي تحس أنها عابثة في أحق الوظائف النوعية بالجد والبالاة ، يختلط عندها العبث بالجد

والسرور المقيم بالوظيفة الطبيعية • وقد تقضى بعد سن اليأس زمنا يحكمها, فيه هذا العبث الذي لا نظير له في حياة الرجولة

* * *

وحب الزينة أصل من أصول الرياء يشاركها فيه الرجل فى ظاهر الأمر ، وأكنه يخصها فى جانب غيير مشترك بينها وبين زينة الرجولة ، فإن الرجل يتزين ليعزز إرادته ، وإنما تتزين المرأة لتعزز إرادة غيرها فى طلبها ، وزينة المرأة كافية إذا راقت بمنظرها الظاهر فى عين الرجل ، ولينة الرجل تجاوز ظاهره إلى الدلالة على قوته ومكانته وكفايت لمؤنة أهله ، وليست الزينة التى تراد للاغراء بالقبول كالزينة التى تراد للاغراء بالطلب ، فإن الفسرق بينهما هو الفسرق بين الإرادة والانقياد ، وبين من يريد ومن ينتظر أن يتراد ، و

* * *

وجملة القول أن الرياء على عمومه هو إظهار غير ما فى الباطن ، وهو حالة تعرض للرجال والنساء فى الحياة الجنسية وغير الحياة الجنسية ، ولمكن الأنوثة تختص بلون منه ، لأنها إذا لجأت إليه فإنما تلجأ إليه اضطرارا لأن من خلقها ألا تظهر كل ما فى نفسها ، وإن كان من الأمود الطبيعية التى لا إثم فيها ولا مخالفة بها لوظيفتها

القصل الثالث

هذه الشجرة

قصة الشجرة المنوعة التي أكل منها آدم وحدواء ، هي الصدورة الإنسانية لوسائل الذكر والأنثى في الصلة الجنسية بين عامة الأحياء

الرجل يريد ويطلب ، والمرأة تتصدى وتغرى • وتتمثل فى القصة بداهة النوع فى موضعها ، أى حيث ينبغى أن تتمثل أول علاقة بين اثنين من نوع الإنسان • •

وقد ذكر في القدرآن الكريم قصة الأكل من الشجرة في ثلاثة مواضع من سدورة البقرة ، وسورة الأعراف ، وسورة طه

ففى سورة البقرة:

« وقتُلنا يا آدم اسكُن أنت وزوجتُك الجنتَة وكُلا منها رغداً حيث شئتُما ولا تقربا هذه الشجرة فتكُونا من الظالمين ، فأزلتَّهُما الشيطان عنها فأخرجهما ممثًا كانا فيه » «آية ٣٥، ٣٥»

وفي سـورة الأعراف:

« • • • ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنسة فكلا من حيث شيئتما ولا تقربا هذه الشبيرة فتكونا من الظالمين • فوسوس لهما الشبيطان ليبردي لهما ما ووري عنهما من سوآتهما ، وقال ما نهاكما ربتكما عن هذه الشبيرة إلا أن تكونا ملكين أو تكونا من الفالدين » وفي سورة طه:

« فَوَسَوْسَ إِلِيَهِ الشَّيْطَانَ ، قال يَا آدم هَا أَدَلَّكُ عَلَى شَبَرِرَةُ الْخُلُدُ وَمُلُكُ لا يبلى ، فَأَكْثَلا منها فبدت لهما سوآتهما وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنَّة ، وعصى آدم ربَّه فَعْدَى ٠٠ » ٠

مآية ١٢٠ ، ١٢١

وليس في هـذه الآيات من السور الثلاث إشارة إلى ابتداء هـواء بالإغراء ، أو بالكيد على ما جاء في سورة يوسف ، ولكن بعض المفسرين

ذكر ذلك فى شرح الآيات معتمدا على أقسوال هفاظ التوراة من بنى إسرائيل الذين دخلوا فى الإسلام ، فقال الطبرى من المفسرين الأقدمين نقلا بالإسسناد عن وهب بن منبه:

« ١٠٠٠ لما أسكن الله آدم وزوجته الجنة ، ونهاهما عن الشجرة ١٠٠ أراد إبليس أن يستزلهما تدخل فى جوف الحية ١٠٠ غلما دخلت الحية الجنة خرج من جوفها إبليس فأخذ من الشجرة التى نهى الله عنها آدم وزوجته فجاء به إلى حواء فقال : انظرى إلى هذه الشجرة ! ماا أطيب ريحها وأطيب طعمها وأحسن لونها ! فأخذت حواء فأكلت منها ، ثم ذهبت بها إلى آدم فقالت : انظر إلى هذه الشجرة : ما أطيب ريحها وأطيب طعمها وأحسن لونها ! فأكل منها آدم • فبدت لهما سوآتهما ، فدخل آدم فى وأحسن لونها ! فأكل منها آدم • أين أنت ؟ قال : أنا هنا يارب ! جوف الشجرة ، فناداه ربه : يا آدم ! أين أنت ؟ قال : أنا هنا يارب ! قال : ألا تخرج ؟ قال : أستحى منك يارب ١٠ شم قال ربه : يا حواء • أن تضعى ما فى بطنك أشرفت على الموت مرارا ، وقال للحية : أنت التى دخل أن تضعى ما فى بطنك أشرفت على الموت مرارا ، وقال للحية : أنت التى دخل المعون فى جوفك حتى غر عبدى • ملعونة أنت لعنته • • ولا يكون لك رزق الا المتراب • • أنت عدوة بنى آدم وهم أعداؤك ، حيث لقيت أحدا منهم أفذت بعقبه ، وحيث لقيك شدخ رأسك • • • »

* * *

وقال الألوسى صاهب « روح المعانى » من المفسرين المحدثين : « وقيل بينما هما يتفسرجان فى الجنة إذ راعهما طاووس تجلى لهما على سسور الجنة ، فدنت حواء منسه ، وتبعها آدم فوسوس لهما من وراء الجسدار • وقيل توسل بحية تسورت الجنة ، والمشهور حكاية الحية • وهذان الأخيران يشير أولهما عند ساداتنا الصوفية إلى توسله من قبل الشهوة خارج الجنة وثانيهما إلى توسله بالغضب ••• »

ومرجع هـ ذا الشرح كما هـ و ظاهر ، قصـة التـ وراة التي حفظها وهب ابن منبـ ه ، ورواها لصحبه من السلمين بعـ د دخوله في الإسلام ، ونصهـ كما جاءت في الإصحاح الثالث من سفر التكوين :

« وكانت الحية أحيل جميع حيوانات البرية ٥٠٠ فقالت للمرأة: أحقا قال الله لا تأكلا من كل شجر الجنة ؟ فقالت المرأة للحية: من ثمر شجر الجنة نآكل وأما ثمر الشجرة التى فى وسط الجنة فقال الله لا تأكلا, منها ولا تصماه لئلا تموتا ٠ فقالت الحية للمرأة: لن تموتا ٠ ٠ بل الله عالم أنه يوم تأكلان منه تتفتح أعينكما وتكونان كالله عارفين الخير والشر ٠ فرأت المرأة أن الشجرة جيدة للأكل ، وأنها بهجة للعيون ، وأن الشجرة شهية للنظر ، وأخذت من ثمرها وأكلت ، وأعطت رجلها أيضا معها فأكل ، وانفتحت أعينهما وعلما أنهما عريانان ٠ فخاطا أوراق تين ، وصنعا لأنفسهما مآزر ، وسمعا صوت الرب الإله ما شيا فى الجنة عند هبوب ريح النهار ٠ فاختبأ آدم وامرأته من وجه الرب الإله وسط شجر الجنة ، فنادى الرب الإله آدم ، وقال له : أين أنت ؟ فقال : مسمعت صوتك فى الجنة ، فضيت النبي عريان واختبأت ٠ فقال : من أعلمك أنك عريان ؟ همل أكلت من النبجرة التى أوصيتك ألا تأكل منها ؟ فقال آدم :

المرأة الذي جعلتها معى هي أعطنني من الشجرة: فقال الرب الإله المرأة : ما هذا الذي فعلت ؟ فقالت المرأة : الحية غرتني فأكلت • فقال الرب الإله الحية : لأنك فعلت هذا ملعونة أنت من جميع البهائم ومن جميع وحوش البرية • على بطنك تسعين وترابا تأكلين كل أيام حياتك ، وأضع عداوة بينك وبين المرأة وبين نسلك ونسلها ، هو يسحق رأسك وأنت تسحقين عقبه ، وقال المرأة : تكثيرا أكثر أتعاب حبلك • بالوجع تلدين أولادا ، وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك ، وقال لآدم : لأنك سسمعت لقول امرأتك وأكلت من الشجرة التي أوصيتك قائلا لا تأكل منها – ملعونة الأرض بسببك • بالتعب تأكل منها كل أيام حياتك ، وشوكا وحسكا تنبت لك ، وتأكل عشب الحقل بعرق وجهك • • تأكل خبزا حتى تعود إلى الأرض التي أخذت منها ، لأنك تراب ، وإني تراب تعود • • » •

وعلى هـذا المرجع من التوراة اعتمدت كتب العهد الجديد حيث جاء في الإصحاح الحادي عشر من كتاب كورنثوس الثاني:

« ولكننى أغاف أنه كما خدعت الحيسة حواء بمكرها هكذا تفسد أذهانكم عن البساطة التي في المسيح » ••

وجاء فى تيموثاوس من الإصحاح الثانى: « إن آدم لم يغو ، ولكن المرأة أغويت فحصلت فى التعدى » ٠

* * *

تلك قصة الشجرة فى كتب الأديان ، وهى تعبر برموزها السهلة عن بداهة النوع المتأصلة فى إدراكه للمقابلة بين الجنسين ، وعن دور كل منهما فى موقف من الجنس الآخر ، على الوجه الوحيد الذى تتم به إرادة النوع ، والمحافظة على بقائه ، وإنما تتم هذه الإرادة بين جنس يملك الزمام ، وجنس تقوم إرادته على أن يحرك إرادة غيره ، وقد ترجمت قصة الشجرة سر الجنس الكامن فى طبائع الأحياء جمعاء ، بين الإرادة والإغراء، وبين المطاردة والانقياد ، فانطوت فى هذا السر كل خليقة يتميز بها الذكور والاناث ، وتنتقل إلى العالم الإنسانى فيتميز بها الرجال والنساء تمييزا يبقى فى كيان الخلقة ، وفى دقائق الخلايا الجسدية التى يتركب منها ذلك الكيان ، بعد كل دعاية مذهبية ، وكل طور من أطوار المجتمع السياسى ، وبعد كل بعد كل دعاية مذهبية ، وكل طور من أطوار المجتمع السياسى ، وبعد كل ما حولهم وما فى أنفسهم ولا يفقهون ، أو يحسون ما حولهم وما فى أنفسهم ولا يفقهون ،

ومن نقائض الطبع الأنثوى التى أشرنا إليها فيما تقدم ، أن تخالف المرأة أشد المخالفة وتذعن غاية الإذعان ، حين يضطرب الحس فيها بين إرادتها الفردية وإرادتها النوعية .

وحب الإغراء على هـذا النحو مفهوم بشطريه أو بنقيضه ، مفهوم على الموافقة وعلى المخالفة ، لأن المرأة محكومة لا تحكم غيرها إلا من طريق إغرائه ، أو من طريق تنبيهه إلى ما هو «شهى للنظر بهجة للعيون » كما جاء في العهد القديم •

وكل خلق من أخلاق المرأة مرموز إليه فى قصة الشجرة ، ومنها الولم بالمنوعات كما يولع بها كل محكوم مضطر إلى الاتباع •

قال الشاعر الجاهلي طفيال الغنوى:
إن النساء كأشجار خلقن لنا منها المرار ، وبعض المر مأكول إن النساء متى ينهين عن خلق فائه واجب لا بد مفعول

« ولا تولع المرأة بالمنوع لأنها محكومة وكفى ، أو لأنها محكومة المعفها واعتمادها على من يمنعها • بل هى تولع بالمنوع لأنها تتدلل ، ولأنها تجهل وتستطيع ، ولأنها موهونة الإرادة لا تطيق الصبر على حنة الغواية والامتناع ، وكل أولئك عنوان غصلة أخرى من ورائها : هى خصلة الضعف الأصيل (١) » •

« ••• والولع بالإغراء والإغواء أخو الولع بالمخالفة والعصيان : كلاهما دليل على رجوع الأمر إلى الآخرين ، فالمخالفة دليك على أن المخالف محكوم لغيره ، والإغواء دليك على أنه يرجع إلى غيره فى العمل ويعتمد عليه • فهما شمرتان من هذه الشجرة ، أو هما خصلتان من خصال الأنوثة الضالدة فى الصميم •

« تتعرض المرأة وتنتظر ، والرجل يطلب ويسعى ، والتعرض هو الفطوة الأولى في طريق الاغراء ، فان لم يكثف فوراءه الاغواء بالتنبيه والميلة والتوسمل بالزينة والايماء ، وكل أولتُك معناه تصريك إرادة الآخرين والانتظار ٠٠ » ٠

« فارادة المرأة تتحقق بأمرين : النجاح فى أن تتراد ، والقدرة على الانتظار ، ولهذا كانت إرادة المرأة سلبية فى الشئون الجنسية على الأقل ، إن لم نقل فى جميع الشئون ، ولعل كلمة (لا) سابقة لكل نية تعتدن بها المرأة إرادتها وصبرها ٠٠ فأحوج ما تكون إلى الارادة والصبر حين تنوى ألا تتقدم ولا تسلم ولا تجيب ولا تطيع ٠ وهنا تتصل هذه الخليقة فيها بخليقة العناد ٠٠ وقوام العناد كله أن يقاوم المعاند رغبة الآخرين

⁽١) كتاب « هذه الشجرة » للمؤلف •

وعمل الآخرين • فالإرادة التي تتمثل في العناد مؤنشة ، والإرادة التي تتمثل في العزبمة مذكرة ، وهذا هو شأن الارادتين في غالب الأحوال » •

« وليس للمرأة أن تريد غير هـذا النوع من الارادة ، لأسباب عميقة في أصول التركيب والتكوين • وموقف الجنسين من الاستجابة لمطالب النوع يهدينا إلى حكمة هـذا الفـارق من طريق قريب • فالذكور من جميع الحيوانات قـد أعطيت القـدرة - بتركيبها الجسدى - على إكراه الاناث لاستجابة مطالب النوع ، طائعات أو مقسورات ، ولا يتاتى ذلك للاناث على حال من الحالات الجسدية ، فغاية ما عندهن من وسيلة أن يهجن الرغبة في الذكور ، وأن يجعلنهم يريدون ، ولا يستطيعون الامتناع عن الارادة » •

« فهذا الفارق ملحوظ فى أعمق أعماق التركيب الجسدى من كلا الجنسين ، منذ نشا الفارق بين ذكر وأنثى فى عالم الحيوان ، وحكمت ظاهرة كل الظهور لأنها هى الحكمة التى توافق بقاء النوع ، وارتقاء الأفراد جيلا بعد جيل ، فالاغواء كاف للأنثى ولا حاجة بها إلى الارادة القاسرة ، بل من العبث تزويدها بالارادة التى تغلب بها الذكر عنوة ، لأنها متى حملت كانت هذه الارادة مضيعة طوال مدة الحمل بغير جدوى ، على حين أن الذكور قادرون إذا أدوا مطلب النوع مرة ، أن يؤدوه مرات بلا عائق من التركيب والتكوين ، وليس هذا فى هالة الأنثى بميسور على وجه من الوجوه » ،

« وإكراه الأنثى على تلبية إرادة الذكر يفيد النوع ، ولا يؤذى النسل الذى ينشأ من ذكر قادر على الاكراه وأنثى مزودة بفتنة الاغواء • فهنا تتم للزوجين أحسن الصفات الصالحة لانجاب النسل ، من قوة الأبوة وجمال الأمومة ، ويتم للنوع مقصد الطبيعة ، من غلبة الأقوياء الأصحاء انقادرين على ضمان نسلهم فى ميدان التنانس والبقاء • وعلى نقيض ذلك لو أعطيت الأنثى القدرة على الارادة والاكراه ، لكان من جراء ذلك أن يضمحل النوع ويضار النسل ، لأنه قد ينشأ فى هذه الحالة من أضعف الذكور الذين ينهزمون للاناث ، وكيفما نظرنا إلى مصلحة النوع ، وجدنا من الخير له ابدا ينتكفل الذكور بالارادة والقوة ، وأن تتكفل الاناث بالاغواء والتلبية ،

بل وجدنا أن فوارق البنية قد جعلت السرور فى كل من الجنسين قائما على هذا الأساس العميق فى الطباع • فدلا سرور للرجل فى إكراهه على مطلب النوع ، بل هو منفص له مضعف من أذة جسمه • أما المرأة فقد يكون استسلامها لغلبة الرجل عليها باعثا من أكبر بواعث سرورها ، ولعله أن يكون مطلوبا لذاته كأنه غرض مقصود ، بل هو فى الواقع غرض مقصود لما فيه من الدلالة على توفق الأنثى إلى إغواء أقوى الذكور • ومن البداهات الفطرية أن تتظاهر المرأة بالألم والانكسار فى استجابتها للنوع ، لأنها نفطن ببداهتها الأنثوية إلى هذا الفارق الأصيل فى خصائص الجنسين » •

* * *

« وليس بنا هنا أن ننظر في العدل الطبيعي بين خصائص الذكور وخصائص الاناث ، وإنما نسجل هذه الحقائق بالملاحظة الصادقة ، والدلالة الواضحة ، ولا يعنينا أن ننصب لها ميزان العدل فى توزيع الطبائع والملكات • ولكننا مع هذا القول نعود فنقول: إن العدل هنا بين الجنسين غير مفقود ، وإن القسمة هنا ليست بالقسمة الضيرى (١) فاذا قيل إن الحمل قسد جنى على المرأة ، لأنه خصها بالألم ، وجعل الارادة من نصيب الرجل ، فلا ينبغي أن ننسى أن الحمل قد أتاح للمرأة مزية فطرية لا تتاح لزوجها على وجه اليقين ، وهي ضمان نسلها بغير دخل ولا ارتياب ، فكلّ من ولدت المرأة فهو وليدها الذي يستحق عطفها وحنانها ، وليس ذلك شأن الآباء فيما ينسب اليهم من الأبناء • وما من أم تسأل عن ألم الحمل إلا تبين من شمعورها أنهما تستعذبه ولا تتبرم به ، وانهما قد تشعر بغبطة من الألم لا يعرفها الرجال الذين يثورون على الآلام . ومن امتزاج الألم بطبيعة المرأة أصبحت التفرقة بين ألمها ولذتها في رعاية الأبناء من أصعب الأمور ، وعلى هـ ذا يعتز الرجل بأنه يريد المرأة ، ولا تعتز المرأة بأن تريده • لأن الاغواء هو محور المحاسن ف النساء ، والارادة الغالبية هي محور المحاسن في الرجال ، ولهذا زودت الطبيعة المرأة بعدة الاغواء وعوضتها بها عن عدة الغلبة

⁽١) الضيزى : الجائرة • وفي القرآن : " تلك ادنقسمة ضيزى ، السورة النجم ٢٢،

والعزيمـة • بل جعلتهـا حين تغلب هي الغالبـة في تحقيق مشـيئة الجنسين على السـواء » •

* * *

« ولكن التفرقة فى عدة الغواية ، واجبة بين ما هو من صفات الجنس كله ، وما هو من صفات هدف المرأة أو تنك من أفراد النساء • فقد تكون امرأة من النساء أذكى وأبرع من هذا الرجل أو ذاك ، فتاخذه بالحياة والدهاء ، كما يغلب الأذكياء الجهلاء فى كل مجال يتصاولون فيه • إلا أنها صفة فردية لا يقاس عليها عند بيان الصفات الجنسية التي خصت بها المرأة على التعميم ، وهذه الصفات الجنسية هى التى تعنينا فى هذا المقام ، لأنها التراث المشترك بين جميع بنات حواء ، فى مواجهة الجنس الآخر : وهو جنس الرجال » •

« فالذى يساعد المرأة من قبل الطبيعة على إغراء الرجل هو الهوى الجنسى فى تركيب الرجل نفسه ، فلولا هذا الهوى لكانت حيلتها معبه من أضعف الحيل ، وسلطانها عليه كأهون سلطان ، ومما يرينا أن الطبيعة هى العاملة هنا ، وليست المرأة هى التى تعمل بقدرتها واحتيالها ، إن هواها فى نفس الرجل شبيه بكل هوى ينمو فيه بحكم العادة والفطرة ، فهو يعانى من مقاومة التدخين ، أو معاقرة الخمر ، عناء يجهده ويغلبه على مشيئته فى كثير من الأحيان ، ولو كان للتبغ أو للخمر لسان يتكلم لجاز أن يتصدث الناس عن لسانهما المعسول الذى يخلب العقول ، وعن حيلتهما النافذة التى تسلب الرشاد ، » ،

« والأداة البالغة من أدوات الاغواء والاغراء ، هي قدرة المرأة على الرياء والتظاهر بغير ما تخفيه فهذه الخصلة قد تسمو فيها حتى تبلغ رتبة الصبر الجميل ، والقدرة على ضبط الشعور ، ومغالبة الأهواء ، وقد تسفل حتى تعافها النفوس كما تعاف أقبح الختل والنفاق ، أعانتها عليها روافد شتى من صميم طبائع الأنوثة التي يوشك أن يشترك فيها جميع الأحياء ، فمن أسباب هذه القدرة على الرياء س أو هذه القدرة على ضبط الشعور س أن المرأة قد ريضت زمنا على إخفاء حبها وبغضها ،

لأنها تخفى الحب آنفة من المفاتحة به والسبق إليه ، وهى التى خلقت لتتمنع وهى راغبة ، وتخفى البغض لأنها محتاجة إلى المداراة كاحتياج كل ضعيف إلى مداراة الأقوياء » .

« ومن أسباب القدرة على الرياء ، أو القدرة على ضبط الشعور ، أن الأنوثة سلبية فى موقف الانتظار ، فليس من شان رغباتها أن تسرع إلى الظهور والتعبير ، أو ليس من شأنها أن تفلح بالظهور والتعبير كما تفلح رغبات الذكور » •

« ومن أسباب القدرة على الرياء ، أو القدرة على ضبط الشعور ، أن مغالبة الآلام قد عودتها مغالبة الخوالج النفسية ما دامت فى غنى عن مطاوعتها والكشف عنها ، ومنها أن اصطناع الزينة الذى استقر فى خليقتها إنما هو فى لبابه اصطناع لكل ظاهر تحسه الأبصار والأسماع ، أو تحسبه الضمائر والأقهام » •

« وفى اللغة العربية توفيقات كثيرة فى الجمع بين المقيقة المادية والمقيقة المجازية بكلمة واحدة ، ومنها كلمة « التجمل » التى تفيد معنى التزين لمرأى النفوس » •

« ولرسوخ هـذه الطبيعـة الأنثوية فى تكوين المرأة - شـغفت بالرياء لمغرض تعنيـه ، ولغير غرض تعنيـه فى كثير من الأحوال ، كأنها وظيفة حيوية تستمتع بها بالمعالجة والرياضة كما تستمتع الأعضاء بالحركة والنشاط ٠٠ » .

« وقد يعين المرأة على الرجل - غير الهوى وغير الخداع - خلق آخر هو فى الحقيقة خلق يعين الرجل على نفسه ، وليس عمل المرأة فيسه إلا من قبيل الاذكاء والتنبيه ، فالمرأة سكن الرجل كما جاء فى القرآن الكريم ، ولا يطيب للانسان أن يحذر من سكنه ، أو يتجافى عن الهدوء والطمأنينة فيسة ، ولا تتم سسعادته به إلا أن ينفى عنه الحذر ، ويقبل عليه بجمع فؤاده وطوية ضميره ، فهو الذى يعمض عينيه بيديه ويستنيم إلى الرقاد هربا من السهاد ، ونصف ما يقبله من الخداع إنما هو الخداع الذى نسجه ميمينه وزخرفه بتلفيقه ، وكذلك المرأة إذا تعلقت بالرجل كانت أسبق منه إلى الرقاد التصديق ، وكان خداعه إياها أسهل من غداعها إياه ، ٠٠ » ،

« ومن غوايات المرأة الكبرى أنها قصبة السبق فى حلبة التنافس بين الرجال • فالظفر بها يرضى كل شمور يحيك بقلب الرجل ، سواء منه ما يتساوله بإدراكه ووعيه وما ليس يدركه ولا يعيه » •

« وقد اختلف أصحاب المذاهب الفلسفية فى تعليك نوازع الحياة التى تفسر بها أعمال الناس وترد إليها • فقال بعضهم انها طلب القوة ، وقال غيرهم انها طلب البقاء ، وزعم هؤلاء وهؤلاء انها طلب اللذة ، وجاء آخرون فى العصر الحاضر فتغلغلوا بالنوازع الجنسية وراء كل غريزة • ونفذوا بها إلى كل سرداب من سراديب النفس الخفية ، وأيا كان موضع الصدق من هذه النوازع ، فالمرأة معها جميعا تطلق شعور القوة وشعور البقاء وشعور اللذة ، وتتقصى وشائج الجنس إلى جذورها الكامنة فى أعرق بواطن الحياة • • » •

« وما الظن بقصبة السبق التى تستطيع أن تستدنى إليها من تشاء وتناى عمن تشاء ؟ إن المتسابقين ليتناعرون على القصبة الخرساء ، وهى لا تحكم لهم بشىء ولا تفاضل بين يمين ويمين و والمرأة هي تلك القصبة التى تحابى وتجافى حرية آلا تبقى فى عزيمة العادين بقية من نوازع السباق » و « تلك هى بعض عناصر الغواية الأنثوية التى تملكها المرأة من حيث تدرى ولا تدرى ٥٠ وكذلك تنبت الثمرة الثانية على هذه الشجرة ٥٠ » ٠

القصل الرابع

الأخلاق الاجتماعية

تتجلى حكمـة القرآن الكريم فى النص على قوامة الرجـال من أحـوال المجتمع ، كما تتجلى من أحوال الأسرة أو أحوال الصـلة الزوجيـة بين الذكر والأنثى ، أى بين الرجل والمرأة فى نوع الانسـان .

فالأخلاق في المجتمعات الانسانية عامة مصلحة دائمة ، وضرورة لا قوام لمجتمع بغيرها على صورة من صورها ٥٠ وهده الضرورة لم يكن في مجتمعات النساس ما يكفيها إن لم تكفها قوامة الرجال ، فان الرجال هم مرجع كل عرف مصطلح عليه في الأخلاق ، سواء منها أخلاق الذكور وأخلاق الاناث ، ولم يؤثر عن المرأة قط أنها كانت مرجعا أصيلا لخلق من الأخلاق لم تتلقه من الرجال ، ولم تتجه به اليهم ، ولا استثناء في ذلك للصفات التي نعدها من أخص الصفات الأنثوية ، ومن أقربها إلى طبيعة المرأة ، وأبرزها في هذه الفاصة صفات الحياء والحنان والنظافة ،

وكان من السائغ عقلا أن تنشىء الرأة خلائق العرف كله ، لأنها تتسلم النوع منفذ نشأته فى الأرحام ، إلى أيام نموه بين المجور والمهود ، وتتولى حضانته البيتية إلى أيام المراهقة ، ثم تتسلمه قرينا بعد أن تسلمته ابنا متدرجا فى تكوينه إلى تمام هذا التكوين ، كما يتم فى دور المراهقة فسدور الشباب ،

كان هـذا هو السائغ عقـلا ، لو كان فى المرأة استعداد مسـتقل لتكوين القيم الأخلاقيـة ، وإنشـاء العرف والاصطلاح ، ولو فى بواكيره الأولى • • إذ هى قادرة فى دور الحضانة على بث البـذور الخلقية فى العادات والمبادىء ، مهما يكن من ضغط الرجل عليهـا •

غير أن الواقع المتكرر فى المجتمعات الانسانية كافة ، أن المرأة تتلقى عرفها من الرجال ، حتى فيما يخصها من خلائق الحياء والحنان والنظافة كما تقدم ٠٠

فهى إنما تستحى لأنها تتلقى خليقة الحياء من الطبيعة أو من املاء الرُجال عليها ٠٠

وحياء المرأة الذي تتلقاه من الطبيعة أنها تخجل من مفاتحة الرجل بدوافعها الجنسية ، وتنتظر المفاتحة من جانبه ، وإن سبقته إلى الحب والرغبة ، وشأنها في ذلك كشأن جميع الإناث في جميع أنواع الحيوان ، فإنها تنتظر ولا تتقدم ، أو تتعسرض ولا تهجم ، ويمنعها أن تفعل ذلك مانع من تركيب الوظيفة لا يصدر عن وازع أخلاقي ، ولا عن أدب من آداب السلوك ، إذ كان مانعا يتساوى فيه الحيوان العاقل وغير العاقل ، كما يتساوى فيه النوع الذي ينقاد للغريزة وحدها ، والنوع الذي يراض على سنة من سنن الحياة الاجتماعية ، فإنما خلق تركيب الأنثى يراض على سنة من سنن الحياة الاجتماعية ، فإنما خلق تركيب الأنثى بوظيفة الابتداء والارغام ، وسر هذا الخلق أن تزويد الأنثى والرضاع ، كما تشغل بهما حسب استعدادها في معظم الأوقات ،

وهدذا الحياء الطبيعى لا يحسب من القيم الخلقية التى تريدها المرآة ، وتمليها على نفسها وعلى غيرها ، ولكنه عمل من أعمال التكوين يصطبغ بالصبغة الخلقية ، كلما وافقت آداب الاجتماع

وإنما يحسب من القيم الخلقية ذلك الحياء الذى تمليه الآداب ، ويتصل بالارادة والاختيار ، لا فرق ف ذلك بين الارادة الجامعة وإرادة الأفراد المتفرقين ٠٠

وهـذا الحياء الذى تمليه الآداب تدين به المرأة على قـدر اتصاله بشعور الرجل نحوها ونظرته إليها ، فإذا اجتمع النساء معا بعيدا عن أعـين الرجال ، نسينه ولم يكترثن له ، ولم يبالين شيئا مما يبالينه وهن بأعـين الرجل في المحضر والمغيب

فالمرأة لا تتوارى عن المرأة فى الحمام ، ولا يعنيها أن تستر عضوا من أعضائها ، إلا أن تستره مداراة لعيب وخوفا من منافسة النظائر والأتراب ، ولم يعهد فى الحرائر الخفرات أنهن فى الأمم التى استخدمت الخصيان كن يمجمن عن مس الرجل لهن واطلاعه على أعضائهن وهن عاريات ، ويسوغ

للنساء أن يذهبن معا إلى ضروراتهن ، ولا يسوغ ذلك فى عرف الرجاء ، إلا من تكرههم عليه الطوارىء فى غير المعيشة المعتادة

وألصق من الحياء بالمرأة حنانها المشهور ، ولا سيما الحنان للأطفال من أبنائها وغير أبنائها ٠ وهذه صفة من صفات الغرائز ، توجد في إناث الأحياء ، ولا تمتاز فيها أنثى الإنسان إلا على قدر امتياز العاقل على غير العاقل فى كل ما يشتركان فيه ، فليس الحنان الطبيعي بصالح لتقدير خلق الرحمة في المسرأة حين يتصل بإملاء الوجدان الأدبى وسلطان الضمير وإنما يصلح لتقدير هذا الخلق فيها أن تقارن بين عطف الرجال وعطف النساء على الأطفال من أبناء الآخرين ، فربما شهوهد الرجل وهو يعطف على أبناء زوجته من غيره كما يعطف على أبنائه ويسوعي بينهم في البر" والمعاملة ، ولو من قبيل التجمل ورعاية الشعور ، وتسلك المسرأة غير هذا السلوك في معاملة أبناء الزوج من غييرها ، فلا ينجو هؤلاء الأبناء أحيانا من التعذيب والتشفى وتعمد الاذلال والايذاء ، ولا يطمع الكثيرون منهم فى السلامة أو فى التظاهر بالمساوراة بينهم وبسين إخوانهم فى البيت ، بل يحدث كثيرا أن يقع التفضيل والإيثار عمدا وجهرة للامعان فى الإساءة والانتقام من الأم المجهولة العائبة ، وقد تكون في عداد الأموات . وهذا كله كان حريا أن ينعكس بين الرجال والنساء ، حيث يتصل على الخصوص بتكاليف الانفاق والحماية ، لأن الرجل هو الذي ينفق من ماله ويتكلف من وقته وجهده ، ولعله حيث يرجع الأمر إلى خلة الأنانية ، أولى أن يطمع في الاستئثار بالمرأة لنفسه ، غير مشارك فيها ولا مستريح إلى ما يذكره بتلك المساركة من قبل • وهو في الحق لا يبرأ من الأنانية ولا يقل في هذه الخلة عن المرأة ، ولكن الفارق بينهما فيها أنها في الرجل خلة يروضها وازع الأخالق ، وهي في المارأة خلة تتحكم فيها الغريزة ، ولا يقسوى عليها وازع الفكر والضمير

أما النظافة فليست هي من خصائص الأنوثة إلا لاتصالها بالزينة ، وحب الحظوة في أعين الجنس الآخر • ولكن عمل الغريزة فيها أنها أصعب على المرأة وأيسر على الرجل ، لأن المرأة تتكلف في سبيل النظافة ما ليس

من الضرورات المتكلفة عند الرجال ، لما يعرض لها فى وظائف الحمل ، وعادات الجسم المتكررة ، وأخلاط الولادة ، ولوازم الحضانة وما إليها ، فلو لم تكن النظافة « قيمة خلقية » مفروضة عليها بإشراف الرجل على حياتها العامة وحياتها الخاصة ، لكان استقلالها بنفسها وشيكا أن يضعها موضع الإهمال والاستثقال ، ويرجع إلى هذه الحالة فى المرأة أنها أصبر من الرجل على التمريض ، لأنها أصبر على الحضانة ، وأصبر على أخلاط الجسد ، كما يرجع إليها أن إحساسها بانعطف على المسابين مخالف فى طبيعته لإحساس الرجال

* * *

وليس فى أخلاق المسرأة المحمودة خلق أخص بها وألصق بأنوثتها. من هذه الخلائق الثلاث: وهى الحياء والحنان والنظافة ، ومعولها فيها حما رأينا على وحى الطبع أو وحى الرجل ، وأحرى أن يكون ذلك ديدنها فى جملة الصفات انتى يشترك فيها الجنسان مع اختلاف حظهما منها ، ولو كانت من الصفات التى تولاها الرجال منذ القدم ، ويتولونها إلى اليوم ، كشجاعة القتال فى ميادين الحروب ، فقد يوجد من النساء من هن مثل" فى الشجاعة ، ويوجد فى الرجال من هم مثل" فى الجبن ، ولا ينفى ذلك أصل القوامة فى نشأة الأضلاق وتعميمها ، فإذا نشأ الخنق وعم فى العرف ، لم يمتنع أن يتخلق به آحاد الجنسين على تفاوت فى نصيب الرجال والنساء

ومما له مغزاه فى تقسيم الأخلاق بين الجنسين أن أساطير الخيال ووقائع التاريخ تتفقان بالبداهة والمشاهدة على هذا التقسيم • فقد جاء فى أساطير اليونان الأقدمين خبر جيل من الأمم ينعزل غيه النساء ، ويتدربن على القتال من طفولتهن ، ولا يقبلن بينهن أزواجا يعيشون معهن ، بل يأسرن الأزواج ثم ينفصلن عنهم ، ويستحيين البنات من الذرية ، ويقتلن البنين أو يرددنهم إلى آبائهم المعروفين ، واسم هذا الجيل (الخرافى) جيل الأمازونات ومعناها «بغير أثداء» ، لأن الأمازونات مشتقة من أصل إغريقى هو الكلمة اليونانية Amazones والخرافة تقول إن هذا الجيل من النساء يحرق ثدييه أو يحرق

الله الأيمن للتمكن من تثبيت القوس فى موضعه . وفحوى ذلك - بمغزاه من بداهة الخيال ـ أن المرأة لا تتصف بهده الصفة وهى باقية على طبيعتها ، ولكنها تخرج من هده الطبيعة لكى تتشبه بالرجال وتخالف أطوار النساء • •

* * *

وبغير حاجة إلى متابعة النتائج التى تؤول إليها الآراء فى المستقبل ، نجزم بالصواب فيما نعلمه من دلالة الطبع ودلالة العقل ، فنفهم صواب الحكمة القرآنية التى أثبتت للرجل حق القوامة على المرأة فى الأسرة ، وفى الحياة الاجتماعية ، فما كان للمجتمع أن يصطلح على عرف متبع فيه بغير هذه القوامة ، وهي دستور الأخلاق والآداب التى لا غنى عنها ولا طاقة للمرأة بولايتها ، وإن تسلمت مقاليد الحضانة منذ تكوين الجنين

وقد عالجنا مسألة الأخلاق الأنثوية فى فصول متعددة من كتبنا السابقة ، ألحقها بهذا الفصل لما فيها من إيضاحات وشواهد متممة أو موافقة لشرح الكلام عن قضية المرأة فى القرآن الكريم ، ومنها فصل بعنوان أخلاق المرأة من كتاب « هذه الشجرة » نقتبس منه ما يلى :

« هــذا المقياس بعينه هو المقياس الذي يرجع إليه في التفرقة بين أخلاق النساء: كلم ما هو فردى روحى ، أو اختياري إرادى ، فهو أقسرب إلى خلق الرجل ، وكل ما هو نوعى جسدى أو آلى إجبارى ، فهدو أقسرب إلى خلق المرأة ، فمداره على وحى الغريزة أولا ثم على وحى الفهم والضمير

« والأخلاق التى يسمو بها الإنسان إلى مرتبة التبعة والحساب أو مسئوليا الأدب والشريعة والدين ، هى كما لا يخفى أخلاق تكليف وإرادة وليست أخلاق إجبسار وتسخير

« ومن هنا صبح أن يقال إن المرأة كائن طبيعى وليست بالكائن الأخلاقى ، على ذلك المعنى الذى يمتاز به خلق الإنسان ولا يشترك فيه مع مسائر الأحياء ٠٠

« مساك الأخلاق الأول عند المرأة هو الاحتجاز الجنسى الذى ألمعنا إليه فيما تقدم ، وهو من الغريزة التي يتساوى فيها إناث الحيوان ، وليس من الارادة التي يتميز بها نوع الانسان بجنسيه « فالمرأة تستعصم بالاحتجاز الجنسى ، لأن الطبيعة قد جعلتها جائزة السابق المفضل من الذكور ، فهى تنتظر حتى يسبقهم إليها من يستحقها فتلبيه تلبية يتساوى فيها الاكراه والاختيار

« كذلك تصنع إناث الدجاج وهي تنتظر ختام المعركة بين الديكة أو تنتظر مشيئتها بفير صراع »

لا وكذلك تصنع الهرة وهي تتعرض للهر وتعدو أمامه ليلحق بها ه وتصنع العصفورة وهي تفر من فرع إلى فرع ليدركها العصفور السريع وتصنع الكلبة والفرس والأتان ، وهي مضطرة إلى الاحتجاز لأنه الحكم القاهر الذي فرضته عليها وظائف الأعضاء

« والبون بعيد جدا بين هـذا الاحتجاز الجنسى وبين فضيلة الحياء التي تعـد من فضائل الأخلاق الإنسانية ٠٠

« فالحياء مفاضلة بين ما يحسن وما لا يحسن ، وبين ما يليق وما لا يليق ، وما هو أعلى وما هو أدنى

والاحتجاز الجنسى غريزة عامة بين الإناث ترجع إلى القهر والاجبار ،
 كائنا ما كان التفاوت بينها فى درجة القهر والاجبار .

ومتى بلغ هــذا الاحتجاز الجنسى مبلغه الذى قصدت إليه الطبيعة ، فقد بلغت الأخلاق الأنثوية غايتها ، ولم يبق منها ما يلتبس بالحياء فى صــورته ولا فى معناه

« ومن ضلال الفهم أن يخطر على البال أن الحياء صفة أنثوية ، وأن النساء أشد استحياء من الرجال ، فالواقع _ كما لاحظ شوبنهور _ أن المراة لا تعرف الحياء بمعزل عن نتك الغريزة العامة ، وأن الرجال يستحون حيث لا يستحى النساء ، فيستترون في الحمامات العامة ، ولا تستتر المرأة مسم المرأة إلا لعيب جسدى تواريه

* * *

« ولم يكن عمر بن أبى ربيعة مبالغا حين قال إن الوجوه يزهوها الحسن أن تتقنع • بل هو لو شاء لقال عن الأجسام ما قال عن الوجوه (۱) فلا تستر الأنثى الفطرية شيئا يمكنها أن تبديه ، إذا كان عرضه مجلبة للنظر (۱) بل لفد قالها إذ قال عن هند : زعموها سألت حاراتها وتعرت ذات يوم تبترد

والاستحسان • • ومن شهد الحمامات العسامة على شواطى • البحر رأى كيف تهمل الأكسية ذات الرفارف المسبلة ، ليبسدو للانظار ما استتر من محاسن الأجسام • •

« مالخلق الذي تتحلى به المرأة بداهة همو خلق الغريزة الذي يوشك أن يشمل إناث الحيوان

« وكل خلق « إرادى » تتخلق مه بعد ذلك فهو فريضة عليها من الرجال ، تجاربهم فيه على ديدن المحاكاة والمطاوعة ، سواء فهمته أو جهلت كنهه ومرماه • • ولهذا يكثر في النساء من يتقيدن بالعرف القديم لأن قوام العرف القديم عادات ومصطلحات هي أقرب إلى الغريزة الآلية من فضائل الفهم والإرادة ، ويندر بينهن جدا من تتحدى العرف بفضيلة واحدة من فضائل الاختيار

« جرى حديث متنقل فى مجلس يضم رهطا من الرجال والنساء على قسط شائع من التعليم والعرف والآداب الخلقية ، غانساق الحديث إلى سيرة رجل يتجاوز الخمسين ذاع عنه أنه يستدرج الفتيات الغريرات إلى داره فيلهو بهن ويظهر معهن فى الماغل العامة ، ويدفعهن إلى سهرات العبث والمجون ٥٠ فكان النساء أقل من حضر المجلس اشمئزازا من سيرة ذلك الخليع ٥ كأنهن لا يرين نقصا فى رجل من الرجال بعد أن تكمل له تلك الفحولة الحيوانية ، أو كأنهن لا يصدقن أن الفتيات الغريرات يسقطن فى شراكه مخدوعات مغلوبات على مشيئتهن ولكنهن راضيات مسرورات بما أتيح لهن من فرص المتعة والابتهاج

« وكل ما بدا عليهن بعد ذلك من الاشمئز از فقد سرى إليهن مستعارا ممن كان بالمجلس من الرجال • فقد كانوا فى هذا المجتمع الخاص كما كانوا فى المجتمع العام كله « مصدر السلطات على حد قولهم » فى لغة الدساتير • •

« ومتى سقط سلطان الرجال فى الأمة سقط معــه سلطان الأخلاق سواء منها أخلاق العرف أو أخلاق الإرادة ٠٠

« فالأمم المسرومة يشاهد فيها طوائف من النساء يجهرن بمخادنة

الجنود القاتمين ، ولا يكربهن أنهم قاتلو الإخوة والأزواج والآباء ، لأن الخضوع للغلبة المسق بطبيعة الأنوثة الفطرية أو الحيوانية من جميس هذه الأواصر والآداب ٠٠

والعبرة التى تستفاد من هذه الحقيقة أن النساء يوكان إلى الفطرة في أخلاق الغرائز والعدادات ، ولكن لا يصح أن يتركن في الأخلاق الأخرى د أخلاق الإرادة والضمير بغير إيحاء شديد ، بل إكراه يتجاوز حدود الإيصاء

« والغريزة القساهرة تعلل محاسن المسرأة كما تعلل نقائصها ، فتمهد لها العسفر بين يسدى القسانون والأخسان ٠٠٠

« فالتضحية هي أسمى فضائل الإنسان

« وهى فضيلة لا يتقدم عليها المرء كل يوم ، ولا يتقدم عليها بغير دافع شديد من وحى الفطرة أو من وحى الضمير

« ولكنها من وهى الفطرة أعم وأنف من وهى الضمير ، لأن سلطان اللحم والدم عميق القرار فى بواعث النفوس

« ومن شم كانت المرأة أقرب من الرجل إلى التضحية فى وظائفها النوعية ، لأنها تستمد تضحيتها من غرائز الأمومة ، وتموت فى سبيل الذرية ، كما تموت بعض إناث الحيوان ، ولا تسهل التضحية على الرجل هذه السهولة إلا إذا ارتقى فيه وهى الضمير إلى مرتبة الدوافع الفطرية المودعة منذ الأزل فى غرائز الأحياء ، وتلك مرتبة يعز بلوغها على البناء آدم فلا تزال معدودة فيهم من فضائل الأنبياء وأشباه الأنبياء أو كما قال ابن الروسمى :

وعزيز بلوغ هاتيك جسدا تلك عليا مراتب الأنبياء « وإنما يقدم الرجل على التضحية فى جملة أحوالها العامة بغريزة الخرى مغروسة فى طبيعة النوع ولكنها أحدث وأقرب إلى الإرادة: وهى غريزة القطيع التى نشأت مع الخلائق الاجتماعية ، ولم تنشأ بداءة مع

الولادة كما نشأت الفرائز الأنشوية فى جميع إناث الأحياء • فإذا تصدى الرجل المقتال فى الجيش أو المكتيبة ، تحرك بإرادة القطيع كله وتغلب بهما على الخوف وحب السلامة • ولكنه قد ينفرد بالتضحية التى يدفعه إليها وحى الضمير ، فيعلو على فضائل الأنواع والجماعات ، ويعرج بروحه صعدا فى طراز رفيع من الفضائل: هو فضائل الأفراد الأفراد الأفراد

* * *

والغرائز المختلفة التي تعلل لنا محاسن المرأة تعلل لنا نقائصها التي تعاب عليها من بعض جهاتها • وقد لخصها المتنبي ولخص كل ما قيل في معناها حيث قال:

∢ قمن عهدها ألا يدوم لسها عهد ∢

« فهى تتقلب وتراوغ وترائى وتسكذب وتحزن وتميسل مسع الهسوى وتنسى فى لحظة واحسدة عشرة السنين الطوال

« وهى مسوقة إلى ذلك بالفطرة الجنسية التى خلقت فيها قبل نشأة الآداب الاجتماعية والآداب الدينية بألوف السنين • فقد أغرنها الفطرة الجنسية بالميل إلى الأقدر والأكمل من الرجال لتنجب للعالم أحسن الأبناء من أحسن الآباء

« فلم يكن مما يوافق هـذه الفطرة فى العصور السحيقة أن تحفظ العهد لرجل واحـد ومن حولها رجال كثيرون يتقاتلون عليها ، وقـد يغلب أحـدهم رجلها الذى تحفظ له العهد أو يطالبها بحفظه

« وكانت الحسرب فى بداءة الحياة الإنسانية هى مقياس القدرة والرجحان بين الرجال ، فى قبيلتهم أو فى جميع القبائل المحيطة بها ، فكان من شأن المرأة أن تسلم لظافر بعد ظافر ، وشجاع بعد شجاع ، كلما دارت رحى الحرب بين غالب ومغلوب ، وبين الشجاع القدوى ومن هو أشجع منه وأقدوى

«ثم أصبح المال مقياس القدرة والرجحان بين الرجال • وكان مقياسا صحيحا في العصور الغابرة ، وظل كذلك ألومًا من السنين ، لأنهم كانوا يكسبون المال غنيمة في حومة الحرب ، أو ربحا من أرباح التجارة التي تقحم اصحابها

فى مجاهل الأرض ، وتهدفهم لأخطار القتل والاستلاب ، وتلجئهم إلى الحياة تارة وإلى الحول تارات ، وتشهد لهم بمقياس القدرة والرجحان عن جدارة واضحة تغنى المرأة عن التفكير ، وهى لا تعمد كثيرا إلى التفكير قبل الاختيار » •

* * *

قلنا فى الفصل الذى عقدناه على رأى المعرى فى المرأة من كتابنا المطالعات: « والذى نقوله فى جملة واحدة أن المرأة وفية صادقة : وفية الحياة لا لهذا الرجل أو لذاك ، وصادقة فى الحب لا فئا إرضاء أهواء من تحب ، ولو أنعمنا النظر لعرفنا أن المرأة تخون نفسها كما تخون الرجال فى سبيل الأمانة للحياة ، وتكذب على نفسها كمنا تكذب على محبيها فى صيانة عهد الحب ، فهى وفية بانفطرة رضيت أم لم ترض ، وهى صادقة بالالهام حيث أرادت وحيث لا تريد ٠٠ » •

إلى أن قلنا: « تحب المرأة الشباب ومن ذا الذى لا يحب الشباب ؟ إن الشباب نفحة الخلود وروح من روح الله و تصور الأقدمون الآلهة غلم يفرقوا بينهم وبين الشباب ، وأسبغوا عليهم كساء سرمديا من نسجه ، وبهاء متجددا من صنعه ، شعورا منهم بأن الشباب سمة الحياة الخالدة ، وروح المانى الأنهية وترجيحا لخير الشباب على شره ولمحاسنه على عيوبه و

* * *

« • • ثم تحب الرأة المسال ومن ذا الذي يكره المسال ؟ غير أننا قسد نرى للمرأة سببًا غير سائر الأسباب التي تغرى بحب المسال وإعظام أصحابه • نرى أن كسب المسال كان ولا يزال أسسهل مسبار لاختيار قوة الرجل وحيلت ، وأدعى الظواهر إلى اجتذاب القلوب والأنظار واجتلاب الاعجاب والاكبسار • فقسد كان أغنى الرجال في القرون الأولى أقدرهم على الاسستلاب ، وأجرأهم على الغيارات ، وأحماهم أنفا ، وأعزهم جارا • وكان الغنى قرين الشجاعة والقوة والحمية ، وعنوانا على شمائل الرجولة المحببة إلى النساء ، أو التي يجب أن تكون محببة اليهن • ثم تقدم الزمان فكان أغنى الرجال أصبرهم على احتمال المشاق وتجشم الأخطار والتمرس بأهوال السفر وطول الاغتراب وأقدرهم على ضبط النفس وحسن التدبير • فكان الغنى في هذا العصر قرين

الشجاعة أيضا وقوة الارادة وعلو الهمة وصعوبة المراس • م ثم تقدم الزمان فصار أغنى الرجال أبعدهم نظرا وأوسعهم حيسلة ، وأكيسهم خلقا ، وأصلبهم على المسابرة وأجلدهم على مباشرة الحيساة ومعاملة النساس ، فكان الغنى في هذا العصر قرين الثبات والنشاط ومتانة الخلق وجودة النظر في الأمور • • « كان هذا كله في العصور الأولى، قبيا، تشعب الدرساة الاحتماء قرير

« كان هـذا كله فى العصور الأولى قبـل تشعب الحيـاة الاجتماعيـة ، وتعـدد الملكات والصفات التي تكفل الرجحان والتقدم للرجال

« ثم تعددت هده الملكات والصفات فقسام فى طبيعة المرأة « برج بأبل » مخيف من اختلاط الأصوات والدعوات

كان رجمان الرجل بسيط المظهر ، وكانت فطرة المرأة البسيطة قادرة على تمييزه بغير إعنات للفكر ولا إطسالة للروية ٠٠

ثم تشعبت الملكات والصفات ، ووجد فى العالم رجال ممتازون بأكبر المزاد من فطرتها البسيطة معين على تقدير مزاياهم وعرفان أهدارهم والترجيح بينهم وبين من دونهم من أصحاب المزايا الفطرية التى تتكشف للنظرة الأولى ولا تحتاج إلى انعام نظر أو موازنة بين أنواع وأشكال : رجل الحرب الذى يظفر بالقوة والخدعة ، ورجل المال الذى يكسب بالقوة والخدعة ، وكلاهما مفهوم واضح مكشوف على ظواهر الأشباه ، وكلاهما مفهوم واضح مكشوف على ظواهر الأشباه ،

ثم انفصلت الحرب عن الشبجاعة فى بعض المواقف ، وانفصل المال عن القدرة الراجحة فى كثير من المواقف ، فأغنى السلاح والكثرة ما لا تغنيسه الشبجاعة ، وكسب المال بالاسفاف والدناءة وخدمة الشهوات ، فهذا هو برج بابل الذى لا تدرى المرأة فيه من تسمع ومن تجيب ، والذى تحار فيه قبل التمييز والتفضيل ، وقد كانت قبل ذلك لا تحار فى تمييز أو تفضيل ،

وزاد برج بابل طبقة على طبقاته الكثيرة أن الآداب الاجتماعية وآداب الأسرة ظهرت بين الناس ، وفرضت على المرأة أدبا جديدا غير الأدب القديم ، أدبا يطالبها بالوفاء والأمانة ومغالبة الميول إذا تناضل من حولها الرجال ، فزاد فى الحيرة وانتبلبل وإلم يخلق بإزائه فى فطرة المرأة معين على التمييز والإهتداء ، إلا ما تقتبسه بالتعليم والتلقين والإيحاء وهو ضعيف محدود لا يقوم لا يحاء الفطرة القديم إذا اشتجر النزاع واضطربت الأهواء

فانقسم النساء أقساما شتى فى الأخلاق الفطرية والأخلاق الاجتماعية : قسم مع الفطرة القديمة وقسم مع الأدب الجديد ، بل أصبحت كل امرأة مجالا لتعدد هدذ، الأقسام تميل مع هدذا أو ذاك كلما مالت بها دواعيه

فئمن إذ نقول إن الرأة تطيع الغرائز الجنسية في التقلب والراوغة وخيانة القرناء ، لا نقول ذلك لنعذر ها كل العسدر ، أو لنسقط عنها واجب التغلب على هــذه الميول التي تغيرت وجهاتها مع الزمن ، ولا تزال عرضة لكثير من التغير ، فان الأخلاق لم تجعل لابقاء الفطرة على عيوبها وإنما جعلت لتهذيب تلك العيوب ورياضتها وشسد أزر النفس بالمثل الأدبيسة انتى تعينهما على عيوبها . ولكننا نقول ما نقول لنذكر أبدا أن فهم الغرائز الجنسية ضرورى لفهم الأخلاق التي تتصل بها ، فلا فائدة من البحث في رياضتها بالأدب الاجتماعي ، قبسل البحث فيما يقابلها من أصول الفطرة التي تعم جميع الأحياء ، وليس عمومها بين جميع الأحياء بمانع من اصلاحها بالرياضة والتقويم • بل هو الذي يسوغ ذلك الاصلاح ويوجيه ويبشر بفلاحه ، لأن الانسان قد علا موق سائر الأحياء ، فمن الواجب إذن - ومن المستطاع أيضا - أن يعلو فوقها بالآداب والأخلاق ومن مفارقات العصور المتأخرة أن ينجم فيها طائفة من الدعاة وأصحاب الآراء يستخفون بالاحتجاز الجسى الذي كان عصام المرأة من جماح الأهواء زمنا طويلا ، ويستففون معه بما عداه من الحواجز الجنسية المغروسة فى طباع الأحياء ، لأنها ف رأيهم بتية لا تصرورة لها من بيئات الميشة الحيوانية الأولى

فعندهم مثلا أن حرية المرأة فى العصر الحديث نبيح لها ما حرم عليها فى العصور القديمة ، فلا يعيبها أن تبدأ الغزل الرجل وتلاحقه لتستولى عليه و كأنما كان تركيب الجسم الأصيل فى الأنوثة والذكورة مسألة من مسائل الحريات التى يذهب بها نظام ويأتى نظام ويبرمها قانون ، وينقضها قانون ،

وعندهم أن الحيوانات لم تقتصر على موسم واحد فى التناسل إلا لأنها تشبع من الطعام فى هذا الموسم ، فتمتلىء أجسادها بفيض من الثروة المحيوية يدعوها إلى طلب الذرية

وليس أجهل بأسرار الحياة - وسر الجنس أكبر أسرار الحياة - ممن

يقنع فى تفسيرها وردها إلى أصولها بمثل هذا التعليل القريب ١٠٠ فان هذا التعليب القريب ١٠٠ فان هذا التعليب القريب لا يكفى على الأقسل لتفسير الظاهرة التى أشار إليها أولئك الدعاة ١٠ إذ إن الثمرات النباتية تتوالد فى الموسم بعينه ، وهى الغذاء الذى تعتمد عليه آكلات العشب من الحيوان ، ومتى زادت قوة التوالد فى النبات فأحرى أن تريد قوة التوالد فى الأحياء لغير ذلك السبب الذى ذكروه وعلقوه بزيادة الثمرات

ومن الحيوان ما يعتمد على اللحوم دون العشب ويأكل منها طوال العام ، ومنها الأسماك التى لا مواسم عندها للنبات وهي مع هذا تعرف لها مواسم للتناسل ، وتخرج إلى الأنهار القصية قبل الأوان الملائم للقاح بين جراثيم الذكورة والأنوثة

وقد تختلف الأوابد والدواجن في موسم التناسل ولكنها على التعميسم لا تقسارب الأنثى بعد حملها ، ولا تعبث بغريزة النوع للذة الأفراد ، فالسر أعمق مما يظنون بكثير

وحواجز الجنس ودوافعه لا تفسر كلها بأمثال ذلك التعليل الهزيل ومما لا شك فيه أن الأخلاق الجنسية كسائر الأخلاق ، قوامها ضبط النفس وهو لا يوافق الذهاب مع الههوى حيثما تعرض المرء للاستهواء ، ولابد من ضبط النفس ، والقدرة على الامتناع لتحقيق كل خلق كريم يطح للافراد أو للاقوام أو للانواع ٠٠

والانسان أحوج إلى الحواجز الجنسية من الحيوان ، وليس بأغنى منه عن تلك الحواجز تقدما مع الحرية كما يخيل إلى أولئك الثراثرة السطحيين •

فالحيوان يتشابه ويتماثل ويصعب التفريق بين أفراده فى الصفات المستركة فى سلالة النوع كله • فلا ضير على النوع أن يتلاقى أى ذكر بأى أنثى أو ينتجا أمثالهما من الذكور والاناث

لكن الأنواع كلما ارتقت تعددت ألصفات التي يكمل بها الفرد ذكرا كان أو أنثى • ويبلغ تعدد الصقات أقصاء في النوع الانساني ، سواء بين الذكور أو بين الاناث ، حتى ليكاد الفرق بين رجل ورجل ، والفرق بين امرأة وامرأة يلحق بالفرق بين نقيضين أو مخلوقين من نوعين مختلفين فليس كل رجل بديلا من كل رجل ، وليست كل امرأة بديلا من كل امرأة • ويجب على الرجل إذن أن يمتنع حتى تتاح له المرأة التي تلائمه ، وعلى المرأة أن تمتنع حتى يتاح لها الرجل الذي يلائمها

ويجب أن يتعلق الأمر « بالشخصية » الميزة لا بمجرد امرأة كائنسة ما كانت أو بمجرد رجل كائنا ما كان ، كما يغنى كل فرد عن مثيله فى الأنواع الوضيعة بين الأحياء

« وف هـذه الحالة لا ينتفع النوع بكل اتصال تتحقق به المتعة الجنسية ، بل ينفعـه الاتصال الذي تتم به الشخصيات وتتوافر فيـه أتم صفات الرجال وأتم صفـات النسـاء

« ثم تنشأ الآداب الاجتماعية وحقوق الأسرة وأمانة النسل ، فاذا هي قد الزمت الرجال والنساء آدابا من حقها أن تطاع وأن يحسب لها أوفى حساب ٠٠٠

« نعم إن هـ ذه الآداب صناعية أو مبتدعة من أحكام البيئة التي خلقها النساس • ولكنها حكميع الاداب والفروض ـ تستند إلى أساس فطرى عريق في الطبيعة ، وهو ضبط النفس ، وقدوة البنية على مقدومة النوازع والأهدواء • •

ونضرب اذلك مثلا صغيرا من المحرمات التي جاءت بها الآداب الدينية أو العرفية بعد ظهورها في المجتمعات الإنسانية فإن تحريم القمار أو الخمر أو السرقة لم يعرف في آداب الناس إلا بعد ظهور هذه الآفات ، ولكن ضبط النفس الذي يناط به الامتناع عنها ، هو خلقة طبيعية لم تنشآ مع العرف أو الاصطلاح . فلا يزال الفرق بين انسان يستطيع أن يمتنع عنها ، وإنسان لا يستطيع الامتناع ، فرقا في صميم التكوين الذي لا ينشئه العرف ، ولا ينسب إلى الأوضاع الصناعية

وكذلك الحواجة الجنسية التى يفرضها المجتمع ، أو توجبها مصلحة الأسرة ، هى حواجز لازمة ، لا يقدح فى أصالتها أنها حدثت بعد حدوث الخاجة إليها ، لأن القدرة عليها فضيلة من فضائل التكوين الأسهل

« والرجل الذي يقدر عليها هو رجل ممتاز في خلقت الطبيعية كالمراة التي تقدر عليها • وكلاهما زوج أصلح من غيره للبقاء وانجاب الأبناء

« فأسخف السخف أن يظن بالحضارة المدنية أنها رخصة تبيح التهافت على المتعبة ونسيان الحواجز الجنسية ٥٠ لأن التهافت نقص فى الخلقة قبل أن يكون نقصا فى الآداب الاجتماعية وهذا النقص معيب وخيم العقبى ، وإن لم تحرمه الآداب ٥٠

« وسيطول التبديل والتعديل في العرف والتشريع والشمائل المحبوبة بين الناس كلما تطاولت الأجيال وسيقول كل ذي رأى قوله الذي يجوز فيه الجدال ويبقى حكم واحد لا تبديل له ، وقول واحد لا يجوز الجدال فيه ، وهو أن الاحتجاز قوام أخلاق الأنوثة ، وان المرأة التي تنساه هي حيوان ناقص في تكوينه ، وليس قصاري القول فيها إنها فرد مقصر في حقوق المجتمع والأسرة وان مساك الأخلاق جميعا ما أوجبته الفطرة وما أوجبه المجتمع سد هدو ضبط النفس ، والترفع عن مطاوعة كل عارضة من عوارض الأهدواء »

وقد سبقت في هدذا الكتاب « المرأة في القرآن الكريم » نبذة عن التناقض بين المرأة الطبيعية والمرأة الاجتماعية ، وهو بحث له استطراد يناسبه في الكلام على تناقض المرأة من كتاب « هذه الشجرة » ختمناه بما يلى :

لا هي أبدا بين نقيضين في أمومتها وفي حبها ، وذلك هو التناقض الذي لا حيسلة لها فيه ، ولا يفجأ الرجال منها إلا كما يفجؤها هي على غير ما تنتظر ، وعلى غير ما يقع لها في تدبير

« فمن الخطأ أن يرد على الخاطر أن التناقض من دهاء المرأة وتدبيرها ، أو من ختلها وخداعها ، فهى مخدوعة به قبل أن تخدع سواها ، وهى فى قبضته فريسة لا تملك ما تريد

« ولا بد من التناقض في طبع الأنثى ، لأنها شخصية حيدة خاضعة للمؤثرات التي تتناوبها من عدة جهات ، وهي كما أسلفنا في الفصل السابق مستجيبة للأثر الحاضر ، وقد تبدهها الآثار الحاضرة من كل صوب ، لا من صوب واحد

والمرأة من جهسة ثانيسة عضو فى بيئسة اجتماعيسة هى الأمة أو المدينسة أو القبيسلة ، فهى هنسا زوجة أو بنت أو أخت أو صاحبسة عمل تجمعها بتلك البيئسة الاجتماعيسة صلة العرف أو الشريعسة

« والمرأة من جهـة غير هـذه وتلك أنثى ، لهـا تركيب حيــوى يربطهـا بمخلوق آخر لا يتم وجودها بغيره

« والمرأة من جهـة أخرى أم تحب أبنـاءها بالغريزة والألفـــة وتصبر في سبيلهم على مشقات وآلام يؤدها الصبر عليهـا في غير هــذه السبيل

« وهى بعد هذا كله كائن حى من حيث هى وليدة الحياة فى جملتها ، أيا كان النوع الذى تنتمى إليه ، والأمة التى تعيش بينها والعلمة التى تجمعها بالزوج أو العاشق أو الأهل أو البنين .

وقد تختلف عليها هده الوجهات جميعا غلا مفر لها من التناقض معها و لأن مقاصد الفرد المستقل ، والأنثى المفتونة والأم التى تنسى نفسها في حنانها ، والكائن الاجتماعي الذي يرعى مطالب العرف والشريعة ، أو الكائن الحي الذي تهزه الحياة بهده النوازع كما تهزه بما عداها ــ كل أولئك يختلف ويتناقض لا محالة ، ولا يتأتى التوفيق بينه إلا في الندرة العارضة ...

« فها هنا مثلا فرد يريد بفطرته الفردية أن يستقل عن جميع الأفراد الآخرين ، سواء كانوا من الآباء أو الأمهات أو الأزواج فلا يلبث أن يستقر فيه هذا الشعور الطبيعى ، حتى ينازعه فيه شعور الأنثى التى تريد أن تنضوى إلى رجل تهواه ، وقد ينازعها شعوران بل أكثر من شعورين ، إذا تعددت الصفات التى تستهويها من الرجال وتفرقت بينهم على نصو يضلل الارادة ويشتت الأهواء

« ولا تلبث أن تنسى استقلالها الفردى ، وتطاوع نزعتها الأنثوية ، حتى يبرز لها المجتمع بحكم يخالف حكمها فى الاختيار والترجيح ، فيقودها إلى الجاه والمال وهى تنقاد إلى الفتوة والجمال ، أو يلزمها الوفاء للزوج وهى تنظر إلى رجل آخر ، نظرة الأنثى التى سبقت بفطرتها قوانين الأمم وقواعد الآداب ، ولا تلبث أن تحتال على هذه البواعث أو هذه الوساوس حتى يغلبها حنو الأمومة ليربطها بمكان لا تود البقاء فيه ، أو ينهض

الكائن الحى فى نفسها نهضسة لا تطيع باعشا غير بواعث الحيساة ، بمعزل من نزوة الأنثى وقانون المجتمع وغرائز الأمهات

د فلا عجب في هـذا التناقض ولا مباينة فيه للمعقول ، ثم يضاف إليه تتاقض آخر يرجع إلى تعـدد الدواعى في كل صفة من الصفات التي أشرنا إليها ٠٠

« ونكتفى بصفة واحدة على سبيل التمثيل ، لأن شرح الصفات جميمها ف تعددها وتباينها من وراء الحصر والاحصاء

« خالرأة فى صفة الأنوثة – وهى تنضوى إلى الذكورة – تحب الرجل الكريم ، لأنه يغمرها بالنعمة ، ويريحها من شدائد العيش ، ويخصها بالزينة التى تزهيها وترضى كبرياءها بين نظيراتها ، فضلا عما فى الكرم من معنى العظمة والاقتدار

ولكنك قد ترى هذه المرأة بعينها تتعلق ببخيل لا ينفق ماله على
 زينة أو متاع • فهل هي مناقضة لطبيعتها في هذا الانحراف العجيب ؟ • •
 كلا بل هي لا تناقض طبيعة الكبرياء نفسها التي ترضيها على كرم الكريم

لأن المرأة يجرح كبرياءها أن ترى رجلا يستكثر المال فى سبيل مرضاتها ، ومتى جرحت المرأة فى كبريائها أقبلت باهتمامها وحيلتها وغوايتها من حيث أصابها ذلك الجرح المثير ولبس أقرب من تحول الاهتمام إلى التعلق فى طبائع النساء

« فالنزعة الواحدة قد تكون سبيلا إلى النقيضين فى ظاهر الأعمال ، ولكنهما نقيضان لا يلبثان أن يتفقا ويتوحدا عند المنبع الأحسيل متى عرفنا كيف تنتهى الردة إليه ٠٠

« وكلما ذكرت نقائض المرأة وجب ألا ننسى مصدرا آخر للتناقض في أخلاق النساء يفسر لنا كثيرا من نقائضهن ، حيثما توقعنا شيئًا من المرأة وأسفرت التجربة عن سسواه

« ذلك المصدر هـو درجات الأنوثة وأطوارها بين الظهـور والضمور ٥٠ « فالأنوثة صفات كثيرة لا تجتمع فى كل امرأة ولا تتـوزع على نحو واحد فى جميع النساء

« فليست كل امرأة أنثى من فسرع رأسها إلى اخمص قدمها ، أو أنثى مائة فى المسائة كما يقسول الأوربيسون ، بل ربما كانت فيها نوازع الأنوثة ونوازع غسيرها إلى الذكسورة ، وربما كانت أنوثتها رهنا بقسوة الرجل الذي يظهرها فلا تتثسابه مسع جميسع الرجسال ، وربما كانت فى بعض عوارضها الشهرية وما شابهها من عسوارض الحمل والولادة أقسرب إلى الأنوثة الغسالبة ، وقسد كانوا فيما مفى يصبون هسذا التراوح بسين الذكسورة والأنوثة ضربا من كسلام المجساز ، فأصبح اليسوم حقيقة علمية من حقائق الخلايا ، وقصلا مدروسا من فصول علم الأجنسة ووظائف الأعضاء ، .

« وليس التناقض لهدا السبب مقصورا على النساء دون الرجال ، فإن الرجل أيضا يصدق عليه ما يصدق على المرأة من تفاوت درجات الرجولة ، إذ ليس كل رجل ذكرا من فرع رأسه إلى اخمص قدمه ، أو ذكرا مائة في المائة كما يقال في اصطلاح الأوربيين ، ولكن التناقض لهذا السبب يبدو في المرأة أغرب وأكثر ، لامتزاجه بأسباب التناقض الأخرى ومحاولة الرجل أن يفهمها على استقامة المنطق كدأبه في تفهم جميع الأمور

« ولا ربيب أن « الشخصية الإنسانية » في حال الذكورة والأنوثة عرضة لكثير من النقائض المحيرة للعقول : عقدول الرجال وعقدول النساء

« وكم يقول النساء عن تناقض الرجال ولا يفطئن المقال ؟ كم يقلن إن الرجل « كالبحر المالح » لا يعرف له صفاء من هياج ؟ وكم يقلن إن فلانا كشهر أمشير لا تدرى متى تهب فيه الأعاصير ؟ وكم تقول إحداهن للاغرى : حبيبك في ليك عقرب في ذيك ؟ وكم لهن من أمثال هذه الأمثال مما لا يحفل به الرجال ا

« إنهن لا يعنين بمقاربة الرجل من طريق الفهم كما يعنين بمقاربته من طريق التأثير ، ولو حاولن فهمه كما يحاولن التأثير فيه ، لخرجن به لغزا من الألغاز وأعجوبة من أعاجيب البحار في قديم الأسفار « فالشخصية » كلمة واحدة في اللغة ، ولكننا نخطى وأبعد الخطأ إذا تصورناها شيئا واحدا لأنها نقطوى تحت عنوان واحد ، إذ هي أشياء لا تحمى من

الغرائز والمدارك والأحاسيس وعلاقات المجاوبة بينها وبين العمالم الذى تعيش فيه ، وهى بهذا الخليط الواسع في حمركة دائمة لا تستقر على وجهة واحدة برهة من الزمن ، ولا تعهدها في الصعة ولا في الشباب كمما تعهدها في المرض أو في الهرم ، ولا تصدر فيهما النزعة الواحدة من مصدر واحد في جميع الأوقات والأحموال ٠٠

« فهى تختلف بسين حالة وحالة ، وتختلف بين سن وسن ، وتختلف على حسب العلاقة بينها وبين هدا الإنسان وذاك الإنسان ٥٠ وتختلف على حسب العلل والبواعث التي تحركها إلى الأعمال

« والمرأة كالرجل « شخصية إنسانية » تتعرض للتناقض من جراء هـذا التعدد وهـذا التقلب فى عناصر كـل « شخصية » تحمل عنـوانا واهـدا ، وتشتمل على شتى العناصر التى لا يقـر لهـا قـرار ٠

« ولكنها انفردت بأسبابها المقصورة عليها ، وانفردت بمراقبة الرجل أياها ، ومحاولة التوفيق بين غرائبها وبدواتها .

« وعندها فى صميم هذه الأسباب المتصورة عليها حالتان تضاعفان ظهور التناقض فلا يخفى كما يخفى تناقض الرجل على النظرة الأولى

إحدى هاتين الحالتين طبيعة المراوغة التي وصفن بهما إذ « يتمنعن وهن الراغبات » • •

« والأشرى طبيعة الاستغراق فى الساعة التى هى فيها ، ونسيسان ما قبلها وما بعدها ، فيبلغ العجب أشده بمن يراقبها أن يراها تنتقل بين أطوارها ، كما ينتقل المثل بين أدواره ولا يخلط بينها أو لا يستبقى من سوابقها بقية فى تواليها

« فمن المشاهد أن الرجل إذا قضى يوما أو أسبوعا فى مناداة اسم من الأسماء - ولا سيما نداء المناجاة - أخطأ فسبق به لسانه فى جلسة أخسرى لا يود أن يذكره فيها ، بل لعله يود أن يكتمه ولا يومىء إليه

« وقلما يشاهد هـذا في محادثات المرآة ، ولو تلاحقت بين ساعة وساعة ، لأن الساعة التي هي فيها تستولى عليها فلا يزل لسانها بالإشارة

إلى غيرها ، ولأنها تستعين هنا بطبيعتين أصيلتين فيها ، وهما طبيعة النفاق وطبيعة الاستغراق

* * *

« ولم يزل التناقض بابا من أبواب الحيرة واختال الحساب ، ولكن التناقض الذي يفهم سبب يريح من الحيرة على الأقل عند البحث عنه والتفكير فيه ، وإن لم تكن به راحة من معاناة النقائض وابتلاء متاعبها ، ولا عتب في معظمها على المرأة ، لأنها لا تقصدها كلما لجأت إليها ، وقد تكون هي ضحية من ضحاياها »

القصل الخامس

مكانة المسرأة

ربما كانت المضارة المصرية القديمة هي المضارة الوحيدة التي خولت المسرأة « مركزا شرعيا » تعترف به الدولة والأمة ، وتنسال به حقوقا في الأسرة والمجتمع ، تشبه حقوق الرجل فيها ، ولا تتوقف على حسن النية من جانب الآباء والأبناء والأقربين ،

أما الحضارات الأخرى فكل ما نالت المرأة فيها من مكانة مرضية ، فإنما كانت تناله بباعث من بواعث العاطفة على حاليها من حميد وذميم

كانت تنسال المحبة من بنيها بعاطفة الأمومة التى يحسها الأبناء نحو أمهاتهم ، يعم الإحساس بها طوائف من الأحياء لم تبلغ مبلغ الإنسان من الفهم والخلق ، ولم يكن لها عرف أدبى فى حياتها الاجتماعية ، وقد يبدو هذا الإحساس فى الحيوان الأعجم على صورة تلفت النظر إليه ويجعلها ذوو البصيرة الفنية رمزا للأمومة فى أجمل مظاهرها الفطرية ، كما صنع المصور النابغ « هم و و دافيز » في صورة « الفرس والمهرة » التى سماها « الأمومة » واختارها من بين مظاهر العواطف الحيوانية التى لا تحصى لتمثيل هذا المعنى والرمز إليه ، بالأشكال المنظورة و

وربما نالت المرآة حظا من الاهتمام بها في عصور الترف والبذخ ، التي النتهى إليها الحضارات الحكبرى ، وهي لا تنال هذا الحظ من الاهتمام التقدم الحضارة وارتقاء الشعور بين أصحاب تنك الحضارات ، ولحنها تناله لأنها و عصور الترف والبذخ - مطلب من مطالب المتعة والوجاهة الاجتماعية ، وقد نالت هذا الحظ من الاهتمام في أوج الحضارة الرومانية مع بقائها قانونا وعرفا في منزلة تقارب منزلة الرقيق من وجهة الحقوق المشرعية والنظرة الأدبية ، وكانت القيان والجوارى الطليقات ينان من ذلك الاهتمام أصحاف ما تناله حرائر النساء من الأرواج والأقرباء ، ووضح هذا الفارق في المعاملة بين الحرائر والجوارى الطليقات وأشباههن ،

من نسوة الأندية ودور الملاهى فى كل حاضره آهلة بهن من حواضر اليونان والرومان والبلدان الشرقية

وليس هذا الاهتمام الذي تناله المرأة بفضل عواطف الأمومة ، أو بإغراء المتعة والترف ، مكانة « شرعية أو عرفية » تنسب إلى آداب المجتمع وقوانينه ، فغاية ما فيها أنها شعور يتقارب فيه الأحياء من الناطقين وغير الناطقين

أما المكانة التي تحسب من عمل الآداب والشرائع أو الحضارات فقد كانت معدومة في عصور الحضارة الأولى جميعا ، ما خلا حضارة واحدة ، هي الحضارة المصرية ٠٠

فشريعة « مانو » فى الهند لم تكن تعرف المرأة حقا مستقلا عن حق أبيها أو زوجها أو ولدها فى حالة وفاة الأب والزوج ، فإذا انقطع هـوًلاء جميعا وجب أن تنتمى إلى رجل من أقارب زوجها فى النسب ولم تستقل بأمر مفسها فى حالة من الأحسوال ، وأشد من نكران حقها فى معاملات المعيشة نكران حقها فى الحياة المستقلة عن حياة الزوج ، فإنها مقضى عليها بأن تموت يوم مـوت زوجها ، وأن تحرق معـه على موقد واحد ، وقد دامت هـذه العادة العتيقة من أبعد عصـور الحضارة البرهمية إلى القرن السابع عشر ، وبطلت بعد ذلك على كره من أصحاب الشعائر الدينية بوشريعة حمورابى التى اشتهرت بها بابل كانت تحسبها فى عـداد الماشية الملوكة ، ويدل على غاية مـداها فى تقـدير مكانة الأنثى ، أنها كانت تفرض على من قتـل بنتـا لرجل آخر أن يسلمه بنتـه ليقتلها أو يملكها إذا شاء أن يعفو عنها ، وقـد يضطر إلى قتلها لينفذ حكم الشريعة المنصوص عليها

وكانت المرأة عند اليونان الأقدمين مسلوبة الحرية والمكانة فى كمل ما يرجع إلى الحقوق الشرعية ، وكانت تحل فى المنازل الكبيرة محلا منفصلا عن الطريق ، قليل النوافذ محروس الأبواب ، واشتهرت أندية الفوانى فى الحواضر اليونانية لإهمال الزوجات وأمهات البيوت وندرة السماح لهن بمصاحبة الرجال فى الأندية والمحافل المهذبة ، وخلت مجالس الفلاسفة من جنس المرأة ، ولم يشتهر منهن امرأة نابهة ، إلى جانب الشهريات من

الغوانى أو من الجوارى الطليقات • وقد كان أرسطو يعيب على أهل العبرطة » أنهم يتساهلون مع نساء عشيرتهم ، ويمنحونهن من حقوق الوراثة والبائنة وحقوق الحرية والظهور ما يفوق أقدارهن ، ويعزو سقوط اسبرطة » واضمحالاها إلى هذه الحرية وهذا الإسراف في الحقوق

* * *

وريما ظن الذين يسمعون عن هــذه الحرية « الاسبرطية » أنهـا ثمرة من ثمرات الارتقاء في تقدير حق الإنسان من الذكور والإناث • فخليق بهـؤلاء أن يذكروا أن إنـكار هـق الإنسان قـد بلغ غايتـه من القسوة في نظام الرق العربيق بين الاسبرطيين ، وأن ما شاع بينهم من الاسترقاق ومن التساهل مع النساء معا ، هو ظاهرتان متماثلتان لعلة واحدة في معيشة الاسبرطيين ، وهي اشتغال الرجال الدائم بالقتال ، وتركهم ما عداه اضطرارا لتصرف المرأة في غيبة الأزواج والآباء · فهذه « الحرية النسوية » وذلك الاستعباد للاسرى هما ظاهرتان لعلة واحدة ، لا نصيب لها من مبادىء الحرية والاعتراف بالمقوق ، وقد نالت المرأة شيئًا من المجاملة والطلاقة في عهدود الفروسية جمعاء لمثل هدده العلة ، وكانت مجاملة المرأة فى تلك العهود ضربا من الأنفـة أن تعـامل معاملة الأعـداء وأن تحاسب محاسبة الأنسداد • ولم يكن أسوا من النساء حالا في عهود الفروسية المتقدمة ، فيما عدا هذه المجاملات أو هذه التحيات اللسانية ، وقد كانت « الخاتون » تعيش إلى جانب الجواري المسرفات حيثما تفرغ الرجال لصناعة القتال ، وكذلك كان شأنها بين قبائل المغول ، وبين قبائل الفرنك والغاليين من الأوربيين ، وكانت مع هذا تحرم المياث في الاقطاعات يوم شاع نظام الاقطاع والفروسية معا بين أولئك الأقوام

ومذهب الرومان الأقدمين كمذهب الهندود الأقدمين في الحكم على المرأة بالقصدور حيث كانت لها علاقة بالآباء أو الأزواج أو الأبناء ، وشعارهم الذي تداولوه إبان حضارتهم أن قيد المرأة لا ينزع ، ونيرها لا يخلع ، ومن ذلك قول « كانو » المشهور :

Nunguam exvitur Servitus muliebris

ولم تتحرر المسرأة الرومانيسة من هسده القيود إلا يوم أن تحرر منهسا الأرقاء ، على أشر التمرد ثورة بعسد ثورة ، وعصيانا بعسد عصيان ، فتعذر استرقاق المرابة والغلام

وانفردت الحضارة المرية القديمة بإكرام المرأة ، وتخويلها حقوقا « شرعيــة » قريبــة من حقــوق الرجــل ، فــكان لهــا أن تملك وأن تــرث وأن تتسولي أمر أسرتها في غيساب من يعولهسا ، ودامت للمرأة المصرية هدده التحقوق على أيام الدول المستقرة بشرائعها وتقاليدها ، تضطرب مع اضطراب الدول وتعدود مع عودة الطّمأنينة إليها ، بيد أن المضارة المصرية زالت وزالت شرائعها معها قبل عصر الإسلام ، وسرت في الشرق الأوسط يومئذ غاشية من كراهة الحياة الدنيا بعد سقوط الدولة الرومانية بما انغمست فيسه من ترف وفساد ومن ولع باللذات والشهوات فانتهى بهم رد الفعل إلى كراهة البقاء وكراهة الذرية ، وشاعت في هـذه الفترة عقيدة الزهد والإيمان بنجاسة الجسد ونجاسة المرأة ، وباءت المرأة بلعنة الخطيئة فكان الابتعاد منها حسنة مأثورة لن لا تغلبه انضرورة ، ومن بقايا هــذه الغاشية في القرون الوسطى أنها شعلت بعض اللاهوتيين إلى القرن الخامس للميلد ، فبحثوا بحثا جديا في جبلة المرأة ، وتساءلوا في مجمع « ماكون » هل هي جثمان بحت ؟ ٥٠ أو هي جسد ذو روح يناط بها الخلاص والعلاك ؟ • • وغلب على آرائهم أنها خلو من الروح الناجية ، ولا استثناء لإحدى بنات حواء من هذه الوصمة غير السيدة العذراء أم المسيح عليمه الرضوان ٠٠

وقد غطت هذه الغاشية فى العهد الرومانى على كل ما تخلف من حضارة مصر الأولى فى شأن المرأة ، وكان اشتداد الظلم الرومانى على المصريين سببا لاشتداد الاقبال على الرهبانية والاعراض عن الحياة ، وما زال كثير من النساك يحسبهن الرهبانية اقترابا من الله وابتعادا من حبائل الشيطان ، وأولها النساء

ومن المتوفق أقسوال أناس من المؤرخين الغربيين ، أن الإسلام ينقل شريعته من الشركة التي تقدمته ولا سيما الشريعة الموسوية • ولا يتضح

بطلان هذه الدعوى من شيء كما يتضح من المقابلة بين مركز المرأة في حقوقها الشرعية كما نصت عليها كتب التوراة ، ومركز المرأة في حقوقها الشرعية التي قررها الإسلام بأحكام القرآن

المناثور عن الكتب النسوبة إلى موسى عليه السلام أن البنت تخرج من ميراث أبيها إذا كان له عقب من الذكور ، وما عدا هذا الحكم الصريح فهو من قبيل الهبة التي يختارها الأب في حياته ، حيث لا يجب الميراث وجوب الحقوق الشرعية بعد الوفاة ، ومثل هذه الهبة ما أعطاه إبراهيم ابنه إسماعيل عليهما السلام كما جاء في الاصحاح الحادى والعشرين من سفر التكوين « إذ قالت سارة لإبراهيم اطرد هذه الجارية وإبنها لأن ابن هذه الجارية لا يرث مع ابنى اسحاق ، فقبح المكلم جدا في عينى إبراهيم لسبب ابنه ، فقال الله لإبراهيم لا يقبح في عينك من أجل الغلام ومن أجل جاريتك ، وفي كل ما تقول الك سارة اسمع لقولها ، لأنه بإسحق يدعى لك نسل »

ثم جاء فى الإصحاح الخامس والعشرين أن: « إبراهيم أعطى إسحاق كل ما كان له • وأما بنو السرارى اللواتي كانت لإبراهيم فأعطاهم إبراهيم عطايا وصرفهم عن إسحاق أبنه شرقا إلى أرض المشرق وهو - بعد - حى »

وكذلك صنع أيوب فى حياته كما جاء فى الإصحاح الشانى والأربعين من سفره: « ولم توجد نساء جميلات كنساء أيوب فى كل الأرض • وأعطاهن أبوهن ميراثا بين إخوتهن ، وعاش أيوب بعد هذا مائة وأربعين سنة » • •

والحكم المنصوص عليه في حتى الميراث أن تحرم البنات ما لم ينقطع نسل الذكور ، وإن البنت التي يؤولا إليها الميراث لا يجوز لها أن تتزوج من سبط آخر ، ولا يحق لها أن تنقل ميراثها إلى غير سبطها ، وجاء هذا الحكم بالنص الصريح في غير موضع من كتب التوراة فجاء في الإصحاح السابع والعشرين من سفر العدد أن بنات صلفحاد بن حافز : « وقفن أمام موسى واليعازار الكاهن ، وأمام الرؤساء ، وكل الجماعة لدى باب خيمة الاجتماع قائلات : أبونا مات في البرية ولم يكن في القوم الذين اجتمعوا على الرب في جماعة قورح : بل بخطيئته مات ولم يكن له بنون ه٠٠٠

لماذا يحذف اسم أبينا من بين عشيرته لأنه ليس له ابن؟ .. أعطنا ملكا بين إخوة أبينا ا ٠٠ فقدم موسى دعواهن أمام الرب له فكم الرب موسى قائسلا : بحق تكلمت بنات صلفحاد ، فتعطيهن ملك نصيب بين إخوة أبيهن وتنقل نصيب أبيهن إليهن وتكلم بنى إسرائيل قائلا : أيما رجل مات وليس له ابن تنقلون ملكه إلى ابنته ، وإن لم تكن له ابنة تعطوا ملكه لأخوة أبيه ، وإن لم ملكه لأخوة أبيه ، وإن لم يكن لأبيه إخوة تعطوا ملكه لأقرب إليه من عشيرته فيرثه ، فضارت لبنى إسرائيل فريضة قضاء كما أمر الرب موسى »

ویلی ذلك من الإصحاح السادس والثلاثین أنه: « یتحول نصیب إسرائیل من سبط إلی سبط ، بل یلازم بنو إسرائیل كل واحد نصیب سبط آبائه ، وكل بنت ورثت نصیبا من أسسباط بنی إسرائیل تكون امرأة لواحد من عشیرته سبط أبیها لكی یرث بنو إسرائیل كل واحد نصیب آبائه ، فلا يتحول نصیب من سبط إلی سبط آخر بل یلازم اسباط بنی إسرائیل كل واحد نصیب کما أمر الرب موسی ۵۰۰۰ »

وننتقل إلى البلاد التي بدأت فيها دعوة القرآن السكريم وهي بلاد الجزيرة العربية ، فلا تتوقع أن تكون للمرأة فيها قسمة من الانصاف والكرامة غير هذه القسمة العامة في بلاد العالم ، على تباعد أرجائه وتنوع عاداته وشرائعه ، ولعلها كانت تسوء في بعض أنصاء الجزيرة فتهبط في الساءة إلى حضيض شم تهبط إليه في سائر الأنصاء من الأمم كافة ، وترتقى فلا يكون قصاراها من الارتقاء إلا أنها تكرم عند زوجها لأنها بنت ذلك الرئيس المهاب أو أم هذا الابن المحبوب ، فأماإنها تكرم وتصان لأنها من جنسها من السق والمعاملة ، فذلك ما لم تدركه قط من منازل الانصاف والكرامة ، وقد يهجميها والمؤب والزوج كما يحميها الأخ والابن حماية الواجب المفروض عليه لكل ما في جواره أو كل ما في حوزته وحماه ، فيعاب على الرجل منهم أن يهان حرمه كما يعيه أن يعتدى عليه في كل محمى أو ممنوع ، ومنه فرسه ودابته وبثره ومرعاه

فإذا هانت المرآة فهى عار يأنف منه أهاوه أو حطام يورث مع المال والماشية ومن ضوف العار يدفن الرجل بنته فى طفولتها ويستكثر عليها النفقة التى لا يستحثرها على الجارية الماوكة والحيوان النافع ، وكل قيمتها بين الذين يستحيونها ولا يقتلونها فى طفولتها أنها حصة من المياث تنقل من الآباء إلى الأبناء ، وتباع وترهن فى قضاء المنافع وسداد الديون ، ولا يحميها من هذا المصير إلا أن تكون عزيزة قوم تعز بما يعز عندهم من ذمار وجوار

* * *

جاء القرآن الكريم إلى هذه البلاد كما جاء إلى بلاد العالم كله بحقوق مشروعة للمرأة لم يسبق إليها فى دستور شريعة أو دستور دين ، وأكرم من ذلك لها أنه رفعها من المهانة إلى مكانة الانسان المدود من ذرية آدم وحواء ، بريئة من رجس الشيطان ومن حطة الحيوان

وأعظم من جميع الحقوق الشرعية التي كسبتها المرأة من القرآن الكريم الأول مرة أنه رفع عنها لعنة الخطيئة الأبدية ووصمة الجسد المرذول • فكل من الزوجين قد وسوس له الشيطان واستحق الغفران بالتوبة والندم:

« فأزلتهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه » • • «البقرة ٣٦» « فوسوس لهما الشيطان ليبدى لهما ما وورى عنهما من سوآتهما » • • وكلاهما ظلم نفسه بذنبه.

« قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين » ٠٠ «الأعراف ٢٣»

وليس على ذرية آدم وحواء من بنين وبنات جريرة تلمقهم بعد أبويهم أو تلحق أحدا من الأبناء بجريرة الآباء:

« ••• تلك أمَّة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا بعماون » «البقرة ١٣٤ و ١٤١»

وصح مكان المرأة فى الحياة الجسدية كما صح مكانها فى الحياة الروحية ، بما فرضه القرآن الكريم على الانسان من رعاية جسده ، والمتعة الطيبة بخيرات أرضه ورغبات نفسه ، فبرئت المرأة من لعنة الجسد ، وارتفعت عن الوصمة التى علقت بها فجعلتها فى خلقتها قرينة لشهوات

الميوان وحبائل الشيطان ، ينجو من الشيطان من نجا منها ويتنزه عن المعيوانية من تنزه عن النظر إليها

لا جرم كان تصحيح النظر إلى مكان المراة ناحية واحدة من نواح شتى في ذلك النظام الأدبى الشامل الذي يصحح النظر إلى حياة الروح وحياة الجسد ، وإلى بواعث الخير والشر وإلى موازين التبعة والجزاء ، وقوامه كله حق الوجود وحق المعيشة للكائن الحي من ذكر وأنثى ومن كبير وصغير ، فلا يكتفى القرآن من المسلم باجتناب وأد البنات خشية الاملاق أو خشية العار ، لأنها درجة لا تعدو أن تكون نجاة من ضراوة الوحشية لا ترتقى به إلى درجة الانسان الأمين على حق الحياة ، المؤمن بنصيب كل موجود من نعمة العيش والرعايه بل يأبى القرآن للمسلم أن يتبرم بذرية البنات وأن يتلقى ولادتهن بالعبوس والاتقباض :

« وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه فى التراب ألا سهاء ما يحكمون » «النحل ٥٩،٥٨»

وتتساوى رعاية الانسان لأبيه وأمه ، كما تتساوى رعايته لبنيه وبناته ، وقد تخص الأمهات بالتنويه في هدفا المقدام ، فاذا وجب الاحسان للوالدين معسا فالوالدة هي التي تعساني من آلام الحمل والوضع ما لا يعانيه الآباء : « ووصينا الانسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها ٠٠ » «الأحقاف ١٥»

وإنما يصدر الانسان عن شريعة الواجب – لا عن شريعة المنفعة – فى رعاية الذرية من الاناث كرعاية الذرية من الذكور فسلا يفوت القرآن الكريم أن شريعة المنفعة قسد تلجىء إلى قتل الرجل واستحياء النساء ١ كما الجأت هدفه الشريعة قوما إلى وأد البنات واستحياء البنين • وكلا المصابين بلاء يتقى ، ووزر يحسب على جناته من الأمم ومن الحاكمين.

« وإذ أنجيناكم من آل فرعون يسومونكم سوء العداب يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم وفى ذلكم بلاء من ربكم عظيم ٠٠٠ (الأعراف ١٤١) وفرعون هو الذى يقول مأخوذا بما قال: « سنقتل أبناءهم ونستحيى نساءهم وإنا فوقهم قاهرون » « الأعراف ١٢٧)

فتلك إذن شريعة الواجب تفرض للمرأة من حق المعيشة وحق الرعاية ، ما فرضته للرجل وللانسان على الاجمال ، وإنه لجدير بالالتفات أن « الانسان » هو الموصى فى القرآن الكريم بالاحسان إلى الوالدين ، لأن الرجل هنا ينطوى فى نوع الانسان ، وينبغى أن ينسى أنه أجد الجنسين المختلفين ، •

على أن الآية الكبرى فى وصاية القرآن بالأنثى ، انها وصاية وجبت دون أن يوجبها عمل من النساء ولا عمل من المجتمع وانها فرضت على المجتمع برجاله ونسائه فرضا لم بطلبه هؤلاء أو هؤلاء وتلك وصاية لم يحدث لها نظير قط فيما تقدم من الشرائع قبل دعوة الاسلام

إن تخويل البنت حقها من الميراث عند انقطاع الذرية من الأبناء — كما وجب فى شريعة التوراة — إنما هو حكم من أحكام الضرورة لا منصرف عنه لو شاء ولاة الأمر أن يصرفوه إلى غير هذا الوجه المحتوم ، وقد سمح به للمرأة — مع هذا — على شرط يقيد الحق ويخضعه للحجر عليه ، فلا تتزوج المرأة صاحبة الميراث من غير رجال الأسرة ، ولا تلبث أن تأخذ حصتها من هنا حتى تردها فى بيتها إلى رجل من الرجال

فالميراث هنا حق لم تنله المرأة ، ولم ينلها المجتمع إياه ، ولا محل فيه من عمل الشريعة إلا أنه عمل الضرورة الذي لا حياة فيه

وقد يكون للمجتمع عمل قضت به أحوال المعيشة فى الحضارة الوحيدة التى بوأت المرأة مكانا من الرعاية ، وهى الحضارة المصرية القديمة • ولكنه كذلك مما يؤول إلى حكم الضرورة التى تسلسلت فى أدوار التاريخ دورا بعد دور

ومن ضرورات هذه الأدوار التاريخية أن تحتفظ الأسرة الحاكمة بالعرش أيا كان الوريث من الذكور أو الاناث ، ومن ضروراتها أن الأرض المزروعة تملك وتوزع على الدوام بعد فيضان النيال ، ولا تخرج من نطاق الأسرة التي تملكها عاما بعد عام

ومن ضروراتها أن تقسيم العمل بين الجنسين فى غير مسائل الحرب تدبير لا محيص عنه فى بلاد الزراعة العربقة فلا يتأتى للرجال منفردين أن يضطلعوا بجميع تلك الأعمال • وكل داع من هذه الدواعى الاجتماعية قد تفردت

مصر به على حالة لم تعهد فع غيرها من بلاد الحضارات القديمة ، فكان لها جميعا أثرها فى رعاية المرأة وتخويلها ما تميزت بسه ربة الأسرة المرية من المقدوق

وفى كلتسا الشريعتين وجب المرأة حقها الكثير أو القليل بحكم الضرورة التى لا منصرف عنها ، ولكن الوصايا القرآنيسة لم تكن لها قط ضرورة ملزمة من عمل النساء ولا من عمل المجتمع ولم تطالب بها المرأة ، ولا اختارها الرجل لسائر النساء ولا لأقربهن إليه

فمن أين مسدرت تلك الوصايا التي كان للشرع منصرف عنها ، وأي منصرف ؟ وكان الاختيار فيها أن تترك وتنسى ولو آل بها الأمر إلى آراء الولاة في الأسرة وفي الحكومة ؟

مصدرها الهداية الالهية قبل أن يهتدى إليها الذين فرضت عليهم ، فتقبلوها وهم يعلمون أو لا يعلمون

القصل السادس

المجاب

من الأوهام الشائعة بين الغربيين أن حجاب النساء نظام وضعه الاسلام ، فلم يكن له وجود فى الجزيرة العربية ولا فى غيرها قبل الدعوة المحمدية ، وكادت كلمة المرأة المحجبة عندهم أن تكون مرادفة للمرأة المسلمة ، أو المرأة المتركية التى حسبوها زمنا مشالا لنساء الاسلام ، لأنهم رأوها فى دار الخسلافة

وهذا وهم من الأوهام الكثيرة التى تشاع عن الاسلام خاصة بين الأجانب عنه ، وتدل على السهولة التى يتقبلون بها الاشاعات عنه ، مع أن العلم ببطلانها لا يكلفهم طول البحث والمراجعة ، ولا يتطلب منهم شيئا أكثر من قراءة الكتب الدينية التى يتداولونها وأولها كتب العهد القديم وكتب الأناجيل ٠٠

فمن يقرأ هـذه الكتب يعـلم ـ بغير عناء كبير فى البحث - أن حجاب المرأة كان معروفا بين العبرانيين من عهـد ابراهيم عليـه السـلام ، وظـل معروفا بينهم فى أيام أنبيائهم جميعا إلى ما بعـد ظهور المسيحية ، وتكررت الاثـارة إلى البرقع فى غير كتاب من كتب العهـد القـديم وكتب العهـد المحـديد ٠٠٠

ففى الأصحاح الرابع والعشرين من سفر التكوين عن « رفقة » انها رفعت عينيها فرأت اسحاق « فنزلت عن الجمل وقالت للعبد: من هذا الرجل الماشى فى الحقل للقائى ؟ فقال العبد: هو سيدى ا فأخذت البرقع وتغطت » ٠٠٠

وفى الاصحاح الثامن والثلاثين من سفر التكوين أيضا أن تامار : « مضت وقعدت في بيت أبيها • ولما طال الزمان • • خلعت عنها ثياب ترملها وتغطت ببرقع وتلفُّفت • • »

وفى النشيد الخامس من أناشيد سليمان تقول المرأة: « أخبرنى يا من تحب نفسى أين ترعى عند الظهيرة ؟ ٥٠ ولماذا أكون كمقنعة عند قطعان أصحابك ؟ »

وفى الاصحاح الثالث من سفر اشعيا أن اللسه سيعاقب بنات صهيون على تبرجهن والمباهاة برنين خلاخيلهن بأن: « ينزع عنهن زينة الخلاخيل والضفائر والأهلة والحلق والأساور والبراقع والعصائب »

ويقول بولس الرسول فى رسالة كورنثوس الأولى أن النقاب شرف المرأة «فان كانت ترخى شعرها فهو مجد لمسا لأن الشعر بديل من البرقع مه » وكانت المرأة عندهم تضع البرقع على وجهها حين تلقى الغرباء وتخلعه حين تنزوى فى الدار بلباس الحداد

فلا حاجة إلى التوسع فى قراءة التاريخ للعلم بأن نظام الحجاب سابق لظهور الاسلام • لأن الكتب الدينية التى يقرؤها غير المسلمين ، قد ذكرت عن البراقع والعصائب ما لم يذكره القرآن الكريم ، ولم يكن البرقع مما ذكره القرآن الكريم فيما أمر به من الحجاب

* * *

فإذا بحث القوم عن تاريخ الحجاب فى غير الكتب الدينية فالكتب المضصة لهذا البحث مملوءة بأخبار الحجاب الذى كان يتخذ لستر الرأة أو يتخذ للوقاية من الحسد ، ويشترك فيه الرجال والنساء بعض الأحيان ، وأخبار البرقع جزء من الأخبار المستفيضة عن حجاب العزلة فى المنازل ، وخارج المنازل ، فى الطرقات والأسواق ، وقد كان اليونان ممن فرض هذه العزلة على نسائهم ، وكان الرومان على ترخصهم فى هذا الأمر يسنون القوانين التى تحرم على المرأة الظهور بالزينة فى الطرقات قبل الميالاد بمائتى سنة ، ومنها قانون عرف باسم «قانون أوبيا Lex Oppia يحرم عليها المغالاة بالزينة حتى فى البيوت

ولقد غلا المترفون من الأقدمين في حالى الحجاب والتسريح فحجبوا المرأة ضنا بها ، وسرحوها هوانا عليهم لأمرها ، وأوشك اعزازها أن يكون شرا عليها من هوانها • فاذا عزت عندهم فهي طير حبيس في قفص مصنوع

من معدن نفيس أو خسيس ، وإذا هانت عليهم سرحوها ليبتذلوها فى خدمة كفدمة الدابة المسخرة ، حريتها الموهومة ضرورة من ضرورات التسخير والاستعباد ١٠٠

جاء الاسلام والحجاب فى كل مكان وجد فيه تقليد سخيف وبقية من بقايا العادات الموروثة ، لا يدرى أهو اثرة فردية أم وقاية اجتماعية ، بل لا يدرى أهو مانع للتبرج ، وحاجب للفتنة أم هو ضرب من ضروب الفتنة والغواية ، فصنع الاسلام بالحجاب ما صنعه بكل تقليد زال معناه ، وتخلفت بقاياه بغير معنى ، فأصلح منه ما يفيد ويعقل ، ولم يجعله كما كان عنوانا لاتهام المرأة ، أو عنوانا لاستحواذ الرجل على ودائعه المخفية ، بل جعله أدبا خلقيا يستحب من الرجل ومن المرأة ، ولا يفرق فيه بين الواجب على كل منهما ، إلا لما بين الجنسين من وفاق فى الزينة واللباس والتصرف بتكاليف المعشة وشواغلها

فالمؤمنون مطانبون بأن :

« يغنَّضُوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلكِ أزكى لهم » والنور ٣٠،

و وقل المؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ،

« ••• ولا يتبدين زينكتُهن إلا ما ظهر منها ، وليضربن بمِخْمرهمِن على جيثوبرهِن ولا يتبدين زينكهُن إلا لبتعولتهن أو آبائهن أو آباء بعثولتهن أو أبنائهن – أو أبناء بعولتهن أو إخوانهِن أو بنى إخوانهن أو بنى أخواتهن أو نسائهِن أو ما ملكت أيمائهُن أو التَّابعين غير أولي الإربة من الرجال أو الطّفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ولا يضربن بأرجلهن ليعلم ما يُخفين من زينتهن .. ،

وقد نهى الرجال عن الزينة المخلة بالرجولة ، ونهى النساء عن مثلها :

« وقرن فى بُيُوتِكِن ولا تبرَّجن تبرج الجاهليَّة الأولى . . ، (الأحزاب آية ٣٣)
والمفهوم من هذا النهى لم يختلف عليه أحد من المخاطبين به ولا من المفسرين
لآيات الكتاب ، يقـول الـكشاف وهـو من التفاسير المتقدمة : « غان قلت :
لم سـومح مطلقا فى الزيئة الظاهرة ؟ قلت : لأن سترها فيه حرج فإن
المرآة لا تجهد بهدا من مزاولة الأشياء بيهدها ومن الحاجة إلى كشف وجهها ،

خصوصا فى الشهادة والمحاكمة والنكاح وتضطر إلى المشى فى الطرقات وظهور قدميها ، وخاصة الفقيرات منهن ، وهذا معنى قدوله « إلا ما ظهر منها » يعنى إلا ما جرت العددة والجبلة على ظهدوره ، والأصل فيه الظهور ، وإنما سدومح فى الزينة الخفية أولئك المذكورون لما كانوا مختصين به من الحاجة المضطرة إلى مداخلتهم ومخالطتهم ، ولقلة توقع الفتنة من جهاتهم ، ولما فى الطباع من النفرة عن مماسة القرائب ، وتحتاج المدرأة إلى صحبتهم فى الأسفار للنزول والركوب وغير ذلك »

والمتأخرون من المفسرين على مثل ذلك الفهم للزينة التى يجوز إظهارها ، ومن أحد ثهم الأستاذ طنطاوى جوهرى صاحب تفسير الجوهرى جيث يقول : « إلا ما ظهر منها عند مزاولة الأشياء كالثياب والخاتم والكمل والخضاب فى الكف وكالوجه والقدمين ، ففى ستر هذه الأشياء حرج عظيم ، فإن المرأة لا تجد بدا من مزاولة الأشياء بيديها ومن الحاجة إلى كشف وجهها ، لا سيما فى مثل تحمل الشهادة والمعالجة والمتاجرة وما أشبه ذلك وهذا كله إذا لم يخف الرجل فتنة ، فإن خافها غض بصره ، ، » .

والمفهوم من الحجاب على هـذا واضح بغير تفسير ، فليس المراد به إخفاء المرأة وحبسها في البيوت ، لأن الأمر بغض الأبصار لا يسكون مسع إخفاء النساء وحبسها وراء جدران البيوت وتحريم الخروج عليهن لمزاولة الشئون التي تباح لهن ، ولم يكن الحجاب كما ورد في جميع الآيات مانعا في حياة النبي عليه السلام أن تخرج المرأة مع الرجال إلى ميادين القتال ، ولا أن تشهد الصلاة العامة في المساجد ، ولا أن تزاول التجارة ومرافق العيش المحللة للرجال والنساء على السواء ، ومهما يسكن من عمل تراوله المرآة في مصالحها الملازمة ، فلا عائق له من الحجاب الذي أوجبه القرآن الكريم ، ولا غضاضة عليها فيه ، لأنه يطلب من الرجل فيما يناسبه كما يطلب منها فيما يناسبه المساها فيما يناسبه المساه فيما يناسبها

ومن الحسن أن ندذكر أن الأمر بالقرار فى البيوت إنما خوطب به نساء النبى عليه السلام ، لمناسبة خاصة بهن لا تعرض لغيرهن من نساء

المسلمين ، ولهذا بدئت الآية بقوله تعالى : « يا نساء النبي لسنن كاهد من النبساء » ثم اقترن هذا الأمر بأمر آخر يعدم الرجال الذين يفدون على النبى ، فيدخلون مسكنه بغير استئذان وفيه زوجاته رضوان الله عليهن ، غير قارات فى بيوتهن من المسكن الشريف ، فيدخل الزائرون ويخاطبون آله على غير إذن منهن ، ولذلك نهى الزائرون أن يدخلوه حتى يؤذن لهم :

لا يأيها التذين آمنسوا لا تدخلوا بيسوت النبى إلا أن يرون لكم إلى طعام غير ناظرين اناه ولكن إذا دعيتم فادخلوا فإذا طعمتهم فانتثتروا ، ولا مستأنسين لحديث و إن ذلكم كان يوذى النجبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق وإذا سألتموهن متاعا فاسألموهن من وراء حجاب وذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن ، وما كان لكم أن تروذوا رسول الله ووي الأحزاب آية ٥٠١

وهـذا أدب من آداب الزيارة ينبغى أن يتأدب بـ الزوار كيفما كانت تقالد الحجاب في غير البيـوت

فلا حجاب إذن فى الإسلام بمعنى الحبس والحجر والمهانة ، ولا عائسة فيه لحرية المرأة حيث تجب الحرية وتقضى المسلحة • وإنما هو الحجاب مانع الغراية والتبرج والفضول ، وحافظ الحرمات وآداب العفة والحياء وما من ديانة ولا شريعة يحمد منها أن تأذن بالتبرج ولا تنهى عنه ، أو يحمد منها أن تغضى عنه ولا تقرض له أدبا يهذبه ويكف أذاه • •

فمثل هـذا التبرج فى الجاهلية الأولى هـو الذى منعه الرومان بقانون ، وتغاضوا عنه بوم تغاضوا عن الفتن والملذات التى أطاحت بالدولة وأعقبت العالم سآمة من نزوات الجسد جاوزت حسدودها ، وأوشكت أن تنقلب من نقيض الإباحة لكل شىء إلى نقيض الحرمان من كل شىء

ومثل هذا التبرج هو الذي توعده النبي إشعبا بالدمار الذي بعصف بالزينة فلا يبقى لها باقية ، فقال : « ٠٠ من أجل أن بنات صهيون

يتشامض ويمشين ممدودات الأعنساق غامزات بعيونهن ، خاطرات فى مشيهن ، يخشخشن أرجلهن سيصلع السيد هامة بنسات صهيون ويرى الرب عورتهن ، وينزع السيد فى اليسوم زينة الخلاخيل والضفائر والأهلة والحلق والأسساور والبراقع والعصسائب والسلاسل والمنساطق وخنساجر الشمامات والأهسراز وخزائم الأنوف ٠٠)

ومثل هذا التبرج هدو الذى تمنعه جميع الشرائع على الورق حيث تسميه «التهتك» أو تسميه الاخلال بنساموس الحياء ، شم لا تفلح فى منعه لأنها تمنعه بعصا القانون ولا تمنعه بوازع الوجدان والإيمان

القصل السابع

حقوق المرأة

بنيت حقوق المراة في القران الحريم على أعدله أساس يتقرر به إنصاف صاحب الحق ، وإنصاف سائر الناس معه ، وهو أساس المساواة بين الحقوق والواجبات ٠٠

فالمساواة ليست بعدل إذا قضت بمساواة الناس فى الحقوق على تفاوت واجباتهم وكفايتهم وأعمالهم ، وإنما هى الظلم كل الظلم للراجح والمرجوح ، فإن المرجوح يضيره ويضير الناس معه أن يأخذ فوق حقه ، وأن ينال فوق ما يقدر عليه ، وكل من ينقص من حق الراجح يضيره لأنه يغل من قدرته ، ويضير الناس معه ، لأنه يحرمهم ثمرة تلك القدرة ، ويقعذهم عن الاجتهاد فى طلب المزيد من الواجبات ، مع ما يشعرون به من بخس الحقوق ٠٠

والمسترعون المحدثون يصلحون عيب المساواة المطلقة بما يدعونه مساواة في الفرصة ، وهمو إصلاح مطلوب في تقدير العدالة الاجتماعة ، عند معرفة الفرصة واحتمال الاختلاف فيها على حسب اختلف الأفسراد والأحوال ، ولكن الاحتياط بمساواة الفرصة عبث عند اختلاف الجنسين ، واختلاف وظيفة كل منهما بحكم الفطرة ، ونتائجها في الملاقات الاجتماعية ، فلا محل هنا لتعليق المساواة بالفرصة السائحة ، إذ كانت الفرصة هنا مقرونة بأوضاع الطبيعة التي لا تبديل فيها ، فليست هنالك فرصة تنتظرها المرأة تبدل من وظائفها ، ومن نتائج هذه الوظيفة ، في واجباتها الفطرية والاجتماعية وليست هنالك فرصة تسوى بين الرجل والمرأة ، حيث لا مساواة بينهما في تركيب البنية ولا في خصائص التركيب ،

وليس من العدل أو من المصلحة أن يتساوى الرجال والنساء في جميسم الاعتبارات ، مع التفاوت بينهم في أهم المصائص التي تناط بها المقوق والواجبات ٠٠٠

وبين الرجال والنساء ذلك التفاوت الثبابت فى الأخلاق الاجتماعية ، وفى الأخلاق الفطرية ، وفى مطالب الأسرة ، ولا سيما مطالب الأمومة وتدبير الحياة المنزلية ، .

فمن الشابت أن المرأة لم تستقل في حياة النوع كله بالقوامة على الأخلاق الاجتماعية ، ولم يكن لها العمل الأول قط في إنشاء قيم العرف والآداب العامة ، ولم يكن خلقها مستمدا من الغريزة ، فهو في الجانب الاجتماعي منه خاضع لقوامة الرجل وإشرافه فيما هو أقرب الأمور بها ، وألم المناب وأبرزها بالنسبة إليها خلق الحياء ، وخلق الحنان ، وخلق النينة بأنواعها ...

* * *

ومن الثابت كذلك أن الأخلاق الفطرية في المرأة عرضة للتناقض الذي لا مناص منسه بين مطالب الأنوثة ومطالب الكائن الحي في البيئة الاجتماعية ولملا منساص من التناقض بين شسعور الأنثى التي تحس أكبر السعادة في الاستكانة إلى الرجل الذي تنضوي إليه لما تأنسه فيه من القوة والغلبة عوبين شعور الفرد الذي يبلغ تمامه بالاستقلال عن كل فرد يفتئت على حدوده الشخصية ولا منساص من التناقض بين فرح الأم بتمام أنوثتها ساعة الولادة وبين فزع الكائن الدي من الخطر على حياته ويقرب منه التناقض بين اكتفاء وظيفة النسوع عند حصول الحمل وبين عبث الشهوة الجسدية لغيرضرورة نوعية ولن يذهب هذا التناقض المتغلغل في أعماق البنية بفير آثره المحتوم في استقلال ألفلق وشعور الجد والصدق والصراحة

وإذا مرفنا النظر عن التفاوت المستكن فى الطباع ، وتخيلنا لغير هجة معقولة أنه لا يمنع التسوية بين الجنسين فى الكفايات والواجبات ، فالتفاوت بعد ذلك مسألة من مسائل الوقت وتوزيع العمل بين كل منهما بما يقتضيه وقت المملوك له لأداء عمله ، فليس لدى ﴿ المرأة وقت يتسع لما يتسع له وقت الرجل من المطالب العامة ، مع اشتغالها بمطالب الحمل والرضاع والحضانة وتدبير الحياة المنزلية ،

ونظام الأسرة يستازم تقرير الرئاسة عليها لواحد من الاثنين: الزوج أو الزوجة ، ولا يغنى عن هده الرئاسة ولا عن تكاليفها » أن نسمى الزواج شركة بين شريكين متساويين ، وتوفيقا بدين حصتين متعادلتين • فإن الشركة لا تستغنى عمين يتخصص لولايتها ، ويسأل عن قيامها ، ويندوب عنها في علاقتها بغيرها . وليس من المعقول أن نتصدى الزوجة لهذه الولاية في جميع الأوقات • إذ هي عاجزة عنها على الأقل في بعض الأوقات ، غير قادرة على المتئنافها حين تشاء • •

* * *

هده الفوارق بين الجنسين تدخل فى حساب الشريعة لا محالة عند تقرير الحقوق والواجبات بينهما ، وتأبى كل مساواة لا تقوم على أساس المساواة بين الحق والواجب ، وبين العمل والكفاية

وهده هي المساواة التي شرعها القدرآن السكريم بين الرجل والمرأة ، أو بين الزوج والزوجة ، أو بسين الذكر والأنشى ، ولا صلاح لمجتمع يفسوته المدل في هدده المساواة ، ولا سيما المجتمع الذي يدين بتكافؤ الفسرص ويجعل المساواة في الفرصة مناطا للانصاف

للمرأة مثل ما للرجل وعليها مثسل ما عليه ...

« ولهـُن مثل الذي عليهـِن بالمعثّروف » • « البقرة ٢٢٨»

وكل منهما قوة عاملة في دنياه ، يطلب منه عمله ويحق له جزاؤه :

« أنتّى لا أضيع عمل عامل منكّم منِ ذكر أو أنثى » • «آل عمران آية ١٩٥» ولكل منهما سعيه وكسبه :

« نلرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مماً اكتسبن » النساء آية ٣٢، ولا يختلفون في نصيب مقدور بسغير التكاليف التي تفسرض على الرجل وحدم ، فللذكر من الأبناء مثل حظ الأنثيين في الميراث :

لا يتوصيكتم الله ف أولادكتم للذكر ميثل عظ الأنتيين » النساء آية ١١» وكذلك نصب الأخوة من رجال ونساء

ومسوغ هـذا التفاوت أن الأخ مسـئول عن نفقـة أختـه ، وأن الابن يعـول من لا عائل لهـا من أهله ، وأن رب البيت عامـة هـو الزوج أو الأب أو الرشـيد من الأبنـاء والأخـوة ومن إليهم ، وتقـرير وجوب السعى على .

الرجل أولى وأصلح من تقريره على المرآة التي يظلمها من يساويها به فى واجبات السعى على المساش ، مع نهوضها بواجب الأمومة والحضانة وتدبير المعيشة المنزلية

* * *

ويتفاوت الرجل والمسرأة فى غدير الميراث فى بعض مسائل الحقوق التي تتصل بالسعى والمعاش ، ومنها مسألة الشهادة على الديون والمواثيق :

« واستشهروا شهيدين من رجالكُم ، فإن لـم يكُونا رجُلين فرجل والمرأتان ممن ترضو ن من الشهداء أن تضل إحداهما فتتُذكر إحداهما الأخرى ٠٠ » «البقرة ٢٨٢»

والشهادة فى جميع الأحوال _ كما نص عليها القرآن الكريم _ عمل يعالج فيه الشاهد أن يتغلب على دخائل الحب والبغض ويتجنب الميل مع هواه:

« يأيها التنفين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالبدين والأقربين أن يكن غنينًا أو فقيرا فالله أولمي بهما فلا تتبعوا الهوى آن تعدلتوا وإن تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا ٠٠ »

« ••• يأيها التَّذين آمنتُوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنتُكُم سُنان هَوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هُو أقرب للتقاوي •• » يجرمنتُكُم سُنان هَوم على ألا تعدلوا ، اعدلوا هُو أقرب للتقاوي •• »

والقضية في الشهادة هي قضية العدل وحماية الحق والمصلحة ، ولها شروطها التي يلاحظ فيها المبدأ وضمان الحيطة على أساسه السليم ، والبدأ هنسا - كما ينبغي أن تتحراه الشريعة - هو دفع الشبهة من جانب الهوي وما يوسوس به للنفس في أحسوال المجبة والحراهة وعلاقات الأقسربين والمغرباء ، وليس بالقاضي العادل من يعرض له هذا المبدأ ، فيقضى بالمساواة بدين الجنسين في الاستجابة لنوازع الحس ، والانقياد لنوازع العاطفة ، والاسترسال مسع مغريات الشعور من رغبة ورهبة ، فالمبدأ الذي ينبغي للقاضى العادل أن يرعاه هنا حريصا على حقوق الناس أن يعلم أن

النساء لا يملكن من عواطفهن ما يملكه الرجال ، وأنه يجلس للمكم ليحمى الحق ، ويدفع الظلم ، ويحتاط لذلك غاية ما فى وسعه من حيطة ، لأنه أمر لا يعنيه لشخصه ، ولا يحل له أن يجعله سبيلا إلى تحيعة من تحايا الكياسة ٤ أو مجاملة من مجاملات الأندية ، وقديما كانت هذه التحايا والمجاملات تجرى فى ناحية من المجتمع ، وتجرى معها فى سائز نواحيه ضروب من الظلم للمستضعفين والمستضعفات تقشعر لها الأبدان

* * *

وعلى هـذه السنة من تقرير المبادى، السليمة فى شئون العدالة والمصلحة تجرى شريعة القرآن السكريم، حيث تقتضى الحيطة لحماية البرى، وانصاف المظلوم، وأن يزداد عـدد الشهـود من الرجال فـلا يكتفى منهـم بالشاهد والشاهدين، إمعانا فى دفع الشك وتأويله ـ حيث وجـد ـ لصلحة المتهـم، حتى تلزمه الإدانة بنجوة من الشكوك والشبهات

ولقد يوجد من النساء من تقوم شهادة إحداهن بشهادة ألف رجل ، ولقد يوجد من الرجال ألوف لا تقبل منهم شهادة ، ولكن المسترع الذي يقول د لأجل ذلك د إن مزاج الرجل ومزاج المرأة سواء فى المس والعاطفة ، بتقبل من مغالطة الواقسع والضميد ما يبطل تشريعه وينحيه عن هذا المقام ٠٠

وليس من غرضنا فى هذا الكلام على حقسوق المسرأة ، أن نفصل الأعمال التى تجوز لهما فى المجتمع ، فإنها فيما نرى لا تقبل الإحصاء ، ولا تتشابه فى المجتمعات ، مع اختالات الزمن وتباين الأهوال ، وإنما نجتزى ، فى كلامنا هنا ببيان حكمة الاختالات حيث وجد اختلاف الحقسوق ، فأما الأعمال المباحة للمرأة فهى الأعمال المباحة للرجل بغير تجيز ، وكل ما تحاط به من حدود ، أن تمضى على سواء الفطرة ، فلا تخل بالقوامة الضرورية للمجتمع وللأسرة ، إذ هى قوامة لا بد من تقريرها لأحد الجنسين وليس من الطبيعى ولا من المقول أن يتماوى فيها الجنسان وبعد : فإن حقوق الإنسان المثالية أمل من آمال الطوبيات التى وبعد : فإن حقوة الإنسان المثالية أمل من آمال الطوبيات التى وبعد أفى المستقبل ، ولا نتبينها على جليتها فى مجتمع من مجتمعات الأمم الماضرة ولا الأمم الماضية ، كائنا ما كان قسطها من الحضارة أ

والمسرفة ، لأن المجتمع الأمشل عسورة متخيلة ، لم يزل رواد الإصلاح أنفسهم يتلمسون إليه السبل ولا يتفقون عليها ولا على المساية المنسودة التي تؤدى إليها •

بيد أننا نستطيع بغير تردد أن نفهم إن المجتمع الأمثل ليس هو المجتمع الذي تضطر فيه المرأة إلى الكدح لقوتها وقوت أطفالها

وليس هـو المجتمع الذي تعطل فيـه أمومتها ، وتنقطع لذاتها ،وتنصرف إلى مطالبها وأهوائها ٠٠

وليس هو المجتمع الذي ينشأ فيه النسل بغير أمومة ، وبغير أبوة ، وبغير أبوة ، وبغير أسرة ، كأنه محصول من محاصيل الزراعة التي تتولاها الدولة عن الجماعة المشرية ٠٠

وإذا اتخذنا حالة المرأة النافعة لنفسها ولنوعها مقياسا للمجتمع الأمثل ، فخير ما يكون عليه هذا المجتمع بإذن ب أن تكون المرأة فيه مكفولة المؤنة فى أمومتها ، وأن تكون لها كفاية الأم التى تؤهلها لتزويد الأمة بجيلها المقبل ، على أصلح ما يرجى من سلامة البدن وسلامة الفكر والمطوية ٠٠

وفى مثل هدذا المجتمع تجرى العلاقة بدين الجنسين على سدة توزيع العمل وتقسيم الحقوق بالقسطاس، كل جنس يتكفل بما هو أوفق له وأقدر عليه ويملك من الحقوق ما يحتاج إليه ، ويتخلى عن العمل الذى لا يناسبه ولا يلجأ إليه إلا على اضطرار ٠٠

ومركز المرأة حيث أقامها القرر آن الكريم ، كفيل لها بكل ما يعوزها لتحقيق رسالتها الفطرية في هذا المجتمع المثالي على الوجه الأمثل

ويحدث فى المجتمعات الحاضرة أن تحسول العسوارض السكثيرة دون انتظام المجتمع على هدفه السعة القسويمة من توزيع الأعمال وتقسيم الحقوق ، لاختسلال أوضاعه السياسية والاقتصادية والنفسية ، فيما يعم الرجال من جميع الطبقات ولا يخص المسرأة وحدها بعن حياة الأسرة والحياة العسامة ، فتضطر المسرأة إلى الكدح لقوتها وقسوت صغارها ، وتعجز

عن تكاليف الأمومة ، وتدبير البيت ، والمشاركة بحصتها من الحياة الزوجية ، رحدة حالة خلل تتضافر الجهود لإصلاحها وتبديلها ، ولا يصح أن تتضافر لإبقائها واستدامتها وإقامة الشرائع والقوانين لتثبيتها ، وعلى هدا النحو تضافرت الجهدود من قبل على إصلاح الخلل الذي كان يدفع بالأطفال إلى العمل لمحاونة الآباء والأمهات في تحصيل أقدواتهم وضرورات معيشتهم ، فعولج هذا الخلل بتحريم تشغيلهم ، وعولج الخلل من قبيله بالحظر العاجل تارة وبالحظر المتراخى مع الزمن تارة أخرى ، ولم تكن علة من على هذا الخلل وأشباهه حجة على صلاحه وإقامته مقام الحق الذي يثمان ولا يتبدل ،

وقد تمضى السنون ، بل تمضى القرون ، قبل أن يستقر المجتمع الإنساني على الوجه الأمثل في حقوق المرأة خاصة ، وفي حقوق أبنائه وبناته من الرجال والنساء على التعميم ، وقد تلجأ المرأة غدا كما تلجأ اليوم إلى كسب الرزق ودفع الحاجمة ، والاعتصام بالعمل من الضنك والتبذل ، فإذا سيقت المرأة إلى هذه المآزق ، فليس في أحكام الإسلام حائل بينها وبين عمل شريف ترزوله المرأة ، وليست كثرة العاملات في الفرب اليوم وقلتهن في الشرق لمانع من موانع الأحكام الإسلامية وإنما هو الفارق بين مجتمع ومجتمع ، وبين أطوار وأطوار ، ومثل هذا الفارق كان على أقواه وأشده بين مجتمعات الغرب اليوم ومجتمعاته بالأمس ، فندر عدد المستغلات بالأعمال العامة بين الغربيات من قبل لأسباب اجتماعية واقتصادية ، ويندر عدد المسلمات المشتغلات بها اليوم ومحمه لأسباب كتلك الأسباب ، وقد يطرأ عليها التبديل عجلا أو متمهلا على حسب الأحوال ٠٠

وفى وسمع المرأة المسلمة التى تحرم قوامة البيت أن تراول من العمل الشريف كل ما تزاوله المرأة فى أمم الحضارة ، فلها نصيبها مما اكتسبت ، ولها مثل الذى عليها بالمعروف ، وذلك حقها الذى تملكه ، كلما سيقت إليه أو كلما اختارته لمطحتها ، وذلك حقها فى القرآن الكريم

القصل الثامن

السزواج

الزواج مسلة شرعية بين الرجل والمرأة ، تسن لحفظ النوع وما يتبعم من النظم الاجتماعية

وشريعة الاسلام فى نظام الزواج بهذه المشابة ، شريعة تامة تحيط بجميع حالاته ، وهى على أتمتها فى الجانب الذى يتناوله أشد النقد من قبل المخالفين للاسلام عامة ، أو المخالفين فيه لنظام الزواج على التخصيص ، ونريد به الجانب الذى ينص على إباحة تعدد الزوجات

فالاسلام لم ينشىء تعدد الزوجات ، ولم يوجبه ، ولم يستحسنه ، ولكنه أباحه فى حالات يشترط فيها العدل والكفاية ، ولا تحسب الشريعة الاجتماعية تامة وافية ببيان المباح والمحرم فى جميع الحالات ، إن لم تعرض لهذا الجانب من جانب الزواج ، ولم تعتبره احتمالا من الاحتمالات ، التى تحتاج إلى النص عليها بالاباحة أو بالتحريم

فليس البحث هنا عن تعدد الزوجات ها هو واجب أو غير واجب ، وهل هو من العلاقات المثالية أو من العلاقات التى تتخلف عن مقام المثل الأعلى فى الأخالاق و فإن الشرائع لا تفرض المثل الأعلى الذى يتحقق به الكمال ، ولكنها تفرض لأحوال الضرورة كما تفرض لأحوال الاختيار ، ويحسب فيها حساب ما يقبل على الرضى ، وما يقبل على الكره ولا بد فيها من حكم للشريعة تقضيه عند الحاجة إليه و

فليس النص على إباحة تعدد الزوجات لأنه واجب على الرجل أو مستحسن مطلوب ، وإنما النص فيه لاحتمال ضرورته فى حالة من الحالات • ويكفى أن تدعو إليه الضرورة فى حالة بين ألف حالة ، لتقضى الشريعة بما يتبع فى هذه الحالة ولا تتركها غفلا من النص الصريح

ومن مخالفة الواقع أن يقال ان هذه الحالة لا تعرض للناس في وقت من الأوقات ، غان مثلا واحدا من أمثاة كثيرة قد يجعل السماح بتعدد

الزوجات أفضل الحلول ، ويجعل كل حل سواه قسوة بالغة أو تعطيلا لأشرف الأغراض التي يشرع من أجلها الزواج

فقد يحدث أن تصاب الزوجة بمرض عضال ، يقعدها عن واجباتها الزوجية ، ويفقدها وظيفة الأمومة ، فاذا امتنع تعدد الزوجات في جميع الحالات فلا محيص للزوج الذي عقمت زوجته ، وعجزت عن تدبير بيتها ، من تطليق تلك الزوجة ، أو من الابقاء على زواج فقد معناه ، وبطل الغرض الأكبر منه للاسرة وللنوع ، ولم يبق منه للرجل إلا تكاليف الخدمة البيتية التي تعوله وتعول زوجته بلا عقب ولا سكن يطمئن إليه . . .

فالسماح بتعدد الزوجات في هذه المسكلة البيتية على مقبول أسلم وأكرم من نبذ المرأة المريضة ومن إكراه الرجل على العقم والمشقة وليس من موانع التشريع في أمشال هذه المسكلات ، أن تكون فيه غضاضة على المرأة التي يبنى الرجل بزوجة أخرى ، مع بقائها في عصمته ، فإن الغضاضة لاحقة بها في الطلاق ، وليست الغضاضة التي تصيب الرجل المقسور على العقم واحتمال تكاليف الضدمة البيتية بالأمر الذي يسهو عنه التشريع ، بل هي أولى بنظر الشريعة التي تقدس الزواج وتحفظ قوامه ، إذ كان إهمالها إهمالا لحكمة الزواج ، وإلغاء لمقصد الشارع من إبرام الصلة بين الزوجين ، وتحريم الزني والفسوق

وقد يكون للرجل المتزوج قريية لا يؤويها غيره ، ويكون لها نسل لا يرعاه الزوج الغريب عنها ، فمن الحذلقة المرذولة أن يقسال إن الاحسان إليها بالصدقة أكرم لها من كفالتها فى عصمته ، ورضاها فى هده الحالة أولى بالتقديم من رضى زوجته التى تعميها الاثرة عن كل شعور غير شعورها ، فكلتاهما أمرأة ، وكلتاهما إنسان يحق له العطف والحماية من الكدر والشقاء . .

وليس بالنادر أن تمر بالأمم أزمات ، يزيد فيها عدد النساء على عدد الرجال ، كما يحدث فى أعقاب الحروب والثورات ، وقد يحدث فى أعقاب الأوبئة التى تنتقل عدواها فى المجامع العامة ، فلا تتعرض لها المرأة كما يتعرض الرجل ، وقد يحدث أن تكون زيادة عدد الاناث ظاهرة مطردة فى كثير من الأنواع كما يقول بعض المستغلين بعلم الاحياء ، فاذا حدث هدذا

الاختسلال فى نسبة التساوى بين الجنسين ، فليس لهذه المسكلة حسل أسلم وأكرم من السماح بتعسدد الزوجات ، لأن الرأة التى لا تتزوج تعيش عيشسة البطالة والفتنة ، أو تكدح فى طلب الرزق بعمل من الأعمسال لا يتيسر لجميع النساء ، وتبتلى بالعقم فى الحالتين

وما من اعتراض على هـذا الحـل يبنيـه المعترض على البـدا الجـد في علاج أدواء المجتمع ، والاخلاص في تقدير مصائبه وآفاته ، فانهم يحسبون أن الحرص على كرامة المبدأ _ الخيالي _ كفيل لها بالصيانة ، وكفيل للمجتمع بحل مشكلة الزواج ، وما من أحد يعجز عن المغالاة بكرامة المرأة ، وما ينبغى لها في عالم الخيال ، ولكن كرامة المرأة في الحق وفي الواقع لا تساوى شميئًا عند من يرتضي لها العقم ، والابتدال ، والاغضاء عن خالئل الزوج ، وسراريه ، ولا يأذن لها أن تؤثر الرضى بتعدد الزوجات على الرضى بكل هـذه المساوىء والمعظورات ، وهي صاعبة الحق في الاختيار بين الأمرين ، فانهما لا تساق كرها إلى الزواج ، إذا سمح الشارع بتعمد الزوجات ، ولكنها تساق كرها إلى العقم والغواية إذا حرمه عليها الشارع ، ولم يعلق دونها طريق الاسفاف والابتدال • فمن تعلل بحق المرأة ، فليترك لها على الأقل أن تكون هي صاحبة الاختيار بين الملاقة المشروعة على علاتها ، وبين العلاقة التي تحرم عليها في كل شريعة وكل دين • والواقع أن التشريع الذي يحرم تعدد الزوجات لا يحد من حرية الرجل بمقدار ما يحد من حرية المرأة ، لأن الرجل لا يعدد زوجاته بغير مشيئة المرأة ٠٠ فهدده المشيئة هي التي يقع عليها الحجر ، ويفرض عليها القصور ، أو تضرب عليها الوصاية من قبل الشارع ، فلا ترجع إليها الحرية فيما ترتضيه •

وقد مكتت الشرائع الاجتماعية ، قبل الاسلام ، عن كل حكم من أحكام الزواج غير الحكم المفهوم من إباحت على إطلاقه بغير عدد مصدود من الزوجات ، أية كانت نسبة العدد بين الجنسين ، وقدرة الزوج على مؤنة البيت ، وحالة المجتمع من توفير أسباب المعيشة البيتية ، فلم تفرض شريعة منها أي فارق بين زواج وزواج ، ولا بين حالة ممكتة وحالة متعذرة ،

آو بين حالة يحسن فيها الاكتفاء بالزوجة الواحدة وحالة يبطل فيها مقصد الزواج بهذا الاكتفاء وذلك هو النقص الذى تداركه الاسلام حين لمح الفوارق الكثيرة بين ظروف الزواج من وجهته الاجتماعية أو وجهته البيتية فعرف الحالة المشلى للعلاقة الشرعية بين الرجل والمرأة ، كما عرف الحالة القاسرة التى يضطر إليها الزوج ، وتضطر إليها الزوجية ، ويضطر إليها المجتمع والشارع ، لأنها أصلح من تعطيل الزواج ، وأوفق من العزوبة والابتذال

فالشرائع المدنية عامة قبل الاسلام . كانت تبيح تعدد الزوجات واقتناء السرارى بغير تصديد للعدد . ولا النزام بشرط من الشروط ، غير ما يلتزمه الزوج من المؤنة والماوى

والشريعتان الدينيتان السابقتان للاسلام ـ وهما الاسرائيلية والمسيحية ـ مختلفتان في أحكام الزواج وفي النظر إلى معناه وغايت من الوجهة الروحية ٠٠

فالشريعة الاسرائيلية أباحت تعدد الزوجات بمشيئة الزوج حسب رغبت واقتداره ، وينفهم من أخبار العهد القديم أن داود وسليمان عليهما السلام – وهما طكان نبيان – جمعا بين مئات من الزوجات الشرعيات والاماء ، ولم يلحق بهما اللوم إلا لمسا نسب إلى داود من الزواج بامرأة قائده « أوريا » بعد تعريضه للقتل في الحزب ، وما نسب إلى سليمان من مطاوعت لاحدى زوجاته في إقامة الشعائر المخالفة للدين

ففى الاصحاح الثانى عشر من سفر صمويل الثانى يقول النبى ناثان لداود: « أنا مسحتك ملكا على إسرائيل وأنقذتك من يد شاول وأعطيتك بيت سيدك ونساء سيدك مع الماذا أخذت امرأة « أوريا » لك امرأة ؟ » • •

وفى الاصحاح الحادى عشر من سفر الملوك الاول أن الملك سليمان: « أحب نساء غربية كثيرة مع بنت فرعون: مو آبيات وعمونيات وأورميات وصيدونيات وحيثيات و فالتصق سليمان بهؤلاء بالمحبة ، وكانت له سبعمائة من النساء السيدات وثلثمائة من السرارى و فأمالت نساؤه قلبه و و عنصد العبرانيين ويقسول نيسوفلد صاحب كتاب « قوانين الزواج عنصد العبرانيين

الأقدمين » (أ): « إن التلمود والتوراة مما قد أباها تعدد الزوجات على إطلاقه ، وإن كان بعض الربانيين ينصحون بالقصد في عدد الزوجات ، وإن قوانين البابليين وجيرانهم من الأمم التي اختلط بها بنو إسرائيل كانوا جميعا على مثل هذه الشريعة في اتفاذ الزوجات والاماء »

ومما لاحظه معظم المؤرخين للنظم الاجتماعية بين العبرانيين وجيرانهم الشرقيين - كما لاحظه نيوفاد - أن إباحة تعدد الزوجات على إطلاقه ، مصحوبة باباحة التسرى على أنواعه ، وهي كثيرة كما يؤخه من الأسماء التي كانت تطلق على النساء الملوكات في مصطلحات المهد القديم ، فكان للرجل أن يملك ما يشاء بين أمة وسرية وجارية وعبدة وسبية من النساء الملوكات بالسبى أو الشراء • وقد يؤخد من أعمالهن المنسوبة إليهن في كتب العبرانيين انهن درجات مختلفات في المنزلة الاجتماعية والصفات الشرعية ؛ ولكن الواحدة منهن قسد تذكر باسم جارية في موضع ، واسم أملة في موضع آخر ، ويعود هـذا _ على الأرجح _ إلى هالة المالك الذي يستطيع أحيانا أن يخصص للخدمة المنزلية خادمة غير السرية ، ويحتاج أحيانا إلى استخدام السرية ف أعمال البيت كلها مما تقوم به الزوجة عادة هيث لا توجد الجارية أو السرية • وأيا كان عمل النساء الملوكات فهن - بطبيعة المسال-لا يتساوين في المكانة الأدبية ولا في قيمة الثمن ، ولا في صفات الجمال والذكاء ، منهن من كانت تحل معل الزوجة العقيم برضي الزوجة ، التلد للرجل ذرية تتبناها تلك الزوجة ، وتنتقل إليها حقوقها في الميراث ، وتظل الجارية أم البنين في مقام وسط بين مقام ربة البيت والأمة الملوكة التي تبساع وتشترى

وكل هذه العلاقات بين الرجل ونساء بيت كانت تباح على إطلاقها ، ولا يشرع لها قيد غير قيد الوثيقة الشرعية ، سواء كانت وثيقة زواج أو وثيقة شراء ٠٠

Ancient Hebrew Marriage Laws : by E. Neufeld.

وبقيت حقوق الزوجات : وأشباه الزوجات ، على هذه الحال في الشرائع المقديمة قبل الاسلام إلى زمن غير بعيد

ثم جاءت المسيحية - وهي أكبر الديانات الكتابية بعد ديانات أنبياء بغي إسرائيل - غلم نتوسع في التشريع الاجتماعي ، لأنها نشأت في بيئة مكتظة بالشرائع ، تستولي عليها الأمتان اللتان أسرفتا إسراف الغلو المفرط في سن القوانين ، والارتباط بحروف « النواميس » • م فذكرت هذه الديانة الجديدة شيئا عن الزواج في ناحيت العبادية ، أو في ناحيت التي تتصل بالعالم الآخر دون عالم الحياة الدنيا ، ولم يرد في كتبها نص صريح بتحريم تعدد الزوجات ، وإنما ورد في كلام بولس رسولها الكبير استصان الاكتفاء بزوجة واحدة ، لرجل الدين المنقطع عن مآرب دنياه ، ذهابا إلى الرضى بأهون الشرين ، وقياسا على أن ترك الزواج لمن استطاعه خير من الزواج

وبقى تعدد الزوجات مباحا في العالم المسيحي إلى القرن السادس عشر ، كما جاء فى تواريخ الزواج بين الأوربيين ، ويقول وسترمارك في تاريخه: « أن ديارمات Diarmat ملك أيرلندة كان له زوجتان وسريتان ، وتعددت زوجات الملوك الميوفنجيين غير مرة في القرون الوسطى ، وكان لشرلان زوجتان وكثير من السراري ، كما يظهر من بعض قوانينه أن تعدد الزوجات لم يكن مجهولا بين رجال الدين أنفسهم ، وبعد ذلك بزمن كان فيليب أوف هيس ، وفردريك وليام الشاني البروسي ، يبرمان عقد الزواج مع اثنتين بموافقة القساوسة اللوثريين ، وأقر مارتن لوثر نفسه تصرف الأول منهما ، كما أقرم ملانكتون Melankton وكان لوثر يتكلم في شتى المناسبات عن تعدد الزوجات بغير اعتراض ، فانه لم يحسرم بأمر من اللسمه ، ولم يكن ابراهيم ــ وهو مثل السيحى الصادق ــ بيحجم عنــه إذ كان له زوجتان • نعم إن الله أذن بذلك لأناس من رجال العهد القديم في ظروف خاصة ، ولكن المسيحى الذى يريد أن يقتدى بهم ، يحق له أن يفعل ذلك متى تيقن أن ظروفه تشبه تلك الظروف • فان تعدد الزوجات على كل حال أفضل من الطلاق • وفى سنة ١٩٥٠ الميلادية ـ بعد صلح وستفاليا ، وبعد أن تبين النقص في عـدد السكان من جراء حروب الشلائين - أصدر مجلس الفرنكيين بنورمبرج قرارا

يجيز الرجل أن يجمع بين زوجتين • بل ذهبت بعض الطوائف المسيحية إلى ايجاب تعدد الزوجات ، فلى سنة ١٥٣١ نادى اللامعمدانيون فى مونستر مراحة ، بأن المسيحى - حق المسيحى - ينبغى أن تكون له عدة زوجات ، ويعتبر المورمون كما هو معلوم أن تعدد الزوجات نظام الهى مقدس • •)

ومن المعلوم أن اقتناء السرارى كان مباحا على إطلاقه كتعدد الزوجات ، مع إباحة الرق جملة فى البلاد الغربية ، لا يحده إلا ما كان يحد تعدد الزوجات ، من ظروف المعيشة البيتية ومن صعوبة جلب الرقيقات المقبولات للتسرى من بلاد أجنبية ، وربما نصح بعض الأئمة بالتسرى لاجتناب الطلاق فى حالة عقم الزوجة الشرعية ، ومن ذلك ما جاء فى الفصل الخامس عشر من كتاب الزواج الأمثل للقديس أوغسطين ، فانه يقضل التجاء الزوج إلى التسرى بدلا من تطليق زوجته المعقيم

وتشير موسوعة العقليين Rationalist Encyclopedia إلى ذلك ، ثم تعود إلى كلامها عن تعدد الزوجات فتقول إن الفقيد الكبير جروتيوس دافع عن الآباء الأقدمين ، فيما أخذه بعض الناقدين المتأخرين عليهم من التزوج بأكثر من واحدة لأنهم كانوا يتحرون الواجب ولا يطلبون المتعة من الجمع بين الزوجات

ويرى وسترمارك أن مسألة تعدد الزواج لم يفرغ منها بعد تحريمه في القوانين الغربية ، وقد يتجدد النظر في هذه المسألة كرة بعد أخرى ، كلما تحرجت أحوال المجتمع الحديث ، فيما يتعلق بمشكلات الأسرة ، فتساعل في كتسابه المتقدم ذكره : « هل يكون الاكتفاء بالزوجة الواحدة ختسام النظم ونظام المستقبل الوحيد في الأزمنة المقبلة ؟ » ثم أجاب قائلا : « إنه سوال أجيب على آراء مختلفة ٠٠ إذ يرى سبنسر أن نظام الزوجة الواحدة هو ختام الأنظمة الزوجية ، وإن كل تغيير في هذه الأنظمة لا بدل يتأدى إلى هذه النهاية ، وعلى نقيض ذلك يرى الدكتور ليبون Lebon أن يتأدى إلى هذه النهاية ، وعلى نقيض ذلك يرى الدكتور ليبون Ethrenfel إلى حدد القول بأن التعدد ضرورى للمحافظة على بقاء « السلالة الآرية »

ثم يعقب وسترمارك بترجيح الاتجاه إلى توحيد الزوجة إذا سارت الأمور على النحو الذي أدى إلى تقريره

كذلك كانت أنظمة الزواج فى العالم قبل الاسلام ، وكانت بها - كما يرى - حاجة شديدة إلى الاصلاح والتقويم ، وينحصر كلاهما فى شريعة واجبة ، تحد من الاباحة المطلقة ، وتهدى إلى الزواج السوى ، ولا تهمل مع هذه الهداية أن تقدر الضرورة التى تلجىء الزوج والزوجة ، وقد تلجىء المجتمع كله ، إلى حالة ليست بالسوية ولا بالمأثورة مع المشيئة والاختيار ، ولكنها تقع فى الحياة على كثرة أو على قلة ، فلا يجوز أن تهملها الشريعة التى تقدر مصالح الناس فى حياتهم الدنيا ، وتحسب حسابها لحياتهم الدنيوية كما تحسبه لحياتهم الروحية

وهـذا الاصلاح المنتظر هو الاصلاح الذي جاء به الاسـلام على أوفاه من جانب التشريع ٠٠

* * *

جاء الاسلام فلم ينشىء تعدد الزوجات ، ولم يوجبه ، ولم يستحسنه ، ولكنه أباحه وفضل عليه الاكتفاء بالزوجة الواحدة ، وفضله على تعطيل الزواج فى مقصده الطبيعى والشرعى ، بقبول العقم ، والتعرض للغواية ، وفرض العزوبة للهاء عند العزوبة للهاء عند النساء عند الفتال النسبة العددية بين الجنسين

وبزيد على ذلك أنه حفظ للمرأة حريتها التى يتشدق بها نقساد الشريعة الاسلامية فى أمر الزواج الأن إباحة تعدد الزوجات لا يحرم المرأة حريتها اولا يكرهها على قبول من لا ترتضيه زوجا لها ، ولكن تحريم التعدد يكرهها على حالة واحدة ، لا تملك غيرها ، حين تلجئها الضرورة إلى الاختيار بين الزواج بصاحب زوجة ، وبين عزوبة لا يعولها فيها أحد ، وقد يعجزها أن تعول نفسها

واشترط القرآن الكريم العدل بين الزوجات في حالة التعدد على أن لا يزيد عددهن عن أربع:

« فانكرموا ما طاب لكم من النسّماء مثنى وثلاث ورباع ، فإن خرفتهم الا تعداواً فواحدة » «سورة النساء آية ٣»

ثم ذكر الرجال بصعوبة العدل عسى أن يتريثوا قبسل الاقدام على الحدرج:

« ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النتساء ولو حرصتم » «النساء ١٢٩، ولا نحسب أن الأمر فى تحديد عدد الزوجات بأربع يدعو إلى سوال من أحد يمارس حدود التنصيص فى الشريعة ، فإن التحديد يقتضى الوقوف عدد حد متعارف عليه ، وما من سبب يقتضى أن يكون عدد الكتيبة فى الجيش مائة ، ولا يكون تسعة وتسعين ، أو مائة وواحدا ، إلا جاز لهذا السبب نفسه أن يكون العدد أكثر من ذلك ، أو أقل من ذلك ، بغير فارق فى التنفيذ ، وما من سبب يقتضى أن تكون درجة النجاح فى الامتحان خمسين ، ولا يقتضى كذلك أن يجعلها ستين أو أربعين ، وإنما يجب الوقوف عند حدد معلوم ، ويقتضى ذلك الحد أن يكون العدد أقرب إلى الغرض المطلوب

وعند حسبان الزيادة الراجحة فى عسدد النساء بالنسبة للرجال ، لا يجدى أن يكون الحسد اثنتين وحسب ، إذ أن الرجسال لا يتساوون فى القسدرة على أعبساء الزواج كيفما كان عسدد الزوجات ٥٠ فمنهم من يعييسه أن يعول زوجة واحسدة ، ومنهم من لا يتعييسه أن يعول الكثيرات ، وليست أقسسام الرجال على حسب هسذه القسدرة معلومة لولاة الأمر المشرفين على صيانة المسدود ، فسلا مناص من حسبان من يستطيع تكاليف الزوجات الثلاث والأربع إلى جانب الذى يتعييسه تكاليف الزوجة والزوجتين ، وهذه موازنة ينتهى عنسدها الحسد المعقول ، متى كان من الواجب أن تنتهى إلى حسد معقول

وحسب الشريعة أن تقيم الحدود وتوضح الخطة المثلى بين الاختيار والاضطرار ، وأما ما عدا ذلك من التصرف بين الناس ، فشآنه شان جميع المباحات التي يحسن الناس وضعها في مواضعها ، أو يسيئون العمل والفهم فيها على حسب أحوال الأمم والمجتمعات من الارتقاء والهبوط ، ومن المعرفة والجهل ، ومن الصلاح والفساد ، ومن الرخاء والشدة ، ومن وسائل المعيشة على التعميم

فالمباهات الاجتماعية والفردية كثيرة تأذن بها الشريعة ، ولكنها لا تأخذ بأيدى الناس ليحسنوا تناولها والتصرف فيها ، فليس أكثر من الطعام المباح ، وليس أكثر من أضرار الطعام بمن يستبيحونه على غير وجهاء ،

وبالزيادة أو النقص فى مقداره ، وبالخلط بين ما يصلح منه السليم وما يصلح المريض ، وما يطيب منه فى موعد ولا يطيب فى موعد سواه ، وإنه ان الشطط على الشرائع – وعلى الناس – أن ننتظر من الشارع حكما قاطعا فى كل حالة من هدفه الحالات ، لأن الضرر من فرضها على من يتولاها بغير بصيرة أوخم وأعظم من تركها للتجربة والاختبار ...

إن الممنوع من تعدد الزوجات لا حيسلة فيسه للمجتمع إلا بنقض بنساء الزواج، وإهددار حرماته، جهرة أو في الخفاء .

أما المباح من تعدد الزوجات فالمجتمعات موفورة الحياة فى إصلاح عيربه على هسب أهوالها الكثيرة من أدبية ومادية ، ومن اعتدال أو اختلال فى تكوين أسرها وعائلاتها وسائر طبقاتها

فالتربيسة المهذبة كفيلة بالعلاقة الصالحة بين الزوج والزوجة ، فلا يحمد الزوج نفسه علاقة بينسه وبين امرأته لا تقوم على العطف المتبادل ، والمودة الصريحة ، والمعساونة الثابتسة فى تدبير الأسرة ، ولا يتهيساً له جو البيت على المشال الذى يرتضيه مع زوجتين تدعوه إلى الجمع بينهما داعيسة من دواعى الاثرة والانقيساد للنزوات

وقسد ينشأ المسانع لتعدد الزوجات فى حالتي الغنى والفقر على السواء فالغنى يستطيع أن يجد غنيسا فالغنى يستطيع أن ينفق على بيوت كثيرة ، ولكنه لا يستطيع أن يجد غنيسا مثله يعطيه بنتسه ، ليجمع بينهسا وبين ضرة تنازعها ، ولو اعتزلها في معيشة أخرى ، وقسد يشق عليسه أن ينفق على الزوجات الغنيات بما تتطلبه هده النفقسة من السحة والاسراف ، وإذا وجد النسساء الفقيرات فلعلها حالة لا تحسب إذ ذاك من أحوال الاضطرار بالنسبة لن يقبلن عليها من الزوجات

والفقير قد يحتاج إلى كثرة النساء والأبناء لمعاونت على العمل و لا سيما العمل الزراعى - ولكنه يهاب العالة ويحجم عما يجده من تحصيل النفقة والمأوى ٠٠

والمجتمع يحق له أن يشترط الكفاية فى الزوج لتربية أبنائه ، ويتوخى لذلك دستورا يحافظ على حرية الرجال والنساء ، ولا يخل بحقوقهم فى التراضى

على الزواج متى اتفقت رغبتهم عليه ، وليس من العسير تسويغ ذلك الدستور من جانب المجتمع ، لأن الأزواج المقصرين يجنون عليه ، ويحملونه تبعسات كل كفسالة للأبناء ، يعجز عنها الآباء والأمهات

ومن حسنات السماح بتعدد الزوجات عند الضرورة ، أن يكون ذريعة من ذرائع المجتمع لدفع غوائل العيلة والفاقة عند اختلال النسبة العددية بين الجنسين ، فاذا كان هذا العارض من العوارض التى يخطر لرجل فى علم «ليبون » انه يستلزم سن القوانين لتداركه ، فليس افتراضه فى الشريعة باطلا يقضى عليه بالعبث فى جميع الظروف ، ويحق للمجتمع أن يرجع إليه فى تقدير تلك الظروف ، فلا تصطدم عقائد الدين ودواعى المصلحة بين جيل وجيل

إن قضية الزواج إحدى القضايا الانسانية الكبرى التى يتم اعتدالها بين الدين والدنيا • فلا غنى عن وازع الدين فى أمر يتعلق بالفضائل الجنسية ، ولا غنى عن شروط المجتمع فى أمر يتعلق بالمسائش والمساملات ، وقد كان لأحكام القرآن شرعتها الحميدة - على ما تقدم - فى التوفيق بين مهمة المجتمع ومهمة الدين

وقبل الانتهاء من هدذا البحث نقول إننا قد أوردنا فيه حقوق الشرع التى يدان بها الرجل والرآة فى زواج الاختيار وزواج الاضطرار وبقى أن نختمه ببيان حق واحد للمرأة وجيز متفق عليبه ، نأتى به بعد تلفيص تلك الحقوق لأنه يوازنها جميعا ويرجع بالأمر كله إلى حرية المرأة فى إبرام عقد الزواج ، فكل عقد من عقود الزواج باطل إذا أنكرته المرأة ، وشكت إلى ولى الأمر إكراهها عليه ، وفى الحديث الشريف : « إن الثيب أحق بنفسها من وليها ، والبكر تستأمر وإذنها سكوتها » وفيه أيضا : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن »

وقد أبطل عليه السلام عقدا أبرم على كره من فتاة بأمر أبيها ، إيثارا لتزويجها من ابن أخيه على تزويجها من غريب عنها ، فاستدعى الرسول أباها فجعل الأمر إليها ، فقالت الفتاة : إننى أجزت ما صنع أبى ، ولكنى أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الأمر شيء »

ونقض النبى غير هذا - كما نقض الخلفاء - عقودا كثيرة ، شكا فيها النساء إبرام عقد الزواج بغير مرضاتهن ، بل نقضوا عقدوا أبرمتها المرأة ، ونفرت منها بعد العشرة الزوجية كما سيأتى فى الكلام على الطلاق وإذا آل القدول الأخير فى إبرام عقد الزواج إلى المرأة ، فالقوانين الاجتماعية تتحكم فى حريتها ومصالحها التى ترتضيها لعائلتها وأبنائها ، إذا ضربت عليها الوصاية كما تضرب على القساصر والقاصرة ، وهى تزعم أنها تصون كرامتها وتحفظ عليها حريتها

القصل التاسع

زواج النبى

كان للنبى صلوات الله عليه خصوصية فى أمر تعدد الزوجات ، جازت له تبسل سريان حكم التقييد بعدد لا يزيد على أربع لسائر المسلمين

وأمثال هذه « الخصوصية » ليست بالشىء النادر عند تأسيس النظم الاجتماعية قبل تمام الانتقال من نظام إلى نظام لأنها استثناء توجب مصلحة النظام الجديد ولا يتأتى شموله بالتعميم فى جميع الأحكام

ومن شروطه ألا يتكرر بعد من يختص به للمرة الأولى ، وللمرة الأخيرة ، لأن تكراره يجعله نظاما قائما إلى جانب النظام الجديد

وقد كانت خصوصية النبى عليه السلام مفردة مقصورة عليه غير قابلة المتكرار ، لأنها ارتبطت بمصلحة الدعوة في إبانها ولم يكن للدعوة رسول سواه ولم يكن له غنى عن تلك الخصوصية في البلاد التي تأسست فيها الدعوة الأولى ، وهي بلاد الأنساب وروابط المساهرة والولاء بين الأسر والبيوت ٠٠٠

وقد تحتاج الحكمة في امتياز الرسول بتلك المصوصية إلى شرح وإيضاح ٠٠

أما المقيقة الواضحة التى لا حاجة بها إلى شرح ولا إيضاح فهى نزاهة تلك المخصوصية مما يعاب على الرجل أو على المرأة ، وخلوصها من شوائب الهوى النفسى ، ولو كان من السائغ المباح

لم تكن تلك الخصوصية لتمكين صاحبها من المتعة والاستغراق فى مناعم المحياة الجنسية ٥٠ غان البيت الذى يشكو نساؤه قلة المؤنة والزينة ، لا بقال عنه إنه بيت رجل تملكه أهواء نفسه وتغلبه على رشده و والرجل الذى يملك الجزيرة العربية ولا يمد يده لاغتراف الثروة التى تكفى زوجاته ، وتملى لهن فى الترف والزينة ، لن يكون رجلا مغلوب الحس منساقا مسع غدوانة المتعة ووساوس الشهوات ، وليس بالرجل المخلوق لطلب اللذة من

ينهض بما نهض به نبى الإسلام من عظائم الأمسور فى مسدى سنوات معدودات ٠٠

أما النساء اللائم اجتمعن فى بيت النبى علم تكن عليهن مهانة يشعرن بها ، أو يشعر بها أحسد من أترابهن ، أو من عامة المسلمين ، أغنيائهم وفقر ائهم على السواء ، بل كان دخول المرأة فى عداد أمهات المؤمنين شرفا لا يعلوه شرف ، ولا تطمع امرأة من أعرق البيوتات فى كرامة حاضره باقية أرفع من هذه الكرامة ، التى تناظر بها سيدات العرب والعجم من أعدم العصور إلى آخر الزمان

وقد تقدم أن سليمان الحكيم جمع بين ألف امرأة من الحرائر والإماء ، كما جاء فى كتب العهد القديم ، ولعلهن اجتمعن فى ذلك الحرم مأسورات مملوكات ؛ ولعلهن رضين به رضى عن الترف والجاه ، فى قصر يعلو على القصور ، اما نساء محمد عليه السلام فما أرضاهن عن المقام فى بيته على الشظف والكفاف مال ولا جاه من جاه الأبهة والسلطان ، وإنما هو جاه الروح ترتفع إليه المرأة بهدى الرسالة ، ولا يرفعها إليه هدى سوى هداها وإذا تنزهت الخصوصية التى انفرد بها محمد عليه السلام عن مهانة تشين الرجل أو المرأة فقد ظهرت الحكمة فيها أيما ظهور ، وامتنع كل وجه من وجوه تعليلها وتفسيرها ، إلا أن تكون فى سبيل الدعوة ، لا فى سبيل محمد ولا آل محمد ، وإلا أن تكون تعليما بارزا لحكمة التشريع فى تعدد الزوجات وهى تدعيم النظام الاجتماعي بالماهرة ، وصيانة المرأة من الفتنة وألهائة ، .

فقد جمعت المصاهرة أبا بكر وعمر وعثمان وعليا في رسالة واحدة هي رسالة الدين ٠٠

وقد كانت كل سيدة من أمهات المؤمنين تأوى إلى البيت الطاهر ، فإنما تأوى إليه البيت الطاهر ، فإنما تأوى إليه اعتصاما من الارتداد والوقدوع فى أيدى الحاقدين عليها من ذويها ، أو تأوى إليه لاكرامها عن منزلة دون منزلتها ، أو عن عرضها على من يضارع أهلها ممن لا يرغبون فيها ، وكان فيهن النصف ، والعاقر ، ومن لا مال لها، غير التأيم ، أو العرض الستكره على أشراف القوم من

أندادها ولا يخلو ذلك العرض من غضاضة عليها ، لما يساورها من الظن بقبوله حياء من النبى وطاعة لأمره ، وليس لا يثار النبى البناء بالسيدة على عرضها للزواج بين أصحابه غير سبب واحد يعقله المنصف والمكابر ، لأنه لا يقبل الفهم المعقول على وجه آخر : وذلك هو جبر الخاطر ، والبر بالمرأة المؤمنة أن ينتهى بها إيمانها إلى الحطة والهوان ، ويكفى أن تسرد أسماؤهن وتذكر أحوالهن عند بناء النبى بهن ، لتنقطع الظنة في أسباب كل زواج سهلته الخصوصية النبوية

« • • • • ولم يحدث قط أن اختار زوجة واحدة لأنها مليحة أو وسيمة ولم يبن بعذراء قط إلا العذراء التي علم قومه جميعا انه اختارها لأنها بنت صديقه وصفيه وخليفته من بعده: أبي بكر الصديق رضى الله عنه

« هــذا الرجل الذي يفتري عليه الأئمة الكاذبون أنه الشهوان الغارق في لذات حسه ــ وقــد كانت زوجته الأولى تقــارب الخصين وكان هــو في عنفــوان الشباب لا يجاوز الخامسة والعشرين وقــد اختــارته زوجا لهـا ، لأنه الصادق الأمين فيما اشتهر به بــين قومه من صفة وســيرة ، وفيما لقبه به عارفوه وعارفو الصدق والأمانة فيــه ، وعاش معها إلى يوم وفاتهـا على أحسن حال من السيرة الطاهرة والسمعة النقية ، ثم وفى لها بعــد موتها فلم يفــكر في الزواج حتى عرضته عليـه سيدة مسلمة رقت له في عزلته فخطبت له السيدة عائشة بإذنه ، ولم تــكن هــذه الفتاة العزيزة عليــه تسمــع منــه للمة لا ترضيها غير ثنــائه على زوجتــه الراحلة ووفائه لذكراها)

« وما بنى _ عليه السلام _ بواحدة من أمهات المسلمين لما وصفت به عنده من جمال ونضارة ، وإنما كانت صلة الرحم والضن بهن على المهانة هي الباعث الأكبر في نفسه الشريفة على التفكير في الزواج بهن ، ومعظمهن كن أرامل مؤيمات فقدن الأزواج أو الأولياء ، وليس من يتقدم لخطبتهن من الأكفاء لهن إن لم يفكر فيهن رسول الله »

« فالسيدة سودة بنت زمعة مات ابن عمها المتزوج بها بعد عودتها من الهجرة إلى الحبشة ، ولا مأوى لها بعد موته إلا أن تعود إلى أهلها ، فيكرهوها على الردة أو تتزوج بغير كفء لهالا يريدها »

« والسيدة هند بنت أمية - أم سلمة - مات زوجها عبد الله المفزومى ، وكان أيضا ابن عمها ، أصابه جرح فى غزوة أحد فقضى عليه ، وكانت كهلة مسنقة فاعتذرت إلى الرسسول عليه السلام بسنها ، لتعفيه من خطبتها ، فواساها قائلا : « سلى الله أن يؤجرك فى مصيبتك ، وأن يخلفك غيرا » فقالت : « ومن يكون خيرا لى من أبى سلمه ؟ » وكان الرسسول عليه السلام يعلم أن أبا بكر وعمر قد خطباها فاعتذرت بمثل ما اعتذرت به إليه ، فطيب خاطرها ، وأعاد عليها الخطبة حتى قبلتها »

« والسيدة رملة بنت أبى سفيان تركت أباها وهاجرت مسع زوجها إلى المبشة ، فتنصر زوجها وفارقها فى غربتها بغير عائل يكفلها ، فأرسل النبى عليه السلام إلى النجاشي يطلبها من هذه الغربة المهلكة ، وينقذها من أهلها إذا عادت إليهم راغمة من هجرتها فى سبيل دينها ، ولعل فى الزواج بها سببا يصل بينه وبين أبى سفيان بوشيجة النسب فتميل به من جفاء العداوة إلى مودة تخرجه من ظلمات الشرك إلى هدداية الإسلام »

« والسيدة حورية بنت الحارث سيد قومه ، كانت بين السبايا فى غزوة بنى المصطلق ، فأكرمها النبى عليه السلام أن تذل ذلة السباء ، فتزوجها وأعتقها وحض السلمين على إعتاق سباياهم ، فأسلموا جميعا وحسن إسلامهم ، وغيرها أبوها بين العودة إليه والبقاء عند رسول الله فاختارت البقاء فى حرم رسول الله »

«والسيدة حفصة بنت عمر بن الخطاب مات زوجها ، فعرضها آبوها على أبى بكر فسكت ، وعرضها على عثمان فسكت ، وبث عمر أسفه للنبى فلم يشأ أن يضن على صديقه ووليه بالمصاهرة التى شرف بها أبا بكر قبله ، وقال له : « يتزوج حفصة من هو خير لها من أبى بكر وعثمان »

◄ والسيدة صفية الإسرائيلية بنت سيد بنى قريظة خيرها النبى بين أن يردها إلى أهلها ، أو يعتقها ويتزوجها ، فاختارت البقاء عنده على العودة إلى ذويها ، ولولا الخلق الرفيع الذى جبلت عليه نفسه الشريفة ، لما علمنا أن السيدة صفية قصيرة يعيبها صواحبها بالقصر ، ولكنه سمع إحدى صواحبها تعييها بقصرها ، فقال لها ما معناه من روايات لا تخرج

عن هذا المعنى: إنك قد نطقت بكلمة لو القيت في البحر لكدرته ، وجبر خاطر الأسيرة الغريبة أن تسمع في بيته ما يكدرها ويغض منها »

« والسيدة زينب بنت جمش — ابنية عمت و زوجها من مولاه ومتبناه زيد بن حارثة ، فنفرت منه وعز على زيد أن يروضها على طاعته ، فأذن له النبى فى طلاقها ، فتزوجها عليه السلام لأنه هو المسئول عن زواجها ، وما كان جمالها خفيا عليه قبل تزويجها بمولاه ، لأنها كانت بنت عمته ، يراها من طفولتها ولم تفاجئه بروعة لم يعهدها »

« والسيدة زينب بنت خزيمة مات زوجها عبد الله بن جمش قتيلا في غزوة أحد ، ولم يكن بين المسلمين القلائل في صحبته من تقدم لخطبتها ، فتكفل بها عليه السلام ، إذ لا كفيل لها من قومها »

« وهمدذا همو الحريم المشهور فى أباطيم المبشرين وأشباه المبشرين ، وهمدذه هى بواعث النفس التى استعصى على المبطلين أن يفهموها على جليتها ، فلم يفهموا منها إلا أنهما بواعث إنسان غارق فى لذات الحس ، شهوان » ٠٠

« ولقد أقام هؤلاء الزوجات فى بيت لا يجدن فيه من الرغد ما يجده الزوجات فى بيوت الكثيرين من الرجال ، مسلمين كانوا أو مشركين ، وعلى هذا الشرف الذى لا يدانيه عند المرأة المسلمة شرف المسكات أو الأميرات ، شقت عليهن شدة العيش فى بيت لا يصبن فيه من الطعام والزينة فوق الكفاف ، والقناعة بأيسر اليسر ، فاتفقن على مفاتحته فى الأمر ، واجتمعن يسألنه الزيد من النفقة ، وهى موفورة لديه لو شاء أنيزيد فى حصته من الفىء ، فلا يعترضه أحد ولا يحاسبه عليه ، إلا أن الرجل المحكم فى الأنفس والأموال يعترضه أحدد ولا يحاسبه عليه ، إلا أن الرجل المحكم فى الأنفس والأموال من الطعام والزيزة العربية لهم يستطع أن يزيدهن على نصيبه ونصيبهن من الطعام والزينة ، فأمهلهن شهرا وخيرهن بعده أن يفارقنه ، ولهن منه حق المرأة المفارقة من المتاع والحسنى ، أو يقبلن ما قبله لنفسه معهن من ذلك العش الكفاف »

ولو ان هذا الخبر من أخبار بيت النبى كان من حوادث السعيرة المحمدية التى تخفى على غير المطلعين المتوسعين فى الاطلاع ، لقد كان للمبطلين بعض العدر فيما يفترونه على نبى الإسلام من كذب وبهتان ، الا أنه خبر يعلمه كل من اطلع على القررآن ووقف على أسباب التنزيل :

وليس بينها ما هـو أشهر فى كتب التفسير من أسباب نزول هـذه الآيات فى سـورة الأحزاب:

« يأيتُها النتبى قال لأز واجك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعكن وأسرحكن سراحا جميلا • وإن كنتن تردن الله ورسوله والدار الآخرة ، فإن الله أعد للمصينات مينكن أجرا عظيما »

«سورة الأحزاب ٢٨ ، ٢٩»

« وأقل المبشرين المحترفين ولعا بالتفتيش عن خفايا السيرة النبوية ، خليق أن يطلع على تفاصيل هذا الحادث بحذافيره ، لأنه ورد فى القسرآن الكريم خاصا بالمسألة التى يتكالب المبشرون المحترفون على استقصاء أخبارها ، وإحصاء شواردها ، وهى مسألة الزواج وتعدد الزوجات ، وقد كان لهذا الحادث الفريد فى سيرة النبى صدى لم يبلغه حادث من الحوادث التى عنيت بها العسيرة الإسلامية حين كانت فى بيئتها المدودة ، تحيط بإيمانها إحاطة الأسرة بأبيها »

« حدث عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « كنا تحدثنا ان غسان تنتعل النعال لغزونا ، فنزل صاحبى يوم نوبته ، فرجع عشاء ، فضرب بابى ضربا شديدا وقال : أثم هو ؟ ففزعت فضرجت إليه ، وقال : حدث أمر عظيم ! • • قلت : ما هو ؟ أجاءت غسان ؟ • • قال : لا ، بل أعظم منه وأطول • • طلق النبى صلى الله عليه وسلم نساءه • • »

« ولما تألب ربات البيت يشكون ويلحفن فى طلب المريد من النفقة ، البث النبى فى داره مهموما بأمره ، وأقبل أبو بكر فوجد الناس جلوسا لا يؤذن لأحد منهم ، فدخل الدار ولحق به عمر بن الخطاب ، فوجد النبى واجما وحوله نساؤه ، فأحب أبو بكر أن يسرى عنه بكلمة يقولها ، وكأنه عطن لسر هذا الوجوم من النبى بين نسائه المجتمعات حوله فقال : « يا رسول الله ! • • لو رأيت بنت خارجة • • سألتنى النفقة فقمت إليها فصحك النبى وقال : هن حولى كما تسرى يسألننى النفقة ، فقام عمر إلى حفصة يجاً النفقة ، فقام عمر إلى حفصة يجاً

عنقها ، ويقولان : تسألن رسول الله ما ليس عنده ؟ فقلن : والله لا نسأل رسول الله شيئا أبدا ليس عنده ٠٠ »

« وهجر النبى نساءه شهرا ، يمهلهن أن يخترن بعد الروية بين البقاء على ما تيسر له ولهن من الرزق ، وبين الانصراف بمتعة و وبدأ بالسيدة عائشة فقال : « إنى أريد أن أعرض عليك أمرا أحب ألا تتعجلى فيه حتى تستشيرى أبويك » فسألته : « وما هو يا رسول الله ؟ » فعرض عليها الخيرة مسع سائر نسائه فى أمرهن و فقالت : « أفيك يا رسول الله أستشير قومى ؟ بل أختار الله ورسوله والدار الآخرة » و وأجاب أمهات المسلمين بما أجابت به السيدة عائشة ، وانتهت هذه الأزمة المكربة بسلام ، وما استطاع صاحب الدار — وهو يومئذ أقدر رجل فى العالم المعمور — أن يحل أزمة داره بغير إحدى اثنتين : أن يجمع النية على فراق نسائه ، أو يقنعن معه داره بغير إحدى اثنتين : أن يجمع النية على فراق نسائه ، أو يقنعن معه بما لديهن من رزق كفاف »

« أعن مثل هــذا الرجل يقـال إنه حلس شهوات وأسير لذات ؟ »

« أعن مثله يقال إنه ابتغى من رسالته مأربا يبغيه الدعاة غير الهداية والإصلاح ؟ »

« فيم كان هـذا الشقاء بأهـوال الرسالة وأوجالها من ميعة الشباب إلى سن لا متعة فيها لمن صاحبة التوفيق والظفر أو لمن صاحبته الخيبة والهزيمة ؟ » ..

« أتراه يريدها مخاطرا بأمته وحياته ، مستخفا بالهجرة من وطنيه والعزلة بين أهله ، ليسوم نفسه بعد ذلك عيشة لا يقنع بهما أقرب الناس منه وأعلاهم شرفا بالانتماء إليه ؟ »

« أمن أجل الحس ولذاته يتزوج الرجل بمن تزوج بهن ، وهمو سيد الجزيرة العمربية وأقسدر رجالها على اصطفاء النساء الحسان من الحرائر والإماء ؟ » • •

وهل يتزوج بهن الشهوان الغارق فى لذات الحس ليقتدين به فى اجتراء النرف والزينة وخلوص الضمير للإيمان بالله وابتغاء الدار الآخرة ؟ »

« وما مأربه من كل ذلك إن كان له مأرب فى طويته غير مأربه فى العلانية ؟ وعلام يجاهد نفسه ذلك الجهاد فى بيته وبين قومه إن لم يكن له رسالة يؤمن بها ولم تكن هذه الرسالة أحب إليه من النعمة والأمان ؟ »

« إن المبشرين المحترفين لم يكشفوا من مسألة الزواج في السيرة النبوية مقتلا يصيب محمدا ، أو يصيب دعوته من ورائه ، ونكنهم قدكشفوا منها حجة لا حجة مثلها في الدلالة على صدق دعوته ، وإيمانه برسالته ، وإخلاصه لها في سره ، كإخلاصه لها في علانيته ، ولولا أنهم يعولون على جهل المستمعين لهم لاجتهدوا في السكوت عن مسائلة الزواج خاصمة أشد من اجتهادهم في التشهير بها واللغط فيها »

وقصارى القول فى الخصوصية النبوية أنها لم تكن « امتيازا » من امتياز القاوة المسيطرة لتسخير المرأة فى مرضاة خيلاء الرجل ، وحبه للمتعة الجسدية ، ولكنها كانت آية أخرى من معدن الأحكام القرآنية فيما تسفر عند من عطف على المرأة وحياطة لها من مواقع الجور والإذلال

القصل العاشر

الطللق

بنى الطلاق ، كما بنى الزواج ، فى المجتمعات الأولى على عادات الفطرة : الذكر يطلب الأنثى ولا تطلب ، والرجل يخطب المرأة ولا تخطب ، والرأى فى الترك لمن له الرأى فى الطلب والخطبة ، وعلى هذه العادة الفطرية درج نظام الطلاق مع الزواج باختيار الرجل وحده ، وجرى القانون على ما جرى به العرف بعد قيام القوانين بعد المرحلة البدائية من مراحل الاجتماع

ولم يتدخل المجتمع فى مراسم الطلاق إلا بعد فترة طويلة ، ظهرت فى خلالها الحاجة إلى إثبات الطلاق فى سجل محفوظ ، لعلاقته باثبات البنوة والميراث ، وتقرير عقوبة الخيانة ، وإجازة العودة إلى الزواج للمرأة التى الفصلت عن قرينها ٠٠

وفي هدده المرحلة تقدرت مراسم الطلاق في شريعة العبرانيين ، وكل ما اشترط فيها على الرجل أن يعطى امرأته المطلقة وثيقة بالتسريح ، ولها ان تتزوج بغديره بعد ذلك ، ولكنها لا تعدود إلى زوجها الأول إذا طلقت من زوجها الشاني أو توفى عنها ذلك الزوج : وقصل ذلك في الاصماح الرابع والعشرين من سسفر التثنية حيث يقدول : « إذا أخد رجل امرأة وتزوج بها فإن لم تجد نعمة في عينيه ، لأنه وجد فيها عيب شنى وكتب لها كتاب طلاق ودفعة إلى يدها ، وأطلقها من بيته ، ومتى خرجت من بيته ذهب وصارت لرجل آخر ، فإن أبغضها الرجل الأخد وكتب لها كتاب المرق و ودفعه إلى يدها وأطلقها من بيته ، أو إذا مات الرجل الأخدير الخدير الخداب الأخدى اتخذها زوجة د لا يقدد رجلها الأول الذي طلقها أن يعدو ياخذها لتصير له زوجة بعدد أن تنجست ، لأن ذلك رجس لدى الرب ٠)

وورد ذكر الطلاق على أسلوب مجازى فى الاصحاح الثالث من كتساب ارميا حيث ، هـول ، وهو يندد بإسرائيل : « إذا طلق رجل امراته فانطلقت

من عنده وصارت نرجل آخر فهل يرجم إليها بعد ؟ ألا تتنجس تلك الأرض نجاسة ؟ »

وجرت مراسم الطلاق على حسب هذه الشريعة إلى ما بعد ظهور المسيحية ، إذ روى إنجيل متى أن السيد المسيح سئل عن الطلاق فاستنكره لقسوته ، ودفعه بالزوجة إلى اقتراف الرذيلة : « وقيل من طلق امرأته فليعطها كتاب طلاق ، وأما أنا فأقول لكم إن من طلق امرأته إلا لعلة الزنى يجعلها تزنى ، ومن يتزوج مطلقة فانه يزنى »

ويعسود متى إلى حديث الطلاق فى الاصحاح التاسع عشر فقسال : « وجاء إليه الفريسيون ليجربوه قائلين : هل يحل للرجل أن يطلق امرأته للكل سبب ؟ فأجاب وقال لهم : « أما قسرأتم إن الدى خلق من البدء خلقهما ذكرا وأنثى ؟ وقال : من أجل هدا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسدا واحدا ٥٠٠ »

ولقد تصول كثير من المسيحيين فى القارتين الأوربيسة والأمريكية إلى نظام قانونى يجيز ثلاثة أحدوال فى حكم الطلاق ، وهى إلغاء عقد الزواج ، والتفرقة بين الزوجين ، والفصل بينهما مع بقاء الصغة الشرعية للزواج ،

ويجوز الرجل والمسرأة أن يتفقا على الانفصال ، وتسوية المسائل المتعلقة بتربية الأبناء ، والنفقة عليهم ، وتمكين كل زوج من حسرية التصرف في حياته ، مسع إسسقاط حسق الزوج الآخر في محاسبته فيما عسدا الخيانة الزوجية ، وتبرم المحكمة عادة أمثال هسذا الاتفاق كما اختساره الطرفان ، وقسد تبتسدىء المحكمة بتقرير الانفصال وشروطه ، إذا لم يتيسر الاتفساق عليسه بينهما ، ويتعين في حالة الاتفساق إثبات القسوة البدنية ، أو العقلية ، أو استحسكام المخلاف وصعوبة التوفيسق فيسه ، ولا يعتبر هسذا الاتفساق حلا حاسما للخلاف ، ولسكنه يترك القضية معلقة حتى يقيم أحسد الطرفين من الأدلة الكافية ما يثبت الخيانة

ويستطيع كل من الزوجين أن يحصل على الحكم بإلغاء عقد الزواج ، إذا ثبت أن التفاهم بينهما على القبول داخله شيء من الخداع أو التزوير ، أو ثبت أن أهد الزوجين كان في حالة من حالات القصور عند موافقته على عقد القران ٠٠

وبعض الولايات فى أمريكا الشمالية يكتفى بإئبات حصول الزنى مرة واحدة من الزوجة لإصدار حكم الطلاق ، ولا يكفى ذلك فى حالة وقدوع الزنى من الزوج ، بل ينبغى إثبات معيشته غير الشرعية مع امرأة أخرى ، لتطليق امرأته منه ، ولا يلزم تقديم الشهود على وقدوع الزنى على مرأى من أولئك الشهود ، بل يكفى إثبات السلوك الذى يفضى إلى العلاقة الجنسية لتقرير وقدوع الجريمة ، ومن أمثلة هذا السلوك نزول الرجل والمدأة فى الفندادق كأنهما زوج وزوجة ، واجتماعهما فى عدزلة مريبة كما يجتمع الزوجان الشرعيان

ومن أسباب الطلاق وقوع الغيبة المنقطعة من الزوج أو الزوجة ولا يبطل الطلاق إذا ثبت بعد ذلك إن الزوج الغائب لا يزال بقيد الحياة

ولا حاجة إلى الاثبات بالشهادة أو البينة مع اعتراف الزوج المتهم بتهمة الزنى الوجهة إليه ، وتسمى القضايا التى يلجأ فيها الزوجان إلى المصول على حكم الطلاق بالاعتراف ، قضايا التواطؤ أو التراضى المصلاق بعلة وربما حدث التراضى على طلب الطلاق بعلة

غــــ علة الزنى فى الولايات التى تكتفى بوقوع القسوة البدنيــة أو العقليــة لتطليق المــرأة من زوجها ، فيعترف الرجل بتعذيب المــرأة ويصــدر الحكم بنــاء على هــذا الاعتراف (١)

والمفهوم أن معظم الحكومات الأمريكية والأوربية حافظت على أصول حسكم الطلاق فى السكتب الدينية ، ولم تقطع الصلة الأولى بينه وبسين القوانين المدنية ، وكل ما صنعته فى هذا الحكم أنهبا توسعت فى تفسيره وقياس بعض الحالات على ما يشبهها من الحالات التى جاز فيها الطلاق بنصوص السكتب الدينية ، بيد أن الحسكومات الأخرى التى قطعت صلة التشريع المحديث بالتشريع الدينى ، قد غيرت أساس التشريع كله فى مسائل الطلاق والزواج ، وجعلته على التعاقد المام الذى يخضع لقضاء العقود فى جملته ، فلا يمتنع الغاؤه والعدول عنه لسبب من الأسباب التى يختارها المتعاقدان أو يختارها ولاة الأمور

* * *

شريعة القرآن المكريم فى مسألة الطلاق شريعة دين ودنيا وكل ما اشتملت عليه من هرمة المدين ، تابع لما شرع له الزواج من المصلحة الاجتماعية ، غليس مما يبيحه الإسلام أن يتجرد الزواج من مصلحته النوعية الاجتماعية ، تغليبا للصبغة العبادية عليه على مشيئة الأزواج ٠٠٠

وفي هذه الشريعة القرآنية تتوافر جميع الرخص المفيدة التي لجأت إليها أمم الحضارة ، لتيسير العلقة بين الزوجيين مع المحافظة على الآداب الاجتماعية

ولكنها شريعة إسلامية تنظر إلى طبائع الرجال والنساء ، وتتجنب التشديد الذى لا يجدى شيئا فى المحافظة على قداسة الزواج ، ولكنه يلجى، الزوجين إلى الحيلة للتخلص منه أمام القانون ، وإن كانت أظهر من أن تنفعهم فى التخلص منه أمام الناس

Everyday Lau Made Simple

الطلاق فى الإسلام قسوة مكروهة ، لأنه أبغض الملال إلى الله كما قال النبي عليه السلام

وتدفع هذه القسوة بما يستطاع من عمل الزوج والزوجة ، وعمل الأسرة والقادرين فى هذا الأمر على الهداية والإصلاح ، فإذا أحل بعد استنفاد الوسائل المستطاعة فما من حل آخر يغنى عنه ، وما من تحريم له إلا وهو أشد قسوة وأقل نفعا من التحليل

فعلى الرجل « أولا » أن يراجع نفسه إذا أحس النفرة من زوجته ، عسى أن يكون فى الصبر على هذه النفرة العارضة خير لا يعلمه :

« فإن كرهتموهن فعسى أن تسكرهوا شيئسا ويجعسل الله فيسه خيرا كثيرا ٠٠ » مورة النساء ١٩»

فإذا عجز عن مغالبة هـذه النفرة العارضة ، فلا يتعجل بالطلاق البائن ، وليبدأ بطلقة راجعـة ، يعتزمها بالنية البيئة ، ولا يؤخذ فيها باللغـو ااذى تجرى به الألسنة على غـير قصد من قائله :

« لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ، والله غفور هليم » السورة النقرة ٢٢٥»

وف وصف الله بالحام في هده الآية ، إشارة إلى الحام الذي يطلب من الزوج أن يتحلى به في هدا المقام ، وهو يراجع نفسه قبل البت بالنية على الطلقة الراجعة ٠٠

وقد كانت الزوجة التى يقسم زوجها أن يهجرها ، تنزوى فى بيت أو فى بيت أهلها ، وتظل على هذه الحالة معلقة لا تأوى إليه ، ولا تخرج من عصمته إلى غير أمد محدود . فأوجب القرآن الكريم على الزوج أن يثوب إليها فى أمد محدود ، وهو أربعة أشهر ، تهدأ فيها سورة الغضب ، ويعاود فيها الرجل طوية نفسه ، عسى أن يستجد لعشرته الأولى حنينا طغت عليه النفرة فى ساعة الغضب أو الفتنة ، وعسى أن تظهر الأمومة المستكنة ، فتربط بين الأب والأم برباط يعز عليهما أن يبتر وينفصم إلى غير رجعة ، فتربط بين الأب والأم برباط يعز عليهما أن يبتر وينفصم إلى غير رجعة ، وعسى أن تلبين المحبة والوئام بعد مماس ، وأن تستحضر المحبة والوئام بعد استحضار الأنفة والخصام ، فإن طلت المهلة شهرا بعد شهر ولم يتغير محمة ما فى النفوس ، فائبت فى الطلاق إذن إنما يشرعه القرآن الكريم رحمة

بالمرأة المعلقة ، لكيلا يسومها الرجل أن يرتهنها بقيد الزواج ، ويطيل ارتهانها نكاية لها ، وإهمالا لأمرها ، واستبدادا منه بحاضرها ومصيرها

« للذن يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاوا فإن الله غفور رحيم ، وإن عزموا الطلق فإن الله سميع عليم ، والمطلقات يتربصن بأنفسهن شلائة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله فى أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ، وبعولتهن أحق بردهن فى ذلك إن أرادوا إصلاحا *** »

« الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان ، ولا يحل لحكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله ، فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتدت به ، تلك حدود الله فلا تعتدوها » « سورة البقرة ٢٢٩»

وهـذه الآية تحفظ للمرأة حقها فى المال وفى الحرية ، فلا يحل للرجل أن يمسك عنها شيئًا من صداقها ، ويحق لها هى أن تأبى العودة إليه إذا راجعها قبل الطلقة البائنة ، وعليها إذن أن تنزل عن الصداق المتأخر ، لأنها خليقة أن تعفيه من واجب الزوج وهى تعفى نفسها من واجبها

وينبغى قبل البت بالطلاق البائن أن تتقدمه الوساطة بالصلح ، والمشاورة بين الأهل والأقربين ، وتملك المرأة التي تخاف نشوز زوجها أن تضمن إمكان الوفاق وحسن المعاملة قبل أن تعود إلى معاشرة زوجها : « وإن امرأة خافت من بعليا نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير ، وأحضرت الأنفس الشح ، وإن تحسنوا وتتقوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا ، *** « وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا

وقضية الظع التى طلبت فيها المرأة تسريحها من رجلها لبغضها إياه ، مشهورة فى كتب الأحاديث والتفاسير ، وخلاصتها : « أن جميلة بنت عبد الله بن أبى سلول كانت تبغض زوجها ثابت بن قيس ، فأتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : « لا أنا ولا ثابت لا يجمع رآسى ورأسه شىء ، والله ما أعتبه فى دين ولا خلق ، ولكنى أكره الكفر

« سورة النساء ٣٥ »

إصلاحا يوفق الله بينهما »

فى الإسلام وما أطبقه بغضا • إنى رفعت جانب الخباء ، فرأيته أقبل فى عدة من الرجال ، فإذا هو أشدهم سوادا وأقصرهم قامة وأقبحهم وجها » فقال رسول الله لها « أتردين عليه حديقته ؟ » قالت : « أردها وأزيده عليها » • فقال صلى الله عليه وسلم : « أما الزائد فلا » • وقضى بالطلاق • •

والخلع حق للمرأة يكرهه الإسلام كما كره الطلاق ، ولكنه حق من حقوق الحرج لا يسكت عنه ، وفي الحديث الشريف : « أيما امرأة سألت زوجها طلاقا من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنة »

المبارأة مثل الخلع ، حل من حلول الحرج ، ترتضى فيه المرأة أن تنزل عن صداقها ونفقتها ، ليعفيها الرجل من واجباتها الزوجية ، ويقع الطلاق مع الاتفاق على المبارأة كلما استحال التوفيق بين الزوجين ، لقسوة الرجل وعنفه في معاملة زوجته ، وانخاذه الزواج مضارة لا يستقيم العيش فيها على سنة المودة والسكينة والإمساك بالمعروف

ومن ثم نرى أنه ما من وسيلة تنجع فى اجتناب الفرقة بين الزوجين لم ينصح بها القرآن الكريم لكل منهما ، فيما يطلب من الرجل أو يطلب من المرأة ، وترجى منه الفائدة فى الواقع ، فإذا نفدت حيلة المراجعة وانتظار المهلة ، وبطلت مساعى الصلح بين الأهل والأقارب ، وأسفرت تجربة الطلقة الراجعة مرة بعد مرة عن قلة اكتراث للجفاء ، وإصرار على الفراق ، فليس فى الزواج إذن بقية تحمى من الطلاق ، ولعمل الطلاق يومئذ أرهم بالمرأة من علاقة منعصة ، تربطها برجل يجفوها ويبضل عليها بقوتها ، ويتمنى لها الموت ليبتعد عنها ، إذ كانت عشرتها غلا فى عنقه لا يفصمه غير الموت ، ولا إيذاء فى هذا الطلاق للزوج ولا للزوجة ولا للمجتمع ، إذ لا بقاء إذن لشىء يصح أن يسمى بالزواج

ومتى تم الفراق الذى لا حيلة فيه ، تكلفت الشريعة للزوجة المطلقة بكل ما يلزم الرجل من حقوقها ومصالحها ، ومن حقوق أبنائها وأبنائه ، وتأبى الشريعة العادلة أن تعتمد على حنان الأب وحده لرعاية ابنائه ،

لأنها مسئولة عن حـق الأم حياله ، حتى تستونيه لها غاية ما يسع الشرائع من استيفاء ٠٠

« وللمطلقات متاع بالمعروف حقا على المتقين » «البقرة ٢٤١» « وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو سرحوهن بمعروف » • • «البقرة ٢٣١»

« ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا بالمعروف ٠٠٠ » «البقرة ٢٣٦»

وعلى الزوج أن يوفى الزوجة المطلقة صداقها كاملا لا يستحل منه شيئا لنفسه:

« وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطارا فلا تأخذوا منه شيئا • أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا » « النساء ٢٠»

ولا يحق للرجل أن يخرج المرأة من بيتها قبل وفاء عدتها فيه:

« لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » « لا تخرجوهن من الطلاق آبة ١ »

« اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ولا بضاروهن لتضيقوا عليهن • وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن • فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن وائتمروا بينكم بمعروف • وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى ، لينفق ذو سعة من سعته ، ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكف الله نفسا إلا ما آتاها • سيجعل الله بعد عسر يسرا » سورة الطلاق ٢ ، ٧»

« والوائدت يرضعن أولادهن حـولين كاملين لن أراد أن يتم الرضاعة ٠ وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعـروف ٠٠ » « سورة البقرة ٢٣٣»

ولم تخل آية عرضت للطلاق من توكيد الأمر بالمعروف ، والنهى عن الإساءة والإيذاء ، والحث على مفالبة الشح والتقتير ، وهى الحيطة التى لا مقترح وراءها على الشريعة وأحكامها ، وإنما يكون الاقتراح على

أخلاق الناسس وعواطفهم وآدابهم ، ولست هي مما تتولاه الشريعة بقوة الأحكام ••

ومن الحسن أن يفرض على الناس طلب الكمال • ولكنه الأمل المنظور غير الواقع ، وغير ما في الامكان ، بين مفتلف الأمم والعصور ، وما من شريعة إلهية أو إنسانية تصد الناس عن المثل الأعلى من الكمال المقدور لبنى آدم وحواء ، ولكنهم _ إلى أن يدركوا شاوهم من كمالهم _ لا ينبغى أن يجنى أحدهم على غيره بجريرة تقصيره ، بل جريرة التقصير الملازم لبنى الإنسان أجمعين

ـيد باســة

الفصل الحادى عشر

السرارى والإمساء

شرع الإسلام العنق ولم يشرع الرق ••

فلم يكن للعتق أثر في شرائع المضارات التي سبقت ظهـور الإسلام و
أما الرق فقـد كان معـروفا معترفا به في كل حضـارة قديمة ، وكان حكماء
الأمم يقـرونه ويرتبون نظام المجتمع على بقـائه ، ومنهـم حكماء في طبقة
أفلاطون وأرسطو من فلاسفة اليـونان ، وكان رؤسـاء الأديان يعتبرونه
قضاء عادلا من اللـه ، ويأمرون العبد بطاعة السـيد ، والاخلاص له ، كمـا
يطيع ربه ، ولو لم يـكن على دينـه ، وكان ساسـة الأمم يحمـون حـق
السيد على عبـده ولا يعرفون للعبد حقـا تحميه الدولة ، حتى حـق الحياة
ولا يخطرن على البـال أن الرق نظام مهجـور في العصـور الحديثـة ،
بطل وامتنع بعـد تحريم بيع الرقيق وشرائه منذ أواسط القرن التاسع عشر ،
فإن الواقـع أن الرق على أصـوله التي أنشأته في عصـور الهمجية باق إلى
القرن العشرين ، وسيبقى بعـدها ما بقيت الحروب ، وبقيت عادات الأسر ،
وإجلاء سكان البلاد المغزوة من ديارهم ، إلى أمـد أو إلى غير أمد

فالأسير اليوم هو الرقيق الأول بعينه ، وبالصفة القانونية التى يخولها آسروه أثناء أسره : يسخره الآسرون فى أعمالهم ، ويجردونه من الحقوق المدنية بينهم ، ويعطونه من القوت ما يمسك الرمق أو يعينه على خدمتهم • ولا تفك عنه هذه القيود إلا إذا تبودل الأسرى بين المعسكرين المتقاتلين

فكل ما استحدث من نظام الرق بعد تحريم البيع والشراء ، فإنما هو أثر من آثار التطور في قيام الدولة الحديثة ، وبعد أن كان العالم القديم يخضع لدولة واحدة ، أو تتصارع فيه دولتان متناظرتان ، متناحرتان ، لا تهدأ الحرب بينهما فترة تسمح بالتفاهم على تبادل الأسرى ، ولا تقع بينهما هدنة تتيح للأسير أن يرجع إلى قومه حتى تلحق بها حرب جديدة ، يحل فيها فريق من الأسرى محل فدريق ٠٠٠

فالذى تغير من نظام الأسر فى العصر الحديث إنما هو عدد الدول فى العمالم ، واضطرارها إلى التهادن والتعاقد بينها فترات أطول من الفترات الأولى بين الدول القليلة الغابرة ، وما كان نظام الرق ليتغير كثيرا أو قليلا ، لو بقيت الدولة الواحدة غالبة على العمالم ، أو بقيت فيه الدولتان على عداء لا هوادة فيه

فلما ظهر الإسلام جاء بالعتق ولم يجىء بالرق ، وسبق التطور الدولى إلى تقرير فك الأسرى عند الأعداء ، وتقرير المن بتسريح الأسرى عنده ، وصنع خير ما يصنعه الشارع فى ذلك الزمن ، فإنه الصنيع الذى لم تلحقه حضارة القرن العشرين بما هو أكرم منه وأجدى

فمن الحسن في شريعة القرآن إطلاق الأسير أو قب ول فدائه :

« فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها »

«سورة محمد ٤٤

وإذا أراد الأسير أن يفتدى نفسه بأجره من عمل يعمله ، حسن بمالكه أن يقبل منه ذلك وأن يعينه بماله ، وما آتاه الله من كسبه :

« والذين يبتغون الـكتاب مما ملكـت أيمانكم فكاتبوهم إن علمتم فيهم خيرا و آتوهم من مال اللـه الذي آتاكم ٠٠ »

السورة النور ٣٣١

وفرض الإسلام العتق كفارة لذنوب كثيرة ، فمن ظاهر من زوجت و الى قال لها حرام عليه كظهر أمه علا يتحلل من ظهاره إلا بتصرير رقية يملكها :

« والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعسودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا »

« لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان • فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ماتطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقية »

ومن قتل خطأ وجب عليه مع الدية تحرير رقبة:

« ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى المله إلا أن يصدقوا ، فإن كان من قدوم عدو لحكم وهدو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة ، وإن كان من قدوم بينكم وبينهم ميشاق فدية مسلكمة إلى المله وتحدير رقبة مؤمنة ، فمن لم جدد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله » «النساء ٩٢»

ويحسن تحرير الرقاب في غير ما ورد النص عليه حيثما وجب الشكر على النعمة ، والتوبة من الذنب ، وحسن الجزاء على الولاء

* * *

واانساء المملوكات أقدم فى التاريخ من الرجال المملوكين و فقد أوشك الزواج فى كثير من القبائل البدائية أن يكون كله سبيا واغتصابا من نساء القبائل الأخرى ولم تدع الحاجة قديما إلى استرقاق الرجال وإلا بعد وجود الأعمال التى توكل إلى الأسرى ويترفع عنها المقاتلون الأحرار وولم نسكان استرقاق الأسرى ثقلا على مالك الرقيق ويتحاماه أو يتخلص منه بقتله وكانت المرأة تقتنى للمعاشرة أو لخدمة البيت والمسرعى وهى خدمة سبقت ما يستخدم فيه الرجال من الصناعات ومطالب المعاشر وواسم ومطالب المعاشر وواسم الرجال من الصناعات ومطالب المعاش وواسم المهاش والمسرعى وهي فه الرجال من الصناعات ومطالب المعاشر والمسرع والمسرع

وتعتبر قضية الإماء والسرارى جزءا من قضية الرق على عمومه ، لولا أن المرأة المستعبدة تنفسرد بمشكلاتها التى سبقت مشكلات الرق فى المجتمعات البدائية ، لأن سبى النسساء أقسدم من تسخير الرجال فى العبودية ، ولأن مشكلات الإماء على اتصال وثيق بمشكلة المرأة فى بيتها وفى بيئتها الاجتماعية ، ولم تكن حقوق الزوجات الحرائر فى القدم تفضل كثيرا نصيب الإماء المستعبدات

ومن وجوه الخلاف بين رق المسرأة ورق الرجل أن العتق بسر كبير بالإنسان الذى سلبت حريته ، وهانت على الناس كرامته ، ولحت العتق لا يؤول بالجارية إلى حسرية تغبط عليها ، وهي بلا عائل ولا زوج ، وربما نقلها العتق من العبودية لسيد واحد إلى العبوذية لكل سيد تأوى إليه ،

ولم يكفل لها رزقا ولا عملا أكرم من أعمال العبيد المسخرين ، بغير حرية لها ولا اختبار .

وقد نظرت شريعة القرآن الكريم إلى القدارق بين الرجل والمدرأة في أمر العتق ، فعملت على نقل النساء الملوكات من رابطة العبودية إلى رابطة الزوجية ، وأمرت المسلمين بتزويجهن والبر بهن :

« وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ، إن يكونوا فقدراء يغنهم الله من فضله » معنهم الله من فضله »

« فإن خفتم آلا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم »

اسورة النساء ٣

ونضلت الزواج بالجارية الملوكة على الزواج بسليلة البيوت من المشركات ولو حسن مرآها في العين :

« ••• ولأمة مؤمنة شير من مشركة ولو أعجبتكم » • سورة البقرة ٢٢١،

وفرضت لهن حقوقهن كما فرضت الحقوق للأزواج :

« قسد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم »

سورة الأحزاب ٥٠, وجعلت أصحاب المسال ومن يملكونهم سواء فيما عندهم من رزق الله : « فما الذين فتضلُّوا بررادى رزقهم على ما ملكت أيمانهم فهم فيمه

ســواء» • •

ه سه ٠ ق النحل ٧١ ه

وحرص الإسلام على البر بهن فى عواطفهن وإحساسهن ، كما حسرص على البر بهن فى أرزاقهن ومعيشتهن ، فكان عليه السلام ينهى المسلم أن يقول : « عبدى وأمتى » وإنما يقول : « فتاى وفتاتى » كما يتحدث عن أبنائه ، وكانت وصيته بالصلاة والرقيق من آخر وصاياه صلوات الله عليه قبل انتسائه إلى الرفيق الأعلى

ولم يحصل أولئك المستضعفون من النساء والرجال على تلك المعاملة طوعا لأوامر دين من الأديان قبل الاسلام ، ولا تلبية لسعيهم أو خوفا من تمردهم

وعصيانهم ، ولم يكن أهد من أقوامهم يناصرون أو يتقبل منهم شكايتهم ، بل لم يكن من الأرقاء أنفسهم من يعتقد له حقا فى شكواه ، ويحسب أن الرق مظلمة أصابته بغير حقه وقد أسلم بعض الأرقاء من العبيد والاماء فلم يزيدوا عددا فى صدر الدعوة الاسلامية على أصابع اليدين ، ولم يكن لهم صوت مسموع فى شريعة الجاهلية ، ولا فى شريعة الاسلام ، إذ كانت شريعة الاسلام مما يتعلمه المسلمون من النبى ، ولم تكن مما يعلمونه إياه ، فمهما يأت به من آية مطاعة من آيات البر بالنساء المستضعفات اللاتى لا سدند لهن ولا عائل يرحمهن ، فانما هى آيته من الوحى السماوى تجرى على نسق واحد من آياته كافة ، فى تشريع الحقوق وتعليم الفرائض والواجبات ،

وارتفع الاسلام بأتباعه إلى منزلة من الانصاف للرقيق والرفق به ، لم تباغها الانسانية بآدابها وقوانينها ودساتيرها وأنظمتها بعد أكثر من ألف سنة ، ولكن المسلمين مع هذا قصروا في عهود شتى عن الشاو الرفيع الذي دعاهم دينهم إليه ، وأبيحت بينهم النخاسة التي حرمها الدين ، ونسيت بينهم الوصايا. التي ذكرهم بها الكتاب والسنة ، واستبيحت فيهم حقوق الأحرار والعبيد على السواء ، إلا أن الشريعة القرآنية المطهرة عملت بينهم عملها ، ولم تذهب آثارها سدى في حملتها ، ومن آثارها ما يثبت بالاحصاء والمقارنة ، كما تؤخذ من المقابلة بين عدد الأرقاء وبين حالتهم في بلاد الحضارة الاسلامية ، وبلاد الحضارة الأوربية والأمريكية : بغير حاجة إلى شرح طويل

فكل من بقى من الأرقاء فى البلاد الاسلامية بعد ثلاثة عشر قرنا لا يزيدون على مليونين منهم أزواج وزوجات دخلوا فى الأسر الحرة على سنة المساواة والمؤاخاة ومما له دلالته فى هذا الصدد أن ارتفاع المهانة عن الماليك فى العالم الاسلامى مكنهم غير مرة من إقامة الدول ، وارتقاء المناصب ، وولاية الوزارة والقيادة ، ومصاهرة البيوتات من أصحاب الملك والامارة ، ولو لم تفارقهم مسبة الرق التى لصقت بهم فى كل بيئة غير البيئة الاسلامية ، لما تمكنوا من الصعود فى منازل الاجتماع إلى هذه القمة ، ولا فارقوا قط منازل الوالى والعبيد ٠٠

وتتعقد المقابلة السريعة بين قسمة الرقيق فى ظل الشريعة الاسلامية وقسمته فى ظل الحضارة الغربية ، فتسفر عن الفارق البعيد بينهما بالأرقام والحقائق والأوضاع

فتجارة الرقيق خلال خمسين سنة جمعت فى القارتين الأمريكيتين أمة كبيرة ، تبلغ سلالتها اليوم سبة عشر مليونا فى الشامال والجنوب ، وأهدرت بينهم جميع الحقوق حتى حق الحياة إلى زمن قريب ، فكان من المناظر المالوفة شنق الزنجى بغير سبؤال ولا محاكمة على قارعة الطريق ، وكان إنصافهم بعرف القانون - خطوة متأخرة فى القرن العشرين لم تنفسح لهم فى الزمن الأخير إلا بعد المطالبة والمواثبة ، وبعد الاقتدار على الطلب مشمولا بالتهديد ، ومنه التهديد بالانمراب

* * *

ونمن نكتب هـذا الفصل وبين أيدينا المجلات الغربية نفسها ، تروى لنا قصة سيد في افريقية الجنوبية ، ذهب إلى المحكمة لأنه قتل زنجيا وعدنبه بالنفخ المتواصل حتى انفجر جنباه ، فكان عقابه من المحكمة غرامة مائتين وعشرة دولارات مقسطة على ستة شهور ، ولاحظ القضاء الانساني في هـذه الرأفة أن السيد الأبيض يحتمى بحق العزلة بين الأجناس Apaartheid في هـذه الرأفة أن السيد الأبيض يحتمى بحق العزلة بين الأجناس Baskap فلم تر الصحيفة في رواية الخبر من حرج في كتابته بعنوان « حق التعذيب » (١)

هـذه شريعة وتلك شريعة ، بينهما من الزمن قرابة أربعة عشر قرنا ، ومن الجهود الانسانية ثورات وأهوال وضحايا لا يحيط بها الاحصاء

⁽١) صحيفة نيوزويك عدد ٤ مايو سنة ١٩٥٩ م٠

الفصل الثاني عشر

المع_املة

عند الكلام على معاملة المرأة ، يتجه الذهن إلى أنواع متعددة من المعاملة لا تبنى على أساس واحد ، ولا تأتى من مصدر واحد ، ولا يلزم من تحقيقها فى بيئة أن يتحقق سائرها فى تلك البيئة ، ولا يستغرب فى مختلف البيئات أن يظهر نوع منها ، ويختفى النوع الآخر ، وأن يكون ظهور هذا بمقدار اختفاء ذاك ٥٠ لأن بعضها من صنع السلطة:الدنيوية أو الدينية ، وبعضها من صنع الغرائز والعادات الفطرية ، وبعضها من صنع المراسم والشعائر التى تتبدل مع الأمم والطبقات ، وبعضها من الأخلاق والشمائل التى تعلو أو تنحدر على حساب العوارض المتجددة من أطوار التهذيب والثقافة ، وأطوار الجهالة والضعة ، فلا يستغرب أن تتعارض فى كثير من الأزمنة ،

ومن العسير أن نحصر هذه المعاملات كما تتفق أو تتناقض فى كل بيئة نشات فيها ، ولكنها تتيسر لنا بتقسيمها إلى أنواعها التي تشملها في مجموعها ، وهي على التعميم والتغليب ثلاثة أنواع : معاملة القانون ، ومعاملة الأدب وما هو من قبيل الشمائل العرفية

فمعاملة القانون تخول المرأة حقوقها العامة وحقوقها الخاصة ، كما تنص عليها العقائد والدساتير ، ولقدمها فى دساتير الأمم العابرة حقوق الميراث ، وأحدثها حتى الانتخاب النيابي فى القرن العشرين

ومعاملة النسب تكسبها المرأة من صلة القرابة ، أيا كان حكم القانون في مركز المرأة وحقوقها ، فهي بهذه المسابة أم أو أخت أو بنت أو زوجة أو محرم تجب له الرعاية والحماية ، وقد تكون المرأة العزيزة عند ابنها ، أهون الخلائق عند عامة الناس ممن لا تربطهم بها آصرة القرابة ، ولا يحفلون بكرامة أهلها وحماتها ٠٠

ومعاملة الأدب ، وما هو من قبيل الشمائل العرفية ، قد يرعاها الناس ،

* * *

للقرآن الكريم شريعته المحكمة فى كل نوع من أنواع هذه المساملات ، وله فى كل معساملة دستورها الجامع الذى تتبعه تفصيلاته كمسا تتبع الفروع الأصدول ٠٠٠

معاملة الحقوق دستورها الجامع أن الرجل والمرأة سواء فى كل شىء ، وان النساء لهن ما للرجال ، وعليهن ما عليهم بالمعروف ، ثم يمتاز الرجال بدرجة هى درجة القوامة التى ثبتت لهم بتكوين الفطرة وتجارب التاريخ ، وليس فى هذا الامتياز خروج على شرعة المساواة حين تقضى المساواة بين الحقوق والواجبات ، وكل زيادة فى الحق ، تقابلها زيادة مثلها فى الواجب ، فهى المساواة المادلة فى اللباب

ومعاملة النسب دستورها فى القرآن الكريم إجلال الأمهات وصيانة البنات عن الجناية على حياتين ، والكراهية لمولدهن وتربيتين ، وإحالل الزوجات محل الأزواج فى السكن والماوى ، فلا يعزلن بمكان دون مكانهم ، ولا يسومهن الرجل أن يقمن حيث يأبى أن يقيم مع ذويه من الرجال ٠٠

ومعاملة الأدب تلخصها فى القرآن الكريم كلمتان: المعروف والحسنى ٠٠ فليس فى هـذا الكتاب المبين كلمـة تنص على معـاملة للمرأة فى حالى الرضى والغضب، وفى حالى الحب والجفاء، وفى حالى الزواج والطلاق، لم يصحبها التوكيد بعد التوكيد بوجوب المعروف والحسنى، وإنكار الاساءة والايذاء

والأساس الذى تبنى عليه هذه المساملات أهم فى الدلالة على روح التشريع من الأحكام والنصوص ٥٠ فهو أساس قوامه الاعتراف بالحق لأنه حق وتقديره ميزان الواجب لمصلحة الرأة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة النوع ، غير منظور فيه إلى قدوة الطلب أو قدوة الاكراه على قبوله ، وغير ملحوظ فيه أنه ترويج لدعوة من دعوات السياسة ، أو ضرورة من ضرورات لالادارة » الحكومية ، في ظرف من ظروف الحرج والمداراة ٠٠

وشعور المعاملة القرآنية للمرأة هو دستور « المرأة الخالدة » في وظيفتها النوعية ، ووظيفتها التي يصلح عليها البيت والمجتمع ، ما استقام نظام البيت ونظام الاجتماع

ويتضح معنى الأسس التى تبنى عليها المعاملات والحقوق عند المقابلة بين الأسس القرآنية ، وأسس المعاملة التى تلقتها المرأة من الحضارة الأوربية ، منذ حكمتها المبادىء الفكرية : وهى الثقافة اليونانية فى المصور القديمة وآداب الفروسية فى المصور الوسطى ، ودساتير الديمقراطية فى القرن التاسع عشر وما بعده

فالثقافة اليونانية فى ابان ازدهارها لم تعط المرأة شيئا تعلو به عن مقام الأنثى فى المجتمعات البدائية ، وتركتها فى عزلتها بالمنزل تنزوى فيه بعيدة عن مكان الزوج الذى يستقبل فيه أصحابه ويولم فيه ولائمه ، وعزلتها فى المجتمع من باب أولى ، كما عزلتها فى بيتها كلما استغنى عنها زوجها ، وربما عزلتها عن تدبير المنزل كلما رفعتها عن ضرورات الخدمة فيه كأنها حسبت أن الانقطاع عن تدبير المعيشة البيتية عالمة من عالمات اليسر والمقدرة ...

هــذا مكانها في الواقع ٠٠

فأما مكانها الذى اختارته لها الفلسفة المثالية فهو معادل لهذا المكان في الكفية الأخرى من الميزان

فالمشل الأعلى الذى رشحها له خيال أفلاطون فى مدينت الفاضلة ، أن تعتبرها الأمة ملكا مشاعا تنجب النسل لمن يختارها من الرجال ، وتتسلمه منها الأمة لتتوفر على تربيت ، فالمثل الأعلى للنساء فى المدينة الفاضلة انهن حظيرة مباحة من الإناث ، تؤدى وظيفة الولادة ، كما تؤديها إناث الحيوان ،

وتُستكثر عليها المزايا الشخصية التي تجعلها أما أفضل من أمهات ، أو زوجة أفضل من زوجات ، وتكل إليها أمانة التربية والاعداد للحياة العامة بعد سن الرضاع والحضانة !

فلا امرأة هناك فى هذه المدينة الفاضلة ، بل هناك قطيع من إناث الإنسان تجرى المفاضلة بين أفسراده كما تجرى بين إناث الأنعام فيما يلفت اليها أعين الذكور ، وهذه هى المعيشة المثالية التي تنزوى فيها « المرأة » كما انزوت في حجاب الحريم ، فهى كفة ميزان في عالم الواقع ، تعادل كفته الأخرى في عالم الخيال

وقد تقدم أن أرسطو كان ينعى على اسبرطة _ فى كتاب السياسة _ انها أباحت المرأة ما لا ينبعى لها من حق الميراث ورخصة الحرية ، فانتهت بها سياستها النسائية إلى السقوط

والشهور بين قراء القصص عن عصر الفروسية أنه عصر المراة الذهبى ، أو أنه عصر الفراس صاحب النخوة وهرواه من عقائل القصرور والحصون ولكنها صورة من صور الأحلام تنتهى مع المغالاة غيها وإلى سخرية مضحكة ، كتلك السخرية التي أبدع فيها الكاتب الأسباني سرفانتيز ، بما مثله لنا من خيلاء بطله دون كيشوت

وحقيقة ذلك العصر كما وصف صاحب كتاب « التاريخ الموجز النساء » (۱) إنه كان عصر الحصان لا عصر المارأة ، ومنه ما اقتبسناه فى كتابنا « عبقرية محمد » عن حالة المرأة فيه وفى العصور التى تلته حيث بقدول : « إن عصر الفروسية كان معروفا بما لوحظ فيه من فقدان الشباب على الجملة ـ الاحتمام بالجنس الآخر ، ولعلنا نقل من الدهشة لذلك . لو اننا وعينا كلمة الفروسية ، وذكرنا انها لم تكن ذات شأن بالسيدات كما كانت ذات شأن بالخيل ، على خلاف ما يروق الكثيرين أن يذكروه ، فقلتما بلغ الاحتمام بالمرأة مبلغ الاحتمام بالحصان فى عصر الفروسية . إلا على اعتبار انها عندوان ضيعة ، وإلى القارىء حادثة من كتاب « أغانى الأداب والتحيات يوان ضيعة ، وإلى القارىء حادثة من كتاب « أغانى الأداب والتحيات يوان ضيعة ، وإلى القارىء حادثة من كتاب « أغانى

جلست فى نافذتها ذات يوم فعبر بها فتيان - هما جاران وجربرت -Short History of Women by John Langdon Davies. (١)

وقال أحدهما: انظر • انظر • يا جربرت! وحق العذراء ما أجملها من فتاة • فلم يزد صاحبه على أن قاله : يا لهـذا الجواد من مخلوق جميل ! • • دون أن يلتفت بوجهه • وعاد صاحبه يقــول مرة أخرى : ما أحسبني رأيت قط فتــاة بهذه الملاحة • ما أجمل هاتين العينين السوداوين ! • • وانطلق وجربرت يقسول : إن جوادا قط ، لا يماثل هدذا الجواد ٠٠ ، وهي هادثة صغيرة ولكنها واضحة الدلالة ، إذ قلة الاهتمام تورث الازدراء • والحق أن عصر الغروسية يرينا بعض الشواهد الواضحة على هذا الازدراء ، وإليك مثلا حادثة في الكتاب المتقدم ، يروى فيها « إن اللكة بلانشفاور ذهبت إلى قرينها الملك بيبن Pepin تسأله معونة أهمل " رين • فأصفى إليها الملك ، شم استشاط غضبا ، ولطمها على أنفها بجمع يده ، فد قطت منه أربع قطرات من الدم ، وصاحت تقسول : « شسكرا لك م إن أرضاك هدذا فأعطني من يدك لطمة أخرى حين تشاء ٠٠ » ولم تكن هذه حادثة مفردة لأن الكلمات على هذا النصو كثيرا ما تتكرر ، كأنها صيغة محفوظة وكأنما كانت اللطمة بنمة اليد جزاء كل امرأة جسرت في عهد الفروسية على أن تواجه زوجها ممشورة مع ومنتي كانت المرأة تزف إلى زوجها عفو الساعة ، وكثيرا ما تزف إلى رجل لم تره قبل ذاك ، إما لتسهيل المحالفات الحربية والمدد العسكرى ، أو لتسهيل صفقة من صفقات الضياع ، ومتى كانت بعد زفافها إلى فارس مجنون بالحرب ، معطل الذكاء ، قد يكون في معظم الأحوال من الأميين ، عرضة للضرب كلما واجهتم بمخالفة _ أترى سيدة القصر إذن واجدة لها رحمة أو ملاذا من حياة الشقاء ، أو من صحبة قرين ليس لها بأهل ؟ »

* * *

ولقد تقدم الزمن فى الغرب من العصور المظلمة ، إلى عصور المفروسية ، إلى ما بعدها من طلائع العهد الحديث ، ولما تبرح المرأة فى منزلة مسفة ، لا تفضل ما كانت عليه فى الجاهلية العربية ، وقد تفضلها منزلة المرأة فى تلك الجاهلية .

« ففى سنة ١٧٩٠ بيعت امرأة فى أسواق إنجلترا بشلنين لأنها ثقلت بتكاليف معيشتها على الكنيسة التي كانت تؤويها • وبقيت المرأة إلى سنة ١٨٨٠ محرومة من حقها الكامل فى ملك العقار وحرية المقاضاة • • وكان

تعلم المسرأة سبة تشمئز منها النساء قبل الرجال ، فلما كانت اليصابات بلا كويل نتعلم فى جامعة جنيف سنة ١٨٤٩ – وهى أول طبيبة فى العالم – كانت النسوة المقيمات معها يقاطعنها ، ويأبين أن يكلمنها ، ويزوين ذيولهن من طريقها احتقارا لها ، كأنهن متحرزات من نجاسة يتقين مساسها ، ولما اجتهد بعضهم فى إقامة معهد يعلم النساء الطب بمدينة فلادلفيا الأمريكية ، أعلنت الجماعة الطبية بالمدينة انها تصادر كل طبيب يقبل التعليم بذلك المعهد وتصادر كل من يستشير أولئك الأطباء ٠٠٠»

وظلت آداب الفروسية سارية بعد عصر الفارس النبيل إلى عصر المنتلمان فى أوربا الحديثة ، تقضى فى معاملة المرأة بين علية القوم بالمراسم والمجاملات التى لا تتجاوز السكال التحية إلى الثقة والتقدير ، فيلام « المجتلمان » على التقصير فى عسدد الانحناءات وحركات الحفاوة وكلمات التقريظ ، ولا يفهم أحد من ذلك انه يعظمها ويوليها ثقته وتقديره ، ويخولها أصغر الحقوق التى لا يضن بها على الخدم والأتباع وهو يتصرح من إشارة مسيئة يواجه بها السيدة فى محفل السادة ولا يتصرح من القول المسىء إلى خدمه وأتباعه ، ولكنه لا يجعل ذلك مقياسا للفارق بين المرأة وبينهم فى الحقوق والواجبات ولا عنوانا المقيم الإنسانية فى تقديره

فآداب الفروسية ، وخليفتها الجنتلمانية ، لم تكن على أحسنها أيام ازدهارها ، إلا مظهرا من مظاهر السمت ، خالية من كل دلالة على القيم الإنسانية ، مثلها حكما أسلفنا حمشل التوقيع بصيغة « الخادم المطيع » في ذيل خطاب يعتقل به الحاكم سيده المطاع

ولو كانت تلك التحيات مقصورة بمعناها ، معبرة عن القيم الإنسانية فى نظر أصحابها لما استكثر القوم أن تنال المرأة كل حقوق الانتخاب ، وكل حقوق النيابة دفعة واحدة ، ولا احتاج الاعتراف لها بحق منها بعد حسق إلى انتظار عشرات السنين ، وموالاة الطلب من أواخر القرن التاسع عشر

إلى ما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، في أسبق البلدان إلى إجابة المطالب النسوية وإعداد المرأة لها بالتعليم ومباشرة الأعمال .

* * *

وتعتبر الدساتير الديمقراطية آخر المراحل التي شرعت للمرأة معاملة حديثة قائمة على المبادىء الفكرية ، ولكنها قامت في الواقع على إجراءات الضرورة ، ولم تقم على تقدير عادل للكائن الحي في قيمته الإنسانية ، ووظيفته النوعية التي بنيت عليها معاملة القرآن الكريم ، قبل عصر الديمقراطية وقبل مطالبة النساء والرجال معا بحقوق الانتخاب أو حقوق النيابة .٠٠

فالاقناع القوى الذى تمكنت به المرأة من استجابة مطالبها فى الدساتير الحديثة إنما هو احتياج الساسة إليها فى المصانع والمعامل عند نشوب الحرب العالمية ، وانصراف العاملين من الرجال إلى ميادين القتال ، وبمثل هذا الاقناع تمكن العمال الرجال ، وتمكن أبناء الأجناس المحرومة ، من تحقيق مطالبهم بعد إنكارها تارة والمراوغة فيها تارة أخصرى ٠٠

وهــذا وأشباهه بعض ما عنيناه باختلاف القواعد والمبادىء التى تصدر عنها الشريعة القرآنية ، وتصدر عنها سائر الشرائع في معاملة المرأة .

تلك شريعة المق للمق ، وشريعة المق بمقدار مصلحة المراة ، ومصلحة الأمة ، ومصلحة الانسانية ، وهدفه شرائع الضرورات والاجراءات التي تزن الأمور بميزانها المتقلب الجزاف •

وقد مضت حقوق الاجراءات هذه شوطا آخر بعد شوط الدساتير الديمقراطية ، وهو الشوط الذي ذهب إليه أتباع المادية الاقتصادية ، ودعاة الهدم المسلطة على كل نظام اجتماعي وأوله نظام الأسرة والبيت •

فهؤلاء الماديون الاقتصاديون يجرون على ديدنهم فى توزيع الحقوق ، بمقدار ما فيها من الاستثارة والاغراء بالفوضى والعصيان ، وحقوقهم التى يغدقونها على المرأة لا تشرفها ولا تستحق منها الغبطة والرضوان إن نظرت إلى معناها ، فإنهم لم يهبوا لها المساواة إلا بعد إنكارهم لجميع

المنزايا وهبسوطهم بالقيم الإنسانية إلى حضيض لا ترتفع فيه قيمة ، ولا يعلو فيه رأس على رأس ، ولا يأذن بشىء غير المساواة بيزا أعظم إنسان واتفه مخلوق من ضعفاء العقول والأخلاق ، فالمرأة فى دعوتهم سواء ، لأن كل شىء سواء ، ولأنه لا يوجد فى الخلق غير هذا السواء ،

فمساواتهم قائمة على التجريد من المنزايا ، لا على الاعتراف والتسليم بالمزايا المحرومة ، وقوامها السلب والهدم ، ولا قسوام لها على الاعطاء والبناء ٠٠

ودستور هـذه الفلسفة المـادية الاقتصادية ، أن الأحيـاء جميعا سواء في الصفات ، وأن الفـوارق إنمـا تعرض لهم من البيئة والظروف ، وعنـدهم أن البيئة والظروف في العالم الإنساني هما كلمتان مرادفتان لعوامل الإنتاج .

وكل هذا من اللجاجة الخاوية التي لا تقول شيئًا نافعا لأنها لا تقول ، ولا تعرف ، ما هي جميع العوامل الظاهرة والخفية التي تؤدي إلى تعدد الفوارق بين الأحياء ٠

قهده الغوارق محسوبة مدركة فى كل مكان وفى كل شىء ، وفى الأرض ، حيث يعيش الانسان ويعيش معه سائر الأحياء ، أو فى السماء حيث تجول الأجرام السماوية فى كل مجال •

وننظر إلى السماوات الفساح ، فلا نرى فيها نجمين اثنين يتشابهان في الحجم ، والسرعة ، وقدوة الاضاءة ، وشحنة الجو ، وفعل الجاذبية ، وقدم النشأة والدوران •

وعلى الشجرة الواحدة التى تسقى بماء واحد ، وتتلقى النور من جو واحد ، تنظر إلى فرع من فروع الغصن الكثيرة فلا ترى عليه ورقتين اثنتين تتشابهان فى صبغة اللون ، أو فى رسم الشكل ، أو فى خطوط النقش ، أو فى عدد الزوايا حول حوافيها ، أو فى صفة واحدة من الصفات التى تدرك بالحواس ، فضلا عن الصفات التى لا تدرك بغير المجاهر ومواد التحليل .

فمهما يكن من معنى البيئة والظروف عند الماديين الاقتصاديين فهو شيء لا يحصر ، ولا يمنع الفوارق بين الأشياء ، وكل ما يمنع هذه الفوارق

فهو شلل فى صميم التكوين ، يتغلغل إلى أعمق الأعماق فى ورقة الشجرة ، وقطعة الخشب ، ودع ضمير الإنسان وعقل الإنسان

ولكن القول بمنع هذه الفوارق لازم للدعوة التى تهدم كل قمة ، وتسوى القمم بالحضيض ، وعندئذ تنعم المرأة عندهم بالساواة ، لأنه ما من شيء فى الدنيا أقل من هذه المساواة ، لا لأن المساواة تحلها فى مكان ترتفع إليه

وكلها دعوات عند أصحابها لا حقيقة لها إلا أنها ذريعة من ذرائع التحريض والتهييج ، تعطى المضدوعين بها من الرضى بمقدار ما تعنزهم إلى السخط والنقمة ، وفى سبيلها ينهدم _ فيما انهدم من القيم الانسانية _ أشرف مكان تلوذ به المرأة النافعة ، وهدو مكانها فى الأسرة : وذنب الأسرة عند أعداء المزايا الانسانية أنها نظام ينقل ميراث المزايا وآداب العرف والعقيدة ، كما ينقل ميراث الأرزاق و ولا بد أن تسكون نفاية ضائعة حقال الله التي تقصر بها آمالها الأنثوية دون التطلع إلى منزلة ربة الدار وأم البنين ، فلا يرفعها فى نظر نفسها إلا أن تكون واحدة من قطيع الاناث!

* * *

وتتلاقى مبادىء المعاملة التى تنالها المرأة من الصفارة الغربية ، منف عهد الثقافة اليونانية إلى عهد الدساتير الديمقراطية • فليس هناك كبير تفاضل بين الاهمال المشاع في حريم أثينا وجمهورية أفلاطون ، وبين مساواة المادية الاقتصادية ، التى نيس دونها شيء ، لأنها تنزل بالمساواة من القمة إلى الحضيض !

والعيب المسترك بين هذه المعاملات أنها ترجع إلى اعتبارات منفصلة عن تقدير المرأة على حسب حقيقتها الفطرية بمعزل عن مظالم المجتمع وإجراءات الحكم ، ومناورات السياسة

وستنقضى جميعا بانقضاء هذه الاعتبارات الموقوتة ، فلا بقاء بعدها لمعاملة دائمة غير المعاملة المستقرة على أسساس الفطرة ومصلحة النسوع كله : وهي المعاملة بالحسنى والمعروف على سنئة المساواة بين الحقوق والواجبات ٠٠

القصل الثالث عشر مشكسلات البيست

الأسرة وحدة اجتماعية تحتاج كغيرها من الوحدات إلى نظامها الخاص الذى تعدول عليه فى جمع شملها ، وإصلاح شأنها ، وحل الشكلات والخلافات التى تعدرض الأعضائها

ولكنها أحسوج من سسائر الوحسدات إلى الدقة والحكمة فى نظامها الفاص بها ، لأنه نظام يناسبها دون غيرها ، ولا يتسكرر على مثالها فى وحسدة من وحسدات المجتمع ، أو فئسة من فئاته

فالشركة التجارية مشلا موحدة اجتماعية ، لها نظامها الخاص بها ، وقد تكون لها أنظمتها المفتلفة على حسب تأليفها ، ولا بد لها ولنظائرها جميعا من روح المودة ، وصدق المعونة ، لحسن الانتظام وتحقيق المصلحة المتبادلة ٠٠

إلا أنها قد تعول في أهم أعمالها على أرقام الحساب ، وشروط الاتفاق لتسيير تلك الأعمال وتيسيرها

أما الأسرة فلا ينفعها أن تعول في علاقاتها على الشروط التي يفصل فيها وازع القضاء ، أو وازع الشرطة ، ولا مساك لها إن لم تتماسك بينها بنظام يغنيها عن تحكيم القانون ، أو تحكيم الشرطة ، في كمل خلاف يطرأ على علاقاتها ...

غإن الخلاف والوفاق فى الأسرة يدوران على دخائل النفسوس ، ولفتات الشعور ، ولمحسات البشاشة والعبسوس ، وقسد يبسدا الخسلاف وينتهى فى لحظة ، وقسد ينشأ فى كل ساعة تتبدل فيهسا أذواق الطعام والكساء ، ودواعى الزيارة والاستقبال بين الأهل والصحاب • ولا يوجسد بين النساس نظام عام يلجأ إليسه المختلفون على أمسال هسذه الأمسور ، كلما طسرات فى لحظة من لحظاتها ، وهى مما يطرأ فى جميع الأوقات

كذلك لا تترك هدفه الخلافات بغير ضابط يتداركها ، وينفسع ابناء الأسرة عند احتياجهم إلى الانتفاع به في حينه

فلا غنى لهده الوحدة عن نظامها ، وأول المقتضيات العامة فى نظام كل وحدة أن يكون لها رئيسها المسئول عنها

ورئيس الأسرة المسئول عنها هو الزوج: عائل البيت وأبو الأبنساء، ومالك زمام الأمر والنهى فيه

إذا جاء المطل من حذا الرئيس ، فنتيجة حذا المطل كنتيجة كل خلل يرول يصيب الوحدة من رئيسها ، يزول الرئيس ، وتزول الوحدة ، ولكن لا يزول النظام ، ولا تزول الحاجة إليه ، فان نظام الدولة لا يزول لملل رؤسائها ، ونظام المحاكم لا يزول لمفلل قضاتها ، ونظام الشركات لا يزول لعجز مدير لها ، أو لمفيانته والمتلاسه

نظام الأسرة باق ، وحاجت إلى الولى الذى يتولاه باقية ، وللذين هم فى ولاية هذا الرئيس أن يحاسبوه إذن بحساب الشريعة العامة ، حيثما يجدى هذا الحساب

ولا جدال حول نظام الأسرة فى حق الأب على أبنائه الصغار إذا خالفوه ، واستوجبوا عقابه ، فليس يقدح فى هذا الحق من وجهته العامة أن الآباء الصالحين قليلون ، وأنه ليس كل جزاء يوقعه الأب بأبنائه عدلا وصلاحا ، وإنما مناط حقه على علاته أن إلغاءه أخطر من الخلل فى تنفيذه ، وأنه لا يوجد فى العالم آباء مثاليون ولا أبناء مثاليون

وهدذا هو بعينه مناط المحق فى أمر الزوج والزوجة حدول نظام الأسرة ، فليس فى العالم زوج مثالى ولا زوجة مثالية ، وليس تصرف الزوج بصواب فى كل حال ، ولا اعتراض الزوجة عليه بصواب فى كل حال ، ولا اعتراض الزوجة عليه بصواب فى كل حال ، ولكن الصواب فى كل حال أن يكون للوحدة الاجتماعية نظام ، وأن يكون للنظام رئيس يتولاه ، فى كل حال أن يكون للنظام رئيس يتولاه ، وإنها لخطة واحدة من ثلاث : أن يكون كل خلاف بين الزوجين سببا لانطلاق المرأة من بيتها ، أو أن يحضر القاضى أو الشرطة كل خلاف ويفصلوا فيه بالجزاء ، أو أن يعهد إلى عائل البيت بتدارك الخلاف بوسائله بين

احضان البيت ، وهــو المستول عمـا يجنيه وعما يؤدى إليــه ، إذا بلغ الكتاب الجله وتعــذر الوفاق

وأسلم الخطط الثلاث ، وأقسربها إلى المعقسول والواقسع ، هي خطسة القسرآن الكريم ٠٠

وتجمعها كلها هاتان الآيتان من سمورة النساء:

« والسُّلاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن الطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا ، إن الله كان عليا كبيرا . وإن خفتم شهقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا » الآية ٣٤، ٣٥،

فالنصيحة الحسنة أول ما يعالج ب الرجل خلافه مع زوجت ، غان لم تنجح ، فالمقطيعة في المنزل دون الانقطاع عنه ، فإن لم تنجح فالمقوبة البدنية بغير إيذاء ، فإن خيف الشقاق فالتحكيم بين الأقربين من الطرفين

ومن الضمان للزوجة في جميع هذه الخلافات انها تملك أن تدفع عنها النشوز من زوجها إذا خشيت إعراضه: « وإن امرآة" خافت من معلها نشوزا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير" » • • • و إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا ، والصلح خير" » • • • و إلى النساء ١٢٨٠ و النساء ١٨٤٠ و النساء النساء ١٨٤٠ و الن

وسبيل الصلح كسبيل الصلح الذى يلجأ إليه الزوج ، وهو التحكيم ، ويخطى بعض المفسرين فيحسب أن العقوبة بالقطيعة والهجر فى المضاجع ، تروع المرأة بما ينالها من الايلام الحسى ، وقوات المتعة الجسدية ، إذ كانت حكمة القرآن الكريم أبلغ من ذلك ، وأنفع فى هذه المصومة الزوجية ، وإنما تردع هذه العقوبة المرأة لأنها تذكرها بالمقدرة التى توجب للرجل الطاعة فى أعماق وجدائها ، وهى مقدرة العزم والارادة والغلبة على الدوافع الحسية ، وبهده المقدرة المعرفة من المرأة أن يطاع ، فلا تشمر بالمغضاضة من تسليمها له بهده الطاعة

قال الأستاذ رشيد رضا رحمه الله فى كتابه « نداء للجنس اللطيف » :

« أما الهجر فهو ضرب من ضروب التأديب لمن تحب زوجها ، ويشق عليها
هجره إياها ، ولا يتحقق هذا بهجر المضجع نفسه ، وهو الفراش ، ولا بهجر

الحجرة التي يكون فيها الاضطجاع، وإنما يتحقق بهجر في الفراش نفسه، وتعمد هجر الغراش أو الحجرة زيادة في العقوبة لم يأذن بها الله تعالى، وربما يكون سببا لزيادة الجفوة، وفي الهجر في المضجع نفسه معنى لا يتحقق بهجر المضجع والبيت الذي هو فيه، لأن الاجتماع في المضجع هو الذي يهيج شعور الزوجية، فتسكن نفس كل من الزوجين إلى الآخر، ويزول اضطرابها الذي أثارته الحوادث قبل ذلك، فإذا هجر المرأة وأعرض عنها في هذه الحالة رجا أن يدعوها ذلك الشعور والسكون النفسي إلى سواله عن السبب، ويهبط بها من نشر المخالفة إلى صفصف الموافقة .. » .

والذي نراه _ وذكرناه في كتابنا عن عبقرية محمد _ أن الأستاذ رحمه الله قد أخطأه المراد الدقيق في هدده العقوبة النفسية ، وأن الحكمة في إيثارها أعمق جدا من ظاهر الأمر كما رآه الأستاذ • فأبلغ العقوبات ولا ريب هي العقوبة التي تمس الانسان في غروره ، وتشككه في صميم كيانه: فى المزية التى يعتز بها ويحسبها مناط وجوده وتكوينه • والمرأة تعلم أنها ضعيفة إلى جانب الرجل ، ولكنها لا تأسى لذلك ما علمت أنها فاتنة له ، وانها غالبته بفتنتها ، وقادرة على تعويض ضعفها ، بما تبعثه فيه من شوق إليها ورغبة فيها • فليكن له ما شاء من قوة فلها ما تشاء من سمر وفتنـة ، وعزاؤها الأكبر عن ضعفها أن فتنتها لا تقاوم ، وحسبها أنها لا تقاوم بديلا من القوة والضلاعة في الأجساد والعقول • فاذا قاربت الرجل مضاجعة له ، وهي في أشد حالاتها إغراء بالفتنة ثم لم يبالها ، ولم يؤخذ بسحرها ، فما الذي يقع في وقرها ، وهي تهجس بما تهجس به في صدرها ؟ أفوات سرور ؟ أحنين إلى السؤال والمعابثة ؟ كلا ٠٠ بل يقع فى وقرها أن تشك فى صميم أنوثتها ، وأن ترى الرجل فى أقدر حالاته جديرا بهيبتها وإذعانها ، وأن تشعر بالضعف ثم لا تتعزى بالفتنة ولا بغلبة الرغبة • فهو مالك أمره إلى جانبها ، وهي إلى جانبه لا تملك شيئًا إلا أن تتقرب إلى التسليم ، وتفر من هوان سحرها في نظرها قبل فرارها من هوان سحرها في نظر مضاجعها ٠ فهدذا تأديب نفس وليس بتأديب جسد ، بل هدذا هو الصراع الذي تتجسرد فيه الأنثى من كل سلاح • لأنها جربت أمضى سلاح في يديها ، فارتدت

بعده إلى الهزيمة التى لا تكابر نفسها فيها ٥٠ فانما تكابر ضعفها حين تلوذ بفنتنها ، فاذا لاذت بها فخذلتها ، فان يبقى لها ما تلوذ به بعد ذاك ٥ وهنا حكمة العقوبة البالغة التى لا تقاس بفوات متعة ، ولا باغتنام غرصة ، للمديث والمعابثة ٥٠ إنما العقوبة إبطال العصيان ، ولن يبطل العصيان بشىء كما يبطل باحساس العاصى غاية ضعفه ، وغاية قوة من يعصيه ، والهجر في المضاجع هو بعثابة الرجوع إلى هذا الاحساس ٥٠ »

ولا اعتراض لأحد من المتقدمين أو المتأخرين على عقوبة من هدفه العقوبات جميعا ، فيما خلا العقوبة البدنية ، وهو فيما يبدو لأيسر نظرة داعتراض متعجل فى غير فهم وعلى غير جدوى ، وليس هذا الاعتراض بالجائز إلا على وجه واحد • وهو أن العالم لا تخلق فيه امرأة تستحق التأديب البدنى ، أو يصلحها هذا التأديب • وانه لسخف يجوز أن يتحذلق به من شاء على حساب نفسه ، إظهارا لدعوى النخوة والفروسية فى غير موضعها • وليس بالجائز أن يتحذلق به على حساب الشريعة أو الطبيعة ، ولا على حساب كيان الأسرة وكيان الحياة الاجتماعية • •

* * *

إن القصام مقام عتوبة بل مقام العقوبة بعد بطلان النصيحة وبطلان القطيعة و ولم يخل العالم الانساني رجالا ونساء ممن يعاقبون بما يعاقب به المذنبون ، فما دام في هدذا العالم امرأة من ألف امرأة تصلحها العقوبة البدنية ، فالشريعة التي يفوتها أن تذكرها ناقصة ، والشريعة التي تؤثر عليها هدم الأسرة مقصرة ضارة ، واللغط بهده الحذاقسة نفاق رخيص ، والتماس للسمعة الباطلة بأخبث أثمانها وقد أجازت الشرائع عقوبة الأبدان للجنود ، ولها مندوحة عنها بقطع الوظيفة ، وتأخير الترقية والحرمان من الأجازات والحريات ، فاذا امتنع العقاب بغيرها لبعض النساء ، فلا غضاضة على النساء جميعا في إباحتها وما يقول عاقل إن عقوبة الجناة تغض من الأبرياء ، وإلا لوجب إسقاط جميع العقوبات من جميع القوانين ٠٠

وسنرى غيما يلى من بيان القيود التى أحيطت بها هذه العقوبة انها فى حكم الاسلام جد كريهة ، وما أبيحت إلا لاتقاء ما هو أكره منها ، وهو الطلاق ٠٠

القصل الرابع عشر

القرآن والزمسن

بقى القرآن الكريم فى العالم الاسلامى نحو الف وأربعمائة سنة قوة عاملة يعتصم بها فى إقباله وإدباره ، وفى عزته وانكساره ، بل كان هو القوة العاملة التى نفعته حين فارقت جميع القوى التى تنتفع بها الأمم ، فكان له قوة تعينه على التقدم والنماء كما كان له قوة تعينه على الثبات والمقاومة ، وابتلى المسلمون فى أيام ضعفهم بسطوة الطامعين فيهم ، وعداوة القادرين عليهم ، فلا تعرف دولة من الدول الطاغية المتغلبة لم تفتح بلدا من بلدان السلمين ، أو تدخله بالحيلة والمكيدة ، ولا تعرف لهذه البلاد المغلوبة قوة تعوذ بها ، وتأبى عليها أن تسلم بالهزيمة ، وتنهضم فى جوف الدول المحيطة بها ، غير إيمانها بهذا الكتاب : إن الايمان بالقرآن وقبول الخضوع لغير رب العالمين ، نقيضان لا يجتمعان فى قلب إنسان ، و

ونحن اليوم ننظر إلى الدول الغالبة ، فلا نرى لأبنائها حيرة أشد من حيرتهم فى البحث عن الايمان الموجه والعقيدة الراجية : كلهم يريدون أن يستقروا على أمل فى الحياة ، وعلى فكرة واثقة بالعمل الصالح ، والرجاء الموفق ، والسعى المطمئن إلى هداه ، وإلى المصير وإن كان لا يراه .

وعندنا نحن هذا الايمان الموجه وهذه العقيدة الراجية: عندنا الايمان متأصلا ، والعقيدة ناجية من تجارب الزمن ، مختبرة بالمحن والشدائد ، صالحة لكل أمس ، كان في يوم من الأيام غدا مجهولا ، تبل أن يماط عند حجاب الغيب ، صالحة لكل غد نستقبله ونجهله اليوم ، ولكننا لا نجهل أن الايمان غيد قوة وأن ديننا يمنحنا تلك القوة ، وأننا على سنة القصد على الأقل حين نفيد مما في أيدينا ولا ننبذه جزافا لنبحث عن سواه ، وقد جرب غيرنا سدواه حيث اضطرته فاقه العقيدة إلى التجربة المجهولة ، فاذا هو في طريق العقيدة على غير اعتقاد ، وإذا هو يشد الرحال ليبحث عن الزاد ، ولا رحلة بغير زاد ،

لقد كان هذا الدين حافظا لنا فى أمسنا ، فما لنا لا نحفظه فى يومنا وغدنا ولا شطط ولا مشقة ؟ وماذا ينكر اليوم أو الغد منه ، وهو يسير معمه حيث سار ٠٠ ويمده من قوة ويسدده من عشار ؟

إنه دين رب العالمين ٠٠

إنه دين إنسان العالمين ! دين الانسان الذي يستقبل ربسه حيث يكون ، وحينما يكون ، فأين ولئى فثم وجه الله ، وثم وحينما يكون ، فأين ولئى فثم وكل سماء وكل منزل وكل حين

إن « إنسان العالمين » يعيش اليوم كما عاش بالأمس ، بل يعيش في يومه العاضر أكثر مما عاش في أمسه الدابر ، لأن الأمس قد كان أمس هدذا العالم ، وذلك العالم حيث لا يلتقى عالم وعالم ، وأما « العالمون » فانها لمن صنع التاريخ الذي لم تنقض عليه سنون

* * *

وقد آمن دين القرآن بالإنسان الحى فى كل زمن ، وأعطاه حقب مقترنا بحق الحياة ، غير موقوف على دسساتير السلطان والمال ، ولا على أصوات الانتخاب وندوات النواب : إنسان مسئول يملك حقب وواجب بشفاعة واحدة هى شفاعة الحياة ، لم يسبق دينه فيودعه ويعرض عنه ، بل سبقه دينه عهودا طوالا ويسبقه بعد اليوم أطول مما سبقه من عهود

ولا ضير على الدين أن يثبت ويستقر

بل على الدين الصالح أن يثبت ويستقر

وإنما الضير أن يفهمه زمن ولا يفهمه زمن ، وأن يكون فيه هائل بينه وبين ضمير الانسان فى زمن من الأزمان • وتنزه دين القرآن عن ههذا الجمود • فانه لعلى الغاية مما يطلب لدين ينتظم الملايين من العارفين والجاهلين مئسات السنين ، ويخلص بينهم إلى ضمير المؤمن بالله فى كل عصر ، وليس عليه من حسيب غير هداية الضمير

وفى الصفحات التالية مثل لفهم آيات الكتاب على مدى ألف وثلثمائة سنة توالى غيها المفسرون ليفهموا آيات الحساب والعقاب بين الزوجين ، وبدا من أساليبهم الفظا ومعنى انهم تغيروا مع الزمن شعورا وفهما ، ولم يمنعهم

كتابهم أن يتغيروا ، ولا هو بمانع أهدا يتلوهم أن يتغير جهده من التغير ، كيفما كان تغير الفهم والشعور في هذه الأمور

وعلى هـذا المثال نحتفظ بالقرآن ، ونحتفظ بالزمن ، ونعبر مئات السنين في بضع صفحات ولا يزال في الأمد متسع لأخرى من مئات السنين ٠٠

ونختار للمقابلة بين التفاسير آخر الآيات التي استشهدنا بها لشريعة القرآن في معاملة المرأة ، وهي آيات النشوز في سورة النساء ، نبدؤها بابن عباس ونختمها بالأئمة من أبناء القرن الثالث عشر ، ولم يخالفهم من ظهر بعدهم من المفسرين إلى هدد الأيام

* * *

« • • • فالصالحات قانتات هافظات الغيب بما حفظ الله واللاتى تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن ، فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا • إن الله كان عليا كبيرا ، وإن خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدا إصلاحا يوفق الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا • • » والنساء ٣٤ ، ٣٥»

قال ابن عباس: (١)

« (فعظوهن) بالعلم والقرآن (اهجروهن فى المساجع) حولوا عنهن و جوهكم فى الفراش (واضربوهن) ضربا غير مبرح ولا شائن (فإن أطعنكم) فى المضاجع (فلا تبغوا) فلا تطلبوا (عليهن سبيلا) فى الحسب (إن الله كان عليا) أعلى من كل شىء (كبيرا) أكبر من كل شىء ، يكلفكم ذلك فسلا تكلفوا من النساء ما لا طاقة لهن به من المحبة »

وجاء في تفسير الطبري (٢) المتوفي سنة ٣١٠ ه :

« واهجروهن في المضاجع » حدثنا المثنى بعد إسناد • • قال :

لا يهجرها إلا في المبيت في المضجع ، ليس له أن يهجر في كلام ولا شيء الا في الفراش مع فلا يكلفها أن تحبه ، فإن قلبها ليس في يديها ، ولا معنى

⁽۱) تنویر المقیاس من تفسیر ابن عباس لأبی طاهر محمد بن یعقوب الفیروزبادی ۰ (۲) جامع البیان عن تأویل آی القرآن ، تألیف أبی جعفر محمد بن جریر الطیری ۰

للهجر فى كلام العرب ، إلا على أحدد ثلاثة أوجه ، أحدها هجر الرجل كلام الرجل وحديثه ، وذلك رفضه وتركه ، يقال منه : هجر فلان أهله يهجرها هجرا وهجرانا والآخر الاكثار من الكلام بترديد ، كهيئة كلام الهازى ، يقال منه : هجر فلان فى كلامه يهجر هجرا ، إذا هذى ، ومدد الكلمة ، وما زالت تلك هجيراه وأهجيراه ، والثالث هجر البعير وهو حبل يربط فى حقويها ورسغها

قال حيان : حدثنا ابن المبارك • قال : أخبرنا يحيى بن بشر سمع عكرمة يقول فى قوله : « واضربوهن » ضربا غير مبرح قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « واضربوهن إذا عصينكم فى المعروف ، ضربا غير مبرح »

« فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن " سبيلا » بقول : « فإن أطاعتك فلا تبغ عليها العمل »

وجاء فى تفسير الزمضرى (١) المتوفى سنة ٣٥٨ ه « نشوزها أو نشوصها أن تعصى زوجها ولا تطمئن إليه وأصله الانزعاج (فى المضاجع) فى المراقد أى لا تداخلوهن تحت اللحف ، وهو كناية عن الجماع وقيل هو أن يوليها ظهره فى المضجع وقيل فى المضاجع فى بيوتهن التى يبتن فيها أى لا تبايتوهن ، وقترىء فى المضجع والمضطجع وذلك لتعرف أحوالهن وتحقق أمرهن فى النشوز أمر بوعظهن أولا ثم هجرانهن ثم بالضرب إن لم ينجع فيهن الوعظ والهجسران وقيل معناه اكرهوهي على الجماع واربطوهن من هجر البعير إذا شده بالهجار وهندا من تفسير الثقلاء وقالوا يجب أن يكون ضربا غير مبرح لا يجرحها ولا يكسر لها عظما ويتجنب الوجه وعن النبى صلى الله عليه وسلم ولا يكسر لها عظما ويتجنب الوجه وعن النبى صلى الله عليه وسلم «علق صوتك حيث يراه أهلك » وعن أسماء بنت أبى بكر الصديق رضى الله عليه المدين رضى الله عليه عليه على إحدانا عنه لهود المشجب بكسره عليها

ويروى عن الزبير أبيات منها:

⁽١) تفسير أبي القاسم بن عمر بن محمدين بن عمر الخوارزمي الزمخشري٠

« ولولا بنوها حولها لخبطتها »

(فسلا تبغوا عليهن مسبيلا) فأزيلوا عنهن التعرض بالأذى والتوبيخ والتجنى وتوبوا عليهن واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن بعد رجوعهن إلى الطساعة والانقياد وترك النشوز

وجاء فى تفسير القرطبي (١) المتوفى سنة ٢٧١ ه :

« السابعة قوله تعالى: (واهجروهن في المضاجع) وقرأ ابن مسعود والنخعى وغيرهما « في المضجع » على الإفراد ، كأنه جنس يؤدى على الجميع • والهجر في المضاجع هو أن يضاجعها ويوليها ظهره ولا يجامعها ، عن ابن عباس وغيره • وقال مجاهد : جنبوا مضاجعتهن فيتقدر على هذا الكلام حذف ، ويعضده « اهجروهن » من الهجران وهو البعد ، يقال : هجره أي تباعد ونأى عنه • ولا يمكن بعدها أن يترك مضاجعتها • وقال معناه ابراهيم النضعى والشعبى وقتادة والحسن البصرى ، رواه ابن وهب وابن القاسم عن مالك ، والمتاره ابن العربي وقال : حملوا الأمر على الأكثر الموفي ويكون هذا القول كما تقول : اهجره في الله • وهذا أصل مالك • •

قلت هـذا قول هسن فإن الزوج إذا أعرض عن فراشها فإن كانت محبة للزوج فذلك يشق عليها فترجع للصلاح ، وإن كانت مبغضة فيظهر النشوز منها ، فيتبين أن النشوز من قبلها ، وقيل : « اهجروهن » من الهجر وهمو القبيح من الحكلام ، أى غلظوا عليهن فى القهول وضاجعوهن للجماع وغيره ، قال معناه سفيان ، وروى عن ابن عباس ، وقيل : أى شدوهن وثاقا فى بيهوتهن ، من قولهم : هجر البعير أى ربطه بالهجار ، وههو حبل يشد به البعير وههو اختيار الطبرى وقسدح فى سائر الأقهوال ، وفى كلامه فى هذا الموضع نظر ، وقسد رد عليه القاضى أبو بكر بن العربى من أهكامه التأويل هدذا : يا لها من هفوة من عالم بالقصى أبو بكر بن العربى من أهكامه التأويل هدذا : يا لها من هفوة من عالم بالقصر أن والسئة والذى حمله على هذا التأويل هديث غريب رواه ابن وهب عن مالك أن أسماء بنت أبى بكر الصديق الته الزبير بن العوام وكانت تضرح حتى عوتب فى ذلك ، قال : وعتب

⁽١) الجامع الحكام القرآن البي عبد الله محمد بن أحمد الانصاري القرطبي.

عليها وعلى ضربها ، فعقد شعر واحدة بالأخدى ثم ضربهما ضربا شديدا ، وكانت الضرة أحسن اتقاء ، وكانت أسماء لا تتقى ، وكان الضرب لها أكثر ، فشكت إلى أبيها أبى بكر رضى الله عنه فقال لها: أى بنيئة اصبرى ، فإن الزبير رجل صالح ، ولعله أن يكون زوجك فى الجنة ولقد بلغنى أن الرجل إذا ابتكر بامرأة تزوجها فى الجنة ، فرأى الربط والعقد مع احتمال اللفظ مع فعل الزبير على هذا التفسير ، وهذا الهجر غايته عند العلماء شهر ، كما فعل النبى عين أسر أمرا إلى حفصة فأفشت إلى عائشة ، وتظاهرتا إليه ولا يبلغ به الأربعة أشهر التى ضرب الله أجلا عذرا للمولى

« الثامنة : (واضربوهن) أمر اللسه أن يبدأ النساء بالموعظة أولا تسم بالهجران ، فإن لم ينجعا فالضرب ، فإنه حسو الذي يصلحها له ويحملها على توفيسة حقم و والضرب في همذه الآية هو ضرب بالأدب غمير المبرح ، ومسو الذي لا يسكسر لهسا عظما ولا يشسين جارحة كاللسكزة ونحوها ، فأن المقصود منه الصلاح لا غيير • فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان ، وكذلك القول في ضرب المؤدب غلامه لتعليم القرآن والأدب وفي صحيح مسلم : « اتقوا الله في النسساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله واستحللتم فروجهن بكلمة الله وإحكم عليهن ألا يوطئن فرشحكم أحدا تسكر هونه • فإن فعلن فاضربوهن ضربا غير مبرح » الحديث أخرجه من حديث جابر الطويل في الحج ، أي لا يدخلن منازلكم أحدا ممن تكرهونه من الأقارب والنساء والأجانب وعلى هذا يجعل ما رواه الترمذي وصحمه عن عمرو بن الأحوص انه شهد حجة الوداع مسع رسول اللسه صلى الله عليه ومسلم محمد الله وأثنى عليه وذكر ووعظ فقال : « ألا واستوصوا بالنساء خميراً غانهن عموان عندكم لا تملكون منهن شيئًا غمير ذلك إلا أن يأتين مِفاحشة مبينة ، فإن فعلن فأهجروهن في المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح فإن أطعنكم فلا تبغرا عليهن سبيلا • ألا إن لكم على نسائكم حقا ، ولنسائكم عليكم حقا ، فأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم أحدا تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم من تكرهون ، ألا وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن » • قال : حديث حسن صحيـح فقسوله: « بفاحشة مبينة يريد لا يدخلن من يسكرهه أزواجهن ، وليس المراد بذلك الزنا ، فإن ذلك محرم ويلزم عليه الحد • فقسال عليه السلام: « اضربوا النساء إذا عصينكم في معسروف ضربا غير مبرح » قال عطاء: قلت لابن عباس ما الضرب غير المبرح ، قال: بالسواك ونحسوه • وروى أن عمر رضى الله عنه ضرب امرأته فعزل في ذلك فقال: سمعت رسول النه صلى الله عليه وسلم يقول: « لا يسأل الرجل فيم ضرب أهله »

« التاسعة : قسوله تعالى : « فإن أطعنكم » أى تركن النشوز (فلا تبغوا عليهن سيبلا) أى لا تبغوا عليهن بقول أو فعل • وهذا نهى عن ظلمهن بعد تقرير الفضل عليهن ، والتمكن من ذلهن • وقيل : المعنى لا تكلفوهن الحب لكم فإنه ليس بالهين

وجاء في تفسير النسفى (١) المتوفى سنة ٧١٠ ه :

« (واهجروهن فى المضاجع) فى المراقد أى لا تدخلوهن تحت اللحف وهمو كناية عن الجماع أو هو أن يوليها ظهره فى المضجع لأنه لا يقل عن المضاجع ٠٠

(واضربوهن ضربا) غير مبرح ، أو بوعظهن أولا ئيم بهجرانهن فى المضاجع ثيم بالضرب إذا لم ينجع فيهن الوعظ والهجران ، (فإن أطعنكم) بترك النشوز (فلا تبغوا عليهن سبيلا) فأزيلوا عنهن التعرض بالأذى ، وهو من بنيت الأمر أى طلبته أى إن علت أيديكم عليهن فاعلموا أن قدرته عليكم أعظم من قدرتكم عليهن فاجتنبوا ظلمهن ، و (إن الله كان عليها كبيرا) وإنكم تعصونه على عو شأنه وكبرياء سلطانه شم تتوبون فيتوب عليكم ، فأنتم أحق بالعفو عمن يجنى عليكم إذا رجع ، ،

وجاء في تفسير ابن كثير (٢) المتوفي سنة ٧٤٤ هـ :

⁽١) تفسير عبد الله بن أحمد بن محمود النسفى د مدارك التنزيل وحقائق التأويل » •

⁽٢) تفسير الامام عماد الدين أبي الغداء اسماعيل بن كثيرالقرشي الدمشقى •

« واهجروهن في المضاجع) وقال على بن أبي طلحة أيضا عن ابن عباس يعظها غإن هي قبلت وإلا هجرها في المضجع ولا يكلمها من غير أن يود نكاحها وذلك عليها شديد • وقال مجاهد والشعبى وإبراهيم ومحمد بن كعب ومقسم وقتادة ١٠ الهجر هر الا يضاجعها وقال أبو داود حدثنا موسى ابن اسماعيك حدثنا حماد بن مسلمة عن على بن زيد عن أبى مرة الرقاشي عن عمله عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : (فإن خفتم نشوزهن فاهجروهن في المضاجع) قال حماد يعنى النكاح • وفي السنن والمسند عن معاوية بن حيدقة القشيري إنه قال : « يارسول الله ما حق امرأة أحدنا عليمه » قال : « أن تطعمهما إذا طعمت وتسكسوها إذا اكتسبت ولا تضرب الوجه ولا تهجر إلا في البيت » وقروله واضربوهن إذا لم يرتدعن بالموعظة ولا بالهجران فلكم أن تضربوهن ضربا غير مبرح كما ثبت في صحيح مسلم عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في حجة الوداع : « واتقوا الله في النساء فإنهن عندكم عوان ولكم عليهن ألا يوطئن فرشكم أحدا تكرهونه فإن فعلن فاضربوهن ضربا غيير مبرح ولهن رزقهن وكسوتهن بالمعسروف » وكسذا قال ابن عبساس وغسير واحسد ضربا غسير مبسرح قال الحسن البصرى يعنى غير مؤثر • قال الفقهاء هو ألا يكسر فيها عضوا ولا يؤثر شيئًا • وقال على بن أبى طلحة عن ابن عباس يهجرها في المضجم فإن أقبلت وإلا فقد أذن الله أن تضربها ضربا غيير مبرح ولا تكسر لها عظما فإن أقبلت وإلا فقد أهل الله عنها الفدية وقال سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عبد الله بن عمر عن إياس بن عبد الله بن أبى دؤاب قال : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ولا تضربوا إماء الله » فجاء عمر رضى الله عنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : زأرت النَّساء على أزواجهن فرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ضربهن فأطاف بآل رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثمير يشتكين أزواجهن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لقد أطاف بآل محمد نساء كثير يشتكين أزواجهن ليس أولئك بخياركم » رواه أبو داود ، والنسائى ، وابن ماجه وقال الإمام أحمد حدثنا سليمان بن داود يعنى أبا داود الطيالسي حدثنا ابن عدوانة عن داود الأودي عن عبد الرحمن السلمي عن الأشعث بن قيس قال: «ضفت عمر رضى الله عنه فتناول امرأته فضربها فقال: «يا أشعث احفظ عنى ثلاثا حفظتهن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا نسأل الرجل فيم ضرب امرأته ولا تنم إلا على وتر ونسى الثالثة وكذا رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه عن حديث عبد الرحمن بن مهدى عن أبى عدوانة عن داود الأودى و وقوله تعالى: « فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » أى إذا أطاعت المرأة زوجها فى جميع ما يريده منها مما أباحه الله له منها فلا سبيل له عليها بعد ذلك وليس له ضربها وهجرانها

وقوله: « إن الله كان عليها كبيرا » تهديد للرجال إذا بعوا على النساء بغير سبب فإن الله العلى الكبير وهو منتقم ممن ظلمهن وبغى عليهن » جاء في تفسير الألوسي(١) المتوفى سنة ١٢٧٠ هـ:

« (واهجروهن فى الفساجع) أى مواضع الاضطجاع ، والمراد الركوهن منفردات فمضاجعهن فلاتدخلوهن تحتاللحف ولاتباشروهن فيكون الكلامكناية عن ترك جماعهن وإلى ذلك ذهب ابن جبير ، وقيل : المراد اهجروهن في الفراش بأن تولوهن ظهوركم فيه ولا بالتفتوا إليهن ، وروى ذلك عن ابن جعفر رضى الله تعالى عنه ولعله كناية أيضا عن ترك الجماع وقيل : المصاجع المبايت أي اهجروا حجرهن ومحل مبيتهن ، وقيل : (فى) للسببية أى اهجروهن بسبب المضاجع أى بسبب تخلفهن عن المضاجعة وإليسه يشير كلام ابن عباس رضى الله تعانى عنهما فيما أخرجه عنه ابن أبي شيبة من طريق أبن الضمى ، فالهجران على هـذا بالمنطق ، قال عكرمة : بأن يغلظ لها القول ، وزعم بعضهم أن المعنى أكرهوهن على الجماع واربطوهن من هجر البعير إذا شده بالهجار ، وتعقب الزمخشرى بأنه تفسير الثقلاء ، وقال ابن المنير : لعل هذا المفسر يتأيد بقوله تعالى : (فإن أطعنكم) فإنه يدل على تقدم إكراه فى أمر ما ، وقرينة المضاجع ترشد إلى أنه الجماع ، فاطلاق الزمخشري لما أطلقه ف حق هـ ذا المفسر من الافراط انتهى ، وأظن آن هـ ذا لو عرض على الزمخشرى لنظم قائله في سلك ذلك المفسر ، ولعد تركه من التفريط ، وقرى و في الضجع « وأضربوهن » يعنى ضربا غير مبرح كما أخرجه ابن جرير عن حجاج عن

⁽١) تفسير أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي « روح المعاني » •

رسول الله صلى الله عليه وسلم • وفسر غير المبرح بألا يقطع لحما ولا بكسر عظما وعن ابن عباس أنه الضرب بالسواك ونحوه والذى يدل عليه السياق والقريشة العقلية أن هذه الأمور الشلاثة مترتبة فإذا خيف نشوز المرأة تنصح ، ثم تهجر ، ثم تضرب

إذ لو عكس استغنى بالأشد عن الأضعف ، وإلا فالواو لا تدل على الترتيب وكذا الفاء « فعظوهن » لا دلالة لها على أكثر من ترتيب المجموع فالقول بأنها اظهر الأدلة على الترتيب نيس بظاهر ، وفى الكشف الترتيب مستفاد من دخول الواو على أجزئة مختلفة فى الشدة والضعف مترتبة على أمر مدرج فانما النقص هو الدال على الترتيب

هـ ذا وقد نص بعض أصحابنا أن للزوج أن يضرب المرأة على اربع خصال وما هو في معنى الأربع ترك الزينة والزوج يريدها ، وترك الإجابة إذا دعاها لفراشه ، وترك الصلاة في رواية والغسسل والخروج من البيت إلا لعـ ذر شرعى ، وقيل : له أن يضربها متى أغضبته ، غعن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنها حنت رابعة أربع نسوة عند الزبير بن العوام رضى الله تعالى عنه فإذا غضب على واهدة منا ضربها بعود المشجب حتى يكسره عليها ، ولا يخفى أن تحمل أذى النساء والصبر عليهن أغضل من ضربهن إلا لداع قوى ، فقد أخرج بن سعد والبيهشي عن أم كلثوم بنت الصديق رضى الله تعالى عنه قالت : « كان الرجال نهوا عن ضرب النساء ثم شكوهن إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غضلى بينهم وبين ضربهن ثم منهن شمرهن إلى رسول الله عليه عليه وسلم غضلى بينهم وبين ضربهن ثم قال : « ولن يضرب خياركم »

جا، فى تفسير الشيخ الجاوى (١) المتوفى فى القرن الشائث عشر: « وإهجروهن فى المضاجع » آى حولوا عنهن وجوهكم فى المراقد فلا تدخلوهن تحت اللحف إن علمتم النشوز ولم تنفعهن النصيحة • « واضربوهن » إن لم ينجع الهجران ضربا غير مبرح ولا شائن والأولى ترك الضرب ، فإن ضرب فالواجب أن يكون الضرب بحيث لا يكون مفضيا إلى الهلاك • بأن يكون عفرقا

١١) تفسير الشيخ محمد نووى الجاوى

على البدن ، وبألا يكون فى موضع واحد والا يوالى بـــه وأن يتقى الوجــه وأن يكون بمنديل ملفوف .

وجاء فى تفسير الأستاذ الامام المتوفى سنة ١٣٦٣ ه (١) ان مشروعية ضرب النساء ليست بالأمر المستنكر فى العقل أو الفطرة فيحتاج إلى التأويل ، فهو أمر يحتاج إليه فى حال فساد البيئة وغلبة الأخلاق الفاسدة ، وإنما يباح إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشوزها يتوقف عليه ، وإذا صلحت البيئة وصرن يعقلن النصيحة ويستجبن للوعى ، أو يزدجرن بالهجسر ، فيجب الاستغناء عن الضرب ، فلكل حال حكم يناسبها فى الشرع ، ونحن مأمورون على كل حال بالرفق بالنساء واجتناب ظلمهن ، وامساكهن بمعروف ، أو تسريحهن بإحسان ، والأحاديث فى الوصية بالنساء كثيرة جددا

أقول ومن هذه الأحاديث ما هو فى تقبيح الضرب والتنفير عنه ، ومنها حديث عبد الله بن زمعة فى الصحيحين قال : « قال رسول الله صلى الله عليه عليه وسلم : « أيضرب أحدكم امرأته ، كما يضرب العبد ثم يجامعها فى آخر الليل » وفى رواية عائشة عن عبد الرازق : « أما يستحى أحدكم أن يضرب امرأته كما يضرب العبد ، يضربها أول النهار ثم يجامعها آخره » يذكر الرجل بأنه إذا كان يعلم من نفسه أن لا بد له من ذلك الاجتماع والاتصال الخاص بامرأته وهو أقوى وأحكم اجتماع يكون بين اثنين من البشر ، يتحد أحدهما بالآخر اتحادا تاما فيشعرك منهما بأن صلته بالآخر أقوى من صلة بعض أعضائه ببعض ، إذا كان لا بد من هذه الصلة والوحدة التى تقتضيها الفطرة ، فكيف يليق به أن يجعل امرأته ، وهى كنفسه ، مهينة كمهانة عبده ، بحيث يضربها بسوطه أو يده ، حقا إن الرجل الحى الكريم ليتجافى عبده ، بنه عن مثل هذا الجفاء ، ويأبى عليه أن يطلب منهن الاتحاد بمن انزلها منزلة الإماء ، فالحديث أبلغ ما يمكن أن يقاله فى تشنيع ضرب النساء ، وأذكر أننى هديت إلى معناه العالى قبل أن أطلع عى لفظه الشريف ، فكنت وأذكر أننى هديت إلى معناه العالى قبل أن أطلع عى لفظه الشريف ، فكنت كلما سمعت أن رجلا ضرب امرأته أقول يا لله العجب ، كيف يستطيع الانسان كلما سمعت أن رجلا ضرب امرأته أقول يا لله العجب ، كيف يستطيع الانسان

⁽١) تفسير الاستاذ الأمام الشيخ محمد عبده •

أن يعيش عيشة الأزواج مع امرأة تضرب ، تارة يسطو عليها بالضرب ، غتكون منه كالشاة من الذئب ، وتارة يذل لها كالعبد ، طالبا منتهى القرب ؟ . . لكن لا ننكر أن الناس متفاوتون ، فمنهم من لا تطيب له هذه الحياة ، فاذا لم تقدد امرأته بسوء تربيتها تكريمه إياها حق قدره ولم ترجع عن نشوزها غالوعظ والهجران ، فارقها بمعروف وسرحها بإحسان إلا أن يرجو صلاحها بالتحكيم الذى أرشدت إليه الآية ، ولا يضرب فإن الأخيار لا يضربون النساء وإن أبيح لهم ذلك للضرورة ، فقد روى البيهتى من حديث أم كلثوم بنت الصديق رضى الله عنها قالت : « كان الرجال نهوا عن ضرب النساء ثم شكوهن لرسول الله عليه وسلم فخلى بينهم وبين ضربهن شموه ن ولم يضرب خياركم » فما أشبه هذه الرخصة بالخطر ، وجملة ثم قال : « ولم يضرب خياركم » فما أشبه هذه الرخصة بالخطر ، وجملة من البيوت بكل حال ، أو يعم التهذيب النساء والرجال

هـذا وإن أكثر الفقها قـد خصوا بالنشوز الشرعى الذى يبيح الضرب إن احتيج إليه لازالت ، بخصال قليلة كعصيان الرجل فى الفراش ، والخروج من الدار بغير عـذر ، وجعل بعضهم تركها الزينة وهو يطلبها نشـوزا وقالوا : «له أن يضربها أيضا على ترك الفرائض الدينية كالغسل والصلاة ، والظاهر أن النشوز أعم فيشمل كل عصيان سببه الترقع والإباء ، ويفيد هـذا قوله : «فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » قال الأستاذ الإمام أى إن أطعنكم بواحدة من هـذه الخصال التأديبية فلا تبغوا بتجاوزها إلى غيرها فابدأوا بما بدأ بـه اللـه من الوعظ ، فإن لم يفـد ، فليهجر ، فإن لم يفـد فليضرب ، فإن لم يفد هـذا أيضا يلجأ إلى التحكيم ، ويفهم من هـذا أن القانتات لا سبيل عليهن حتى فى الوعظ والنصح فضلا عن الهجر والضرب ، وأقول صرح كثير من المفسرين بوجوب هـذا الترتيب فى التـديب

جاء فى تفسير القاسمى (١) المتوفى سنة ١٣٣٦ ه: « واللاتى تخافون نشوزهن » أو عصيانهن وسوء عشرتهن وترفعهن عن

⁽١) تفسير العلامة محمد جمال الدين القاسمي • محاسن التاويل •

مطاوعتكم ، من « النشز » وهو ما ارتفع من الأرض • يقال : نشزت المرأة بزوجها وعلى زوجها ، استعصت عليه ، وارتفعت عليه وأبغضته ، وخرجت عن طاعته » ، « فعظوهن » أى خوفوهن بالقول ، كاتقى الله ، واعلمى أن طاعتك لى فرض عليك ، واحذرى عقاب الله في عصيانك • وذلك لأن الله قد أوجب حق الزوج عليها وطاعته ، وحرم عليها معصيته لما له عليها من الفضل والافضال

« واهجروهن » بعد ذلك إن لم ينفع الوعظ والنصيحة « فى المضاجع » أى المراقد فلا تنظرهن ولا تباشروهن و وقيل : المضاجع المبايت ، أى لا تبايتوهن ، وفى السنن والمسند عن معاوية بن حيدة القشيرى أنه قال : يا رسول الله ، ما حق زوجة أحدنا عليه ؟ قال : « أن تطعمها إذا طعمت ، وتكسوها إذا اكتسيت ، ولا تضرب الوجه ، ولا تقبح ، ولا تهجر إلا فى البيت » ، و « اضربوهن » إن لم ينجع ما فعلتم من القطيعة والهجران ضربا غير مبرح ، أى لا شديد ولا شاق و قال الفقهاء : هو ألا يجرحها ولا يكسر لها عظما ولا يؤثر شيئا ويتجنب الوجه لأنه مجمع الماسن ، ويكون مفرقا على بدنها ولا يوالى به فى موضع واحد لئلا يعظم ضرره » ، ومنهم من قال : ينبغى أن يكون الضرب بمنديل ملفوف أو بيده وقال عطاء : ضرب بالسواك

« فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا » أى إذا رجعن عن النشوز عند هـذا التأديب إلى الطاعة في جميع ما يراد منهن مما أباحه الله فـلا سبيل للرجال عليهن بعـد ذلك بالتوبيخ والأذية بالضرب والهجران • « إن الله كان عليا كبيرا » فاحذروه ، تهديد للأزواج على ظلم النساء ، فإنهن وإن ضعفن عن دفع ظلمكم وعجزن عن الانتصاف منكم فالله سبحانه كبير قاهر ، قادر ، ينتقم ممن ظلمهن وبغى عليهن

وجاء فى تفسير الجواهر للشيخ طنطاوى جوهرى (١) المتوفى سنة ١٣٥٨ ه :

⁽١) تفسير الجواهر الشيخ طنطاوي جوهري •

« والنساء على قسمين : صالحات مطيعات للسه قائمات بحقوق الأزواج ، وعاصيات ناشزات لا يطعن أزواجهن * فالقسم الأول أمره معلوم * أما الفريق الثاني فابتدئوا بوعظه فإن لم ينجع الوعظ فاهجروهن في المضاجع ولا تبيتوا معهن ليلتين ، فإن لم يتبن فاضربوهن ضربا غير مبرح ، وإياكم ومخالفة هذا الترتيب فالوعظ يتلوه الهجر ، والهجر يتلوه الضرب ، فمن أطاعت واعتدلت فانسوا ذنبها ولا تذكروه البتة لأن الله غوقكم كما أنكم فوق النساء مقاما وقدرة ، فإن تبن من الذنب فلا تعتدوا بما لكم من القدرة عليهن ، والله أقدر عليكم من قدرتكم عليهن ، وإن خفتم خلافا بينهما فابعثوا رجلين يصلحان للحكومة أحدهما من أهله والآخر من أهلها وهما أدرى بأحوالهما ليوفقا بينهما ، فهذا قوله تعالى : « الرجال قوامون على النساء » فهم كالولاة ، والنساء كالرعية « بما فضل الله بعضهم على بعض » بسبب نفضيله الرجال على النساء بما هو معلوم مما تقدم « وبما أنفقوا من أموالهم » كالهر والنفقة ، وهن قسمان : مطيعات ، وعاصيات « فالصالحات قانتات » مطيعات المنه « حافظات للغيب » يحفظن في غيبة أزواجهن ما يجب أن يحفظ فى النفس والمال: « بما حفظ الله » أى بسبب حفظ الله لهن حيث حتهن ورغبهن بالوعد وأنذرهن وخوفهن بالتهديد ووفقهن لحفظ أسرار الزوج وللعفة ومراعاة ما يجب عليهن مراعاته في غيبت من أعراضهن وأموال الأزواج ، فعنه عليم الصلاة والسلام: « خير النساء امرأة إن نظرت إليهما سرتك ، وإن أمرتها أطاعتك ، وإن غبت عنها حفظتك في مالها ونفسها » وتلا الآية . فأما القسم الثاني وهن العاصيات ، فقال فيهن : « واللاتي تخافون نشوزهن » أى عصيانهن وترفعهن عن مطاوعة الأزواج «فعظوهن واهجروهن فى المضاجع» •• « واضربوهن فإن أطعنكم فسلا تبغوا عليهن سسبيلا » بالتوبيخ والإيذاء ، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ، « إن الله كان عليها كبيرا » ، وهدده المعاني عدمناها هنا ، وقوله « وإن خفتم شقاق بينهما » أى خلافا بين المرأة وزوجها وإضافة الشقاق إلى البين على هـ قولهم : نهـ اره صائم ، وليله قائم والحكم الوسط الذي يصلح للحكومة والاصلاح وكون الحكمين من أهله وأهلها أغضل ، ولا يمنع أن يكون من الأجانب- ، وإرسال الحكمين من قبل الحكام أو من قبل الزوجين أو من قبل صالحي الأمة ، وللحكمين أن يجريا الخلم

بلا إذن من الزوجين إن رأيا الاصلاح فيه عند مالك ، وعند غيره لا يليان جمعا ولا تفريقا إلا بإذن الزوجين

واعلم أن لإرادة الحكمين دخلا فى تحقيق الصلح كما قال: « إن يريدا إصلاحا يوفق الله بين الزوجين ، إصلاحا يوفق الله بين الزوجين ، أو بين الحكمين فى إتمام الصلح ، وليس للحاكم أن يبعث عدلين ويجعلهما حكمين عند الشافعى ، وعن على بن أبى طالب رضى الله عنه ، أنه جاءه رجل وامرأة ومع كل واحد منهما فئة من الناس ، فقال فعلام شأن هذين ؟ قالوا وقع بينهما شقاق ، قال على : « فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها » ثم قال للحكمين : « أتدريان ما عليكما: إن رأيتما أن تجمعا جمعتما ، وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما ، وإن رأيتما أن تفرقا فرقتما ، » النخ ، »

فاعجب للمسلمين في مصر والشام ، وكثير من بلاد الاسلام كيف غفلوا عن بعث الحكمين •

تعقيب

تسلمنا _ فى الشرق _ قضية المرأة حيث انتهت فى الغرب بعد تاريخ طويل يخالف تاريخنا فى مطالعه ونهايته ، كما يخالف فى مجراه

تاريخ هـذه القضية فى الغرب مثقـل بمـا حمل من جهـالة الوثنيـة ، وخرافة القرون المتـأخرة ، وليس بأهونها ولا أسلمها معركة النضال على حرية الفكر وحرية الانتخاب ٠٠

وظفرت المرأة الغربية ببعض الرعاية منه القرن التاسع عشر ، فكانت من تبيل تلك الرعاية التى سهيناها بضرورة الاجراءات أو بحلول الادارة المكومية: شأن المرأة فى ذلك شهأن المطالبين بالحرية الديمقراطية أجمعين ، إنمها ظفروا بها بعد عصر الصناعة على المصوص ، لأنهم توسلوا إليها باستغلال هاجة المجتمع إليهم فى المصانع ومرافق المدن الاقتصادية ، ولم يظفروا بها حقا « إنسانيا » ملازما للإنسان حيث كان ، لأنه المخلوق العاقل المسئول بين يدى الله

والمرأة الغربية لم تظفر بتلك الرعاية لأنها حق تملكه المرأة فى كل بيئة ، بل كان ظفرها بها ثمرة لنزاع طويل على الحقوق المهضومة ، شاركت فيه المتنازعين طرفا آخر كما يقول المتنازعون فى قضايا القانون حسق الرعية مع الراعى ، حق الزارع مع صاحب الأرض ، حق العامل مع صاحب المال ، حق المفكر مع رجل الدين ، حق الأحرار المجددين مع المحافظين الجامدين ، بل حق الأبناء مع الآباء ، وحق الجيل الناشىء مع الجيل القديم ، به

هــذه المـرأة ليست بالمرأة المسلمة ولا بالمـرأة الشرقية ، في ماضبها وفي حاضرها ، ولا في مستقبلها

تلك امرأة تجرى بها المقادير إلى نهايتها

أما نحن فى الشرق فالمرأة لها قضيتها التامة غير تلك القضية : قضية نابتة لأنها لا تنسى المرأة فى ذاتها بعواطفها وأخلاقها ، ولا تنسى المرأة وهي جنس يقابل الجنس الآخر بتكوينه واستعداده ، ولا تنسى المرأة

بوظيفتها فى الأسرة ، ولا بوظيفتها فى الحياة العامة كلما دعتها المسلمة البها ٠٠

وهذه المرأة بحقوقها وواجباتها منذ أدركتها شريعة الإسلام لا تتقاضى حقا ولا تتلقى واجبا من مخالب الفتنة الجامحة ولا من براثن المصنع الشحيح، وإنما هى صاحبة هذه الحقوق وهذه الواجبات لأنها من خلق الله ، على قسطاس المساواة العادلة بين الحقوق والواجبات

ولقد يسوغ فى شرعة العقد وشرعة القدانون أن يتندازع أصحاب الحقوق جميعا إلا الحق الذى يتنازعه النساء والرجال فإنهما جنسان لا ينفصلان ولا يخلق أحدهما إلا وهو شطر وله بقيدة ، ولا سبيد إلى انفراد بينهما فى تركيب الطبيعة ولا فى وظيفة النوع • فإذا انفردا فى تكاليف المجتمع فتلك علامة الخلل والانحراف ، لا حاجة بعدها إلى علامة من أقاويل الدعاة أو الأدعياء

ملاك العدل والمصلحة بين الجنسين أن تجرى الحياة بينها فى الأمة على سنة التعاون والتقسيم لا على سنة الشقاق والتناضل بالمطالب والحقوق ٠٠

وليس الخلاف بينهما بالخلاف الذي ينفض بالصراع على كفاية واحدة يدعيها كلاهما في مقام الخصومة ، ولكنه خلاف على كفايتين بينهما أصلح لتلك ، وإن صلح كلاهما لكفاية الآخر في كشير من الأحيان

فلا جدال فى استطاعة الرجل أن يعمل ما تعمله المرأة من تكاليف البيت والأسرة ، ولكنه لا يقضى عليه من أجل ذلك أن يدع الحياة العامة ، ليحل فى البيت حيث حلت المرأة من قديم الزمن • ولا جدال فى استطاعة المرأة أن تشارك الرجل فى الحياة العامة ، ولكنها لا تتخلى عن البيت من أجل ذلك التراحم على جميع أعماله ، مما يستطيعانه على السواء

وإذا قضى اختلاف الجنسين أن يكون لكل منهما عمله الذى هـو اصلح له وأقـدر عليه ، فالجدال فى ذلك محال ذاهب فى الهواء

نعم لا جدال فى الوظيفة المثلى التى تستقل بها المرأة ، وهى حماية البيت فى ظل السكينة الزوجية من جهاد الحياة ، وحضائة الجيل المقبل لإعداده بالتربية الصالحة لذلك الجهاد

وليست هذه الحصة بأصغر الحصتين: ليس تدبير السكينة في الحياة بأهون من تدبير الجهاد ، وليس العمل الصالح لسياسة الغد بأهون من العمل الصالح لسياسة اليوم

وإن الحياة العامة لتنحرف عن سوائها فينحرف البيت عن سوائه ، وتعجز المرأة والرجل معا عما يستطيعان فى الأسرة وفى المجتمع ، فلا يقاس على ذلك ولا يبنى عليه ، ولا يجوز مع ذلك – أن تبوء المرأة وحدها بجريرة الخلل والانحراف ، فيحال بينها وبين العمل النافع الذى تلجئها الضرورة إليه

إن الشريعة المنصفة هي الشريعة التي تحسب حساب الحالتين ، وتشرع الحالة المثلى ولا يفوتها أن تشرع لحالة القسر والاضطرار ، فلا تمنع شيئا يوجبه نقص المجتمع ، حتى يتهيأ له حظه من الكمال

والمجتمع الإسلامي لم يبلغ بعد غايت من الحياة المثلى باختيار المجنسين ، وقد يطول الأمد قبل أن يبلغ إلى تلك الغاية ، ولكنه يبتعد عنها ولا يقترب منها إذا أقام البناء على النقص ، وعمل لدوامه وتمكينه ، والزيادة عليه من خلله وانصرافه ، ولا يتاح له أن يقترب منه خطوة واحدة على سنة الصراع بين رجاله ونسائه ، فإنها غاية الجنسين معا يتعاونان عليها ويتقاسمان المؤنة والجهد في السعى إليها ، ويدركانها لا محالة فعد حين ٠٠

ولربما ضللنا الطريق فركب كل من الجنسين رأسه فى اللجاجة والشحناء: حقى وحقك ، وكفايتى وكفايتك ، وسلاحى وسلاحك ، وانتصارى وهزيمتك ، على النحو الذى سبقنا إليه الغرب القديم والدديث غير مصود على سبقه

ولكن الأمر الذى نحن منه على أتم اليقين أن ضلالنا عن الطريق سيردنا طائعين أو كارهين إلى سوائه ، وأن عواقب الأخطاء سوف تصدنا عنها وتخيفنا من وبالها ، ثم تستنفد شرورها وأخطارها ، فلا نجهلها ولا تبقى منها بقية تسترها وتملى لن يلهج فى ضلالته أن يوغل غيها ٠٠

وإن يكن لهدذا العالم خير أريد به فسيأتى الأوان المقدور الذى تسمع غيه المطالبات بحقوق المرأة مطالبات بحق جديد تستحقه بكل جهد جهيد ٥٠ ولكنه في هذه المرة حقها الخالد الذى لا ينازعها غيه منازع: حق الأمومة والانوثة ، لا حق الرجولة المدعاة ، ولا حق السباق إلى ميادين الصراع ، وسلام يومتذ في العالم الصغين عالم البيت والأسرة - وسلام في العالم الكبير.



<u>ئە _____</u>رس

الصفحة	
٣	مقدمة الكتاب
٥	الفصل الأول : للرجال عليهن درجة
١٣	الفصل الثاني : من الأخلاق
١٧	الفصل الثالث: هذه الشجرة
۲۷	الفصل الرابع : الأخلاق الاجتماعية
٤٧	الفصل الخامس: مكانة المرأة
٥٧	الفصل السادس: الحجاب
٦٣	الفصل السابع: حقوق المرأة
٧١	الفصل الثامن : الزواج
	الفصل التاسع : زواج النبي
91	الفصل العاشر: الطلاق
1 . 1	الفصل الحادى عشر: السرارى والإماء
١٠٧	الفصل الثاني عشر: المعاملة
11Y	الفصل الثالث عشر: مشكلات البيت
٠ ٢٣	الفصل الرابع عشر: القرآن والزمن
١٣٩	تعقیب



